



الموضوع

دور التحليل المالي في الكشف عن المخاطر المالية للمؤسسة
الاقتصادية

دراسة حالة: مؤسسة مطاحن الزيبان-القنطرة-بسكرة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة

الأستاذ المشرف:

جودي محمد رمزي

إعداد الطالبتان:

شتح نجوى

سوفي مريم

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّفة	مؤسسة الانتماء
1	بوعكاز سميرة	أستاذ محاضر	رئيسا	جامعة بسكرة
2	جودي محمد رمزي	أستاذ محاضر-أ-	مشرفا	جامعة بسكرة
3	شنشونة محمد	أستاذ التعليم العالي	ممتحنا	جامعة بسكرة

السنة الجامعية: 2020/ 2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ شكر و عرفان ﴾

قال الله تعالى { وَمَنْ يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ } سورة لقمان: الآية 12

قال رسوله الكريم صلى الله عليه وسلم { من لم يشكر الناس، لم يشكر الله عز وجل }

نحمد الله تعالى حمدا كثيرا طيبا مباركا صلى السماوات والأرض على ما أكرمنا به من إتمام هذه الدراسة

التي نرجو أن تنال رضا

اعترافنا بالجميل نتوجه بخالص الشكر و التقدير و الامتنان إلى الأستاذ الكريم " جودي محمد رمزي "

الذي أهدىنا على هذا العمل وتفاني في توجيهنا و الإرشادات

والندائح القيمة التي قدمها لنا حتى إتمام هذه الدراسة

و إلى أعضاء المناقشة على قبولهم مناقشة هذا العمل.

وإلى الأستاذة طاهري فاطمة الزمراء

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساعدنا وساهم في إنجاز هذا العمل المتواضع من قريب أو بعيد.

(الإهداء)

إلى من وضعت الجنة تحت قدميها و عكست حاضر دنياي و ماضيها إلى رمز الوفاء و فيض السخاء و جود

الطاء إلى أمي العزيزة أطال الله في عمريها و حفظها

إلى الذي أضاء لي شموع العلم و المعرفة إلى الذي كان صبورا على هفواتي والذي العزيز أطال الله في

عمري و حفظه

إلى عائلتي الكريمة

إلى كل الأقارب و الأصدقاء

إلى زميلتي في العمل شتخ نجوى

إلى الأستاذ المشرف "جودي محمد رمزي"

إلى كل من ساعدني في هذا العمل من قريب أو بعيد.

(الإهداء)

أحمد الله عز وجل على إتمام هذا العمل

أهدي ثمرة جهدي

إلى التي كانت سندا لي في الشدائد إلى التي كانت ولا تزال دعواها لي بالتوفيق.... إلى أمي العزيزة

أطال الله في عمرها.

إلى من كان يدعيني قدام نحو الأمام لنيل المبتغى إلى مدرستي الأولى في الحياة.... إلى أبي الغالي

أطال الله في عمره

إلى الذي أهدى علي هذا العمل إلى أستاذي الكريم "جودي محمد رمزي"

إلى عائلتي الكريمة

إلى زميلتي في العمل سوفي مريم

إلى كل من ساعدني في إتمام هذا العمل

الملخص:

عالجت الدراسة الإشكالية التالية: ما مدى مساهمة التحليل المالي وأدواته في الكشف عن المخاطر المالية للمؤسسة الاقتصادية؟

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور التحليل المالي في الكشف عن المخاطر المالية لمؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة .و لتحقيق أهداف هذه الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها اعتمدنا على جمع البيانات المتعلقة بالمخاطر المالية وكذلك النظام الذي يعالج المخاطر المسمى بإدارة المخاطر والتحليل المالي الذي يعد ركيزة أساسية تعتمد عليها المؤسسة في تشخيص وضعيتها المالية وكذا الكشف عن المخاطر المالية التي قد تصادفها مستقبلا ،ومن خلال هذه البيانات تحصلنا على الإطار النظري للدراسة، أما الإطار العلمي فقد اعتمد على دراسة وتحليل بيانات المؤسسة واكتشاف مواطن القوة والضعف ،وذلك في الفترة الممتدة ما بين 2014 و 2015 باستخدام مجموعة من الأدوات و المؤشرات قصد التنبؤ بالمخاطر المالية التي من شأنها أن تخلف آثار سلبية على المؤسسة، ومن خلال دراسة حالة مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة ،و اعتمادا على المنهج الوصفي والمنهج دراسة حالة فقد خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها:

- يعتبر التحليل المالي تقنية لتقييم أداء المؤسسة و الكشف عن المخاطر المالية.
- المخاطر المالية من أهم المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة الاقتصادية.
- إدارة المخاطر المالية بمثابة نظام يعمل على التقليل من آثار التهديدات و المخاطر التي يمكن أن تواجه المؤسسة.

Abstract:

In this research, we examined a problematic: To what extent do financial analysis and its tools contribute to disclosing financial risks for companies?

Where this study aimed to highlight the role of financial analysis in uncovering the financial risks of Al-ZaybanQantara Mills Corporation. And to achieve the objectives of this study and answer its questions, we relied on collecting data related to financial risks as well as the system that deals with risks called risk management and financial analysis, which is a basic pillar on which the institution relies on diagnosing its financial position as well as disclosing financial risks that it may encounter in the future, and through this data We obtained the theoretical framework for the study.

As for the scientific framework, it was based on studying and analyzing the company's financial data and discovering the strengths and weaknesses, and that in the period between 2014 and 2015 using a set of tools and indicators in order to predict financial risks that would have negative effects on the institution, and through a case study of an institution Al-ZaybanAl-Qantara Mills, and based on the descriptive approach and the case study methodology, this study concluded a set of results, including:

- Financial analysis is a technique for evaluating the organization's performance and detecting financial risks.
- Financial risk is one of the most important risks that an economic institution can be exposed to.

Financial risk management is a system that works to reduce the effects of threats and risks that may face the organization

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	قائمة المحتويات
	شكر و عرفان
	الإهداء
	الإهداء
I	الملخص
III	فهرس المحتويات
V	فهرس الأشكال
VI	فهرس الجداول
أ-هـ	مقدمة
01	الفصل الأول: التحليل المالي
02	تمهيد
03	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتحليل المالي
03	المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي، أهميته
05	المطلب الثاني: أهداف التحليل المالي و أنواعه
08	المطلب الثالث: استعمالات التحليل المالي و الجهات المستفيدة منه
11	المبحث الثاني: أساسيات التحليل المالي
12	المطلب الأول: منهجية التحليل المالي
15	المطلب الثاني: معايير التحليل المالي و وظائفه
17	المطلب الثالث: مشكلات التحليل المالي و نتائجه
19	المبحث الثالث: عرض القوائم المالية
20	المطلب الأول: تعريف القوائم المالية
21	المطلب الثاني: عناصر القوائم المالية
33	خلاصة الفصل
34	الفصل الثاني: استخدام أدوات التحليل المالي في الكشف عن المخاطر المالية
35	تمهيد
36	المبحث الأول: أدوات التحليل المالي
36	المطلب الأول: التحليل العمودي و التحليل الأفقي
37	المطلب الثاني: التحليل المالي بواسطة النسب المالية
50	المطلب الثالث: مؤشرات التوازن المالي

56	المبحث الثاني: إدارة المخاطر المالية
57	المطلب الأول: تعريف إدارة المخاطر المالية
57	المطلب الثاني: تصنيف إدارة المخاطر المالية ومراحلها
62	المبحث الثالث: المخاطر المالية
62	المطلب الأول: نشأة المخاطر المالية، مفهومها وخصائصها
64	المطلب الثاني: مصادر المخاطر المالية وأنواعها
65	المطلب الثالث: أدوات التحليل المالي لقياس المخاطر المالية
69	خلاصة الفصل
70	الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة مطاحن الزيبان
71	تمهيد:
72	المبحث الأول: البطاقة الفنية لمؤسسة مطاحن الزيبان
72	المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة و عرض الهيكل التنظيمي
76	المطلب الثاني: إستراتيجية المؤسسة و أهدافها
77	المبحث الثاني: دراسة النسب و دورها في الكشف عن المخاطر المالية للمؤسسة الاقتصادية
77	المطلب الأول: دراسة النسب المالية لمؤسسة مطاحن الزيبان
88	المطلب الثاني: دور النسب المالية في تقييم المخاطر المالية بالنسبة لمؤسسة مطاحن الزيبان
90	خلاصة الفصل
92	الخاتمة
96	قائمة المراجع
100	الملاحق

فهرس الأشكال

صفحة الشكل	اسم الشكل	رقم الشكل
41	أنواع النسب المالية	01
54	كيفية تشكل الاحتياج	02
75	التنظيمي الهيكلي للمؤسسة	03

فهرس الجداول

رقم الجدول	بيان الجدول	رقم الجدول
22	الميزانية المالية أصول	01
24	الميزانية المالية خصوم	02
26	جدول سيولة الخزينة (طريقة مباشرة)	03
27	جدول سيولة الخزينة (طريقة غير مباشرة)	04
29	حساب النتائج (حسب الطبيعة)	05
29	حساب النتائج (حسب الوظيفة)	06
31	جدول تغير الأموال الخاصة	07
42	نسب السيولة	08
43	نسب النشاط	09
44	نسب المديونية	10
45	نسب الربحية	11
73	منتجات مؤسسة مطاحن الزيبان	12
77	الميزانية المالية أصول 2014	13
78	الميزانية المالية خصوم 2014	14
79	الميزانية المالية أصول 2015	15
80	الميزانية المالية خصوم 2015	16
81	جدول حساب النتائج حسب الطبيعة 2014	17
83	جدول حساب النتائج حسب الطبيعة 2015	18
84	حساب نسبة السيولة العامة (التداول) لمؤسسة مطاحن الزيبان	19
84	حساب نسبة السيولة المختصرة لمؤسسة مطاحن الزيبان	20
85	حساب نسبة السيولة الفورية لمؤسسة مطاحن الزيبان	21
86	حساب نسبة التمويل الدائم لمؤسسة مطاحن الزيبان	22
86	حساب نسبة الاستقلالية في التمويل العام لمؤسسة مطاحن الزيبان	23
87	حساب معدل دوران الأصول لمؤسسة مطاحن الزيبان	24
87	حساب نسبة هيكل رأس المال لمؤسسة مطاحن الزيبان	25
88	حساب نسبة التمويل الداخلي للأصول لمؤسسة مطاحن الزيبان	26
88	حساب نسبة التمويل الخارجي للأصول لمؤسسة مطاحن الزيبان	27

مكتبة جامعة القاهرة

مقدمة:

تعتبر المؤسسات الاقتصادية النواة الأساسية للنشاط الاقتصادي لأي دولة، حيث تعبر هذه المؤسسات عن التفاعلات الحاصلة بين مجموع الوسائل المادية، البشرية والمالية وهذا لتحقيق أهداف المؤسسة والتي من بينها النمو واستمرار النشاط، تواجه هذه المؤسسات مجموعة من التحديات فرضتها عليها التغيرات المتسارعة والتي أصبحت تهدد ببقائها واستمرارها.

عرفت مختلف المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تغيرات كبيرة فرضت عليها العمل على تقييم وضعها وخاصة المالي منه حتى تتمكن من اتخاذ القرارات التي تساهم في تحقيق أهدافها. وبهذا الصدد فإن قيام المؤسسة بأي مشروع يتطلب معرفة وضعيتها المالية حتى تتمكن من اتخاذ القرار المالي الصائب، هذا الأمر الذي ألزم عليها إيجاد السبل الكفيلة لتقييم أدائها المالي والوقوف على عوامل القوة والضعف في ذلك الأداء، وبهدف تقييم أدائها المالي تعتمد المؤسسة بالدرجة الأولى على أدوات التحليل المالي.

كما تعتمد المؤسسات الاقتصادية على التحليل المالي في تقييم المخاطر المالية التي قد تواجهها، وذلك بسبب التحديات المحيطة بها الناجمة عن قيامها بتوسيع نشاطها، فالتحليل المالي بالاعتماد على أدواته يمكن للمؤسسات الاقتصادية من معرفة وكشف المخاطر المالية المتوقع أن تتحملها مستقبلا التي يمكن أن يكون أحد أسبابها ضعف السيولة، ارتفاع الديون، تراكم ديون المؤسسة، انخفاض أسهمها وغيرها من الأسباب التي قد تعيق المؤسسة من تحقيق أهدافها أو قد تعصف بها نهائيا

الإشكالية:

مما سبق نحاول في هذا البحث طرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة التحليل المالي وأدواته في الكشف عن المخاطر المالية للمؤسسة الاقتصادية؟

التساؤلات الفرعية:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية نضع الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما هي أدوات التحليل المالي؟

2- ما المقصود بالمخاطر المالية؟

3- هل يعتبر التحليل المالي وسيلة للكشف عن المخاطر المالية للمؤسسة؟

الفرضية الرئيسية:

يساهم التحليل المالي بواسطة أدواته في الكشف عن المخاطر المالية للمؤسسة الاقتصادية.

الفرضيات:

للإجابة على الأسئلة السابقة سنقترح الفرضيات التالية:

1- يتم التحليل المالي باستخدام عدة أدوات منها النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي؛

2- المخاطر المالية هي مجموعة من المخاطر التي قد تواجهها المؤسسة والمرتبطة بالجانب المالي كنفص السيولة، ارتفاع الديون... وغيرها؛

3- يعد التحليل المالي من أهم الأدوات المستخدمة للكشف عن المخاطر المالية.

دوافع اختيار الموضوع:

1- الرغبة الشخصية للبحث في هذا الموضوع.

2- أهمية الموضوع بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية، والذي يتمثل في دور التحليل المالي في الكشف عن المخاطر المالية للمؤسسة الاقتصادية.

3- الصلة المباشرة بين الموضوع والتخصص العلمي الذي ندرسه.

أهمية الموضوع:

موضوع التحليل المالي يعد من أكثر المواضيع التي تلقى الاهتمام في المؤسسة الاقتصادية نظراً لأهمية الجانب المالي في المؤسسة الاقتصادية، ويعد الاهتمام بالوضع المالي وتقييم المخاطر المالية من اهتمامات كل من له علاقة بالمؤسسة الاقتصادية، ونظراً لهذه الأهمية تهتم به المؤسسة الاقتصادية باستخدام أدوات التحليل المالي، حيث يساهم هذا التحليل في إظهار المخاطر التي قد تطرأ على الحالة المالية للمؤسسة أو قد تواجهها،

خاصة وأن العديد منها تواجهها مجموعة من المخاطر المالية، لذا تبرز أهمية هذا الموضوع في التعرف على كفاءة التحليل المالي ومدى فعاليته في الكشف عن المخاطر المالية للمؤسسة.

أهداف الموضوع:

- 1- إبراز أهمية التحليل المالي في الكشف عن المخاطر المالية؛
- 2- الحصول على أكبر قدر ممكن من المعارف النظرية المكتسبة وإسقاطها على الحالة التطبيقية؛
- 3- التعرف على الأدوات المستخدمة في التحليل المالي لقياس المخاطر المالية للمؤسسة.
- 4- محاولة الكشف عن المخاطر المالية التي قد تواجهها مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة.

حدود الموضوع:

للقيام بالدراسة يجب تحديد مجالها وذلك عن طريق تحديد مكان وزمان الدراسة

الإطار الزمني:

تمتد الفترة المراد دراستها من سنة 2014 إلى سنة 2015 وهي الفترة التي نراها كافية لتطبيق معارفنا المتعلقة بتحليل وضعية المؤسسة عن طريق أساليب التحليل المالي.

الإطار المكاني:

المؤسسة التي سوف تكون محل تطبيق الدراسة النظرية هي مؤسسة مطاحن الزيبان -القنطرة-بسكرة، حيث تتوفر في هذه المؤسسة أغلبية الشروط التي يتطلبها موضوع الدراسة الذي يتمحور حوله بحثنا.

منهج الموضوع:

من أجل دراسة إشكالية البحث والإجابة عليها وعلى التساؤلات المطروحة وتحقيقاً لأهداف الدراسة واختبار مدى صحة الفرضيات المذكورة سابقاً، ارتأينا اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لتحديد وتوضيح مختلف المفاهيم وتحديد العناصر للإحاطة بمختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالموضوع والتي يتم استخدامها في الجانب التطبيقي الذي اعتمدنا فيه على منهج دراسة حالة لإسقاط ما جاء في الجانب النظري على المؤسسة محل الدراسة.

الدراسات السابقة:

من بين الدراسات نذكر ما يلي:

1) دراسة: لزعر محمد سامي (التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي)، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص الإدارة المالية، جامعة منتوري، قسنطينة، تتمثل إشكالية هذه الدراسة في: هل للنظام المحاسبي المالي آثار على مجالات وأبعاد التحليل المالي للقوائم المالية في المؤسسة؟

توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها:

- القوائم المالية تخدم التحليل المالي لها.

- تهدف هذه القوائم المالية إلى تقديم معلومات حول الوضعية المالية.

- تقدم القوائم المالية معلومات حول الأداء.

2) دراسة: اليمين سعادة (استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها)، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة، جامعة الحاج لخضر باتنة، مذكرة ماجستير، سنة 2008-2009 تتمثل إشكالية هذه الدراسة في: هل يعتبر التحليل المالي أداة كافية للوصول إلى تقييم حقيقي للوضعية المالية للمؤسسة، وتحديد المشاكل التي تعاني منها؟

ومن أبرز النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة نجد:

- المؤسسة قادرة على تمويل استثماراتها عن طريق مواردها الثابتة وهذا ما يدل على تحقيق التوازن المالي.

- المؤسسة غير مستغلة لكل أصولها، وتحتفظ بأصول زائدة عن حاجتها.

- المؤسسة تمتلك قدر كاف من السيولة والتي تعتبر أموال مجمدة يجب على المؤسسة استثمارها في مجالات أخرى.

3) دراسة: نسيم بروال (استراتيجية إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية)، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، مذكرة ماجستير 2010/2011. تتمثل إشكالية هذه الدراسة في: ماهي أهم المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسة؟ وما دور استراتيجية المؤسسة في التقليل من المخاطر المالية؟

ومن بين النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة نجد:

-أكدت الدراسة أن الاعتماد على التمويل الذاتي أو على القروض قصيرة الأجل فقط دون التوجه إلى التمويل الطويل الأجل في تمويل الاستثمارات لا يجنب المؤسسة الكثير من المخاطر المالية بل يمكن أن يؤدي بها إلى التوقف عن النشاط في حالة ما إذا تعرضت لخطر الإفلاس؛

-يساعد تصنيف المخاطر إلى مخاطر حرجة ومخاطر ضعيفة على فعالية التحكم في المخاطر لأنها تسمح بتحديد الأولويات والتخصيص الأمثل للموارد المخصصة للتحكم في المخاطر.

موضوع الدراسة:

يتناول هذا البحث دور التحليل المالي في الكشف عن المخاطر المالية للمؤسسة الاقتصادية، حيث سيتم استخدام أبرز أساليب التحليل المالي في تحديد نقاط القوة والضعف والكشف عن المخاطر المالية للمؤسسة وكشف وضعها المالي الحقيقي وبالتالي التطرق إلى اتخاذ القرار واقتراح الإجراءات التصحيحية التي نراها مناسبة.

هيكل الموضوع:

من أجل القيام بهذا البحث قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة فصول، فصلين نظريين وفصل تطبيقي كما يلي:

- الفصل الأول: يتناول التحليل المالي باعتباره من أبرز السبل المستخدمة لتشخيص وتقييم الوضعية المالية للمؤسسة؛
- الفصل الثاني: نتناول فيه موضوع المخاطر المالية.

الفصل الأول:

التحليل المالي

التحليل المالي

تمهيد:

يعتبر التحليل المالي وليدا الظروف الاقتصادية التي نشأت في مطلع الثلاثينيات من القرن المنصرم وبالتحديد في فترة الكساد الذي ساد الولايات المتحدة الأمريكية، والذي أدى إلى ظهور بعض عمليات الغش والخداع، وانهايار العديد من المشاريع الاقتصادية، ولقد أدى انتشار وظهور هذه العمليات إلى ظهور عملية إدارية جديدة تتمثل في التحليل المالي حيث يعتبر هذا الأخير من التقنيات والآليات التي تساعد المؤسسة على اتخاذ قراراتها وفقا لأسس سليمة ومدروسة بالشكل الذي يساهم في سرعة تحقيق أهدافها.

يتضمن الفصل الأول مفهوم التحليل المالي، أهميته، الأهداف المرجوة منه وتقسيل أنواعه، كما تم التطرق إلى استعمالته والجهات المستفيدة منه، بالإضافة إلى وظائفه التي يختص بها، المنهجية والخطوات المتبعة لتحقيق نتائجه المرغوبة مع ذكر المشاكل المتعلقة به أيضا.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتحليل المالي.

سنقوم في هذا المبحث بتقديم التحليل المالي بفكرة مبسطة وواضحة من خلال التعرف على ما تميز به التحليل المالي من تعاريف بالإضافة إلى أهميته وأهدافه التي تساعد في تقييم أداء المؤسسة، وكذا التعرف على مختلف الأنواع، المستفيدين من التحليل المالي، واستعمالات أو مجالات التحليل المالي. (شاهين، 2017، صفحة 15)

المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي و أهميته.

أولاً: مفهوم التحليل المالي.

أ- لغة: رد الشيء إلى عناصره المكونة له، مادية كانت أو معنوية، ويستخدم في الهندسة للتوصل إلى العناصر التي يتوقف عليها حل مسألة رياضية، وقد استعمله اليونانيون في البرهنة الرياضية. (يحي و الحبطي، تحليل ومناقشة القوائم المالية، 2011، صفحة 71)

ب- اصطلاحاً: يعرف التحليل المالي بأنه:

مجموعة العمليات التي تعنى بدراسة وفهم البيانات والمعلومات المالية المتاحة في القوائم المالية للمنشأة وتحليلها وتفسيرها حتى يمكن الاستفادة منها في الحكم على المركز المالي للمنشأة وتكوين معلومات تساعد في اتخاذ القرارات، وتساعد أيضاً في تقييم أداء المنشأة، وكشف انحرافاتهما. (الزعيبي، 2000، صفحة 71)

وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل، وباختلاف المفكرين تتعدد تعاريف التحليل المالي، حيث من أهمها ما يلي: (شاهين، 2017، صفحة 31)

التحليل المالي: هو دراسة محاسبية.

التحليل المالي هو فحص القوائم المالية والبيانات المنشورة لمؤسسة معينة لفترة أو فترات ماضية قصد تقديم المعلومات التي تفيد المؤسسة. (شاهين، 2017، صفحة 17)

التحليل المالي: دراسة تنبؤية.

التحليل المالي هو عبارة عن مجموعة من الدراسات التي تجرى على البيانات المالية بهدف بلورة المعلومات وتوضيح مداولتها. وتركيز الاهتمام على الحقائق التي تكون كبيرة وراء زحمة الأرقام وهو

يساعد في الاستطلاع على المستقبل وتشخيص المشكلات وكذا الخطوط الواجب إتباعها. (شاهين، 2017، صفحة 17)

التحليل المالي: هو وسيلة للقيام بدراسة تخطيطية.

يعتبر التحليل المالي خطوة تمهيدية ضرورية للتخطيط المالي، إذ من الضروري التعرف على المركز المالي والسياسات المختلفة التي تؤثر على الربح. (شاهين، 2017، صفحة 17)

التحليل المالي:

هو عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي، تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى، وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات. (مطر، 2006، صفحة 03)

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن:

التحليل المالي عبارة على أداة فعالة لتقييم أداء المؤسسة من خلال جمع البيانات والمعلومات بعد ما تم تبويبها وتصنيفها في القوائم المالية ثم إخضاعها لدراسة تفصيلية دقيقة، ومن ثم تحليل النتائج وتفسيرها بشكل يوضح نقاط القوة في المركز المالي والسياسات المؤثرة على الربح، ونقاط الضعف ومحاولة القيام بالإجراءات اللازمة لتدارك الوضع.

ثانياً: أهمية التحليل المالي:

تتمثل أهمية التحليل المالي بصورة عامة فيما يلي:

➤ التحليل المالي أداة من أدوات الرقابة الفعالة وهي أشبه بجهاز الإنذار المبكر والحارس الأمين للمنشأة لا سيما إذا أستخدم بفعالية في المنشآت؛

يمكن استخدام التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع وتقييم الأداء؛ (خلف عبد الله و الحياي، 2015، صفحة 53)

- يساعد الإدارة في رسم أهدافها وبالتالي إعداد الخطط السنوية اللازمة لمزاولة نشاطها الاقتصادي؛
- تمكين الإدارة من تصحيح الانحرافات في حال حدوثها وذلك باتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة؛
- اكتشاف الفرص الاستثمارية الجديدة؛
- يعتبر أداة فعالة لزيادة فعالية عملية التدقيق؛
- تشخيص الحالة المالية للمؤسسة؛
- تحديد قدرة المؤسسة على الاقتراض والوفاء بديونها؛
- الحكم على مدى صلاحية السياسة المالية داخل المؤسسة؛
- الحكم على مدى كفاءة إدارة المؤسسة. (شاهين، 2017، صفحة 21)

المطلب الثاني: أهداف التحليل المالي وأنواعه.

أولاً: أهداف التحليل المالي.

إن الغرض الرئيسي للتحليل المالي بشكل عام يتمثل في تقييم أداء المنشأة من نقاط مختلفة تتسجم وأهداف مستخدمى المعلومات، بحيث تظهر تلك المعلومات نقاط القوة وضعف الوحدة الاقتصادية من خلال ممارستها لنشاطها الاقتصادي وتكون عوناً في ترشيد قراراتهم ذات العلاقة بالوحدة الاقتصادية. ويمكننا بشكل عام تحديد أغراض وأهداف التحليل المالي في الجوانب التالية: (محمد، إسماعيل، و نور، 2005، صفحة 22)

- مساعدة الإدارة على اتخاذ القرارات المتعلقة بالتخطيط والرقابة؛
- تقييم الأداء للإدارة والأقسام وكذلك تقييم السياسات الإدارية؛
- دراسة وتقييم التوازن المالي للمنشأة؛
- دراسة وتقييم ربحية المؤسسة؛
- دراسة وتقييم مقدرة المنشأة على تسديد التزاماتها المالية (دراسة سيولة)؛
- دراسة وتقييم المركز الائتماني للمنشأة؛
- دراسة وتقييم قدرة المنشأة على الاستمرار (الغش المالي).

هذه الأهداف المرجو تحقيقها من التحليل المالي بشكل عام قد تختلف حسب نظرة المحلل المالي وحسب الظروف البيئية المالية للمؤسسة. ولكن في جميع الحالات يبقى الهدف العام من التحليل المالي في المؤسسة هو تشخيص وضعيتها المالية بغرض هدفين أساسيين هما: (هادفي، 2018/2019)

- تقييم أدائها المالي؛

• التعرف على مدى تحقيق المؤسسة التوازن المالي، ويتفرع عن هدف التوازن المالي هدفين فرعيين هما:
(هادفي، 2019/2018، صفحة 100)

- تحقيق التوازن النقدي على مستوى الخزينة بغرض مجابهة الاستحقاقات المالية في موعد استحقاقها إلى جانب توفير حالة من اليسر المالي للمؤسسة يجنبها خطر العسر المالي أو الإفلاس، ويعرف بالتوازن المالي قصير الأجل؛

- تحقيق التوازن المالي الهيكلي من خلال توفير الهيكل المالي الأمثل للمؤسسة وهو ما يعرف بالتوازن المالي طويل الأجل. (هادفي، 2019/2018، صفحة 100)

ثانياً: أنواع التحليل المالي.

يصنف التحليل المالي إلى عدة أنواع وفق مجموعة من المعايير كما يلي:

1- حسب الجهة القائمة بالتحليل.

يتم تقسيم التحليل المالي حسب هذا المعيار استناداً إلى وضعية المحلل بالنسبة للمؤسسة خارجي أو داخلي كما يلي: (خلف عبد الله و الحياي، 2015، صفحة 57)

1-1- التحليل الداخلي: وهو التحليل الذي تقوم به جهة داخلية أي من داخل المنشأة المراد إجراء تحليل لها.

1-2- التحليل الخارجي: هذا النوع من التحليل تقوم بإجرائه جهات من خارج المنشأة كالبنوك والمصارف والغرف التجارية والصناعية وفي أيامنا هذه المكاتب المتخصصة في الحسابات والتدقيق.

2- حسب البعد الزمني للتحليل.

1-2 التحليل الستاتيكي (الساكن): هذا النوع من التحليل يسمى كذلك بالتحليل الثابت أو الساكن، ويعتمد على تحليل القوائم المالية لفترة مالية واحدة اعتماداً على البنود والعناصر المالية المكونة لكل قائمة مالية. يعتمد هذا النوع على استخدام نوعين من أدوات التحليل المالي: (هادفي، 2019/2018، صفحة 117)

1-1-2 التحليل العمودي أو الرأسي: يعنى بدراسات العلاقات بين البنود المرتبطة في القوائم المالية ليعبر عنها بطريقة إحصائية ملائمة، إذ تتم مقارنة الأرقام في القوائم المالية للفترة المالية نفسها، وتزيد الاستفادة من هذا التحليل من خلال تحويل العلاقات إلى علاقات نسبية، أي إيجاد الأهمية النسبية لكل بالنسبة لمجموع البند الذي ينتمي إليه.

2-1-2 التحليل بواسطة النسب المالية: تكون المقارنة بين رقمين يرتبطان معا بعلاقة سببية، وتكون حصيلة المقارنة نسبة مالية كنسبة التداول التي تشتق من خلال مقارنة قيمة الأصول المتداولة بقيمة المطلوبات المتداولة في نهاية الفترة المالية نفسها.

2-2 التحليل الديناميكي (المتحرك): يهتم التحليل الديناميكي بدراسة الوضعية المالية الخاصة بالمؤسسة الاقتصادية في سلاسل زمنية بغية معرفة تطور قيمة البنود المالية والنسب لمالية، والتنبؤ بقيمتها في المستقبل وذلك بغرض تحديد الاتجاه العام لها من خلال الفترات السابقة. يعتمد التحليل الديناميكي على استخدام نوعين من الأدوات التحليلية: (هادفي، 2019/2018، صفحة 118)

1_2_2 التحليل الأفقي: يعنى بدراسة النسب المالية عبر عدد من السنوات ما يوفر للتحليل المالي سمة الديناميكية التي يسعى إليها المحلل المالي، والتي تمكنه من تكوين صورة دقيقة عن واقع حال الشركة والتنبؤ باتجاهاتها المستقبلية، حيث يساعد التحليل الأفقي في معرفة مدى النمو والثبات والتراجع في قيمة أو نسبة أي عنصر عبر الزمن. (هادفي، 2019/2018، صفحة 118)

2_2_2 تحليل الاتجاهات: يتخذ تحليل الاتجاهات شكل التحليل المالي الأفقي للقوائم المالية خلال عدة فترات مالية متتالية، حيث نعامل السنة المالية الأولى كسنة أساس ليتم بعد ذلك إظهار قيم كل بند من بنود القوائم المالية في الفترات التالية على شكل نسبة مئوية من قيمته في سنة الأساس. (هادفي، 2019/2018، صفحة 118).

3_ حسب الفترة التي يغطيها التحليل المالي.

يمكن تصنيف التحليل المالي استناداً إلى الوصول إلى الفترة الزمنية التي يغطيها التحليل المالي إلى:" (هادفي، 2019/2018، صفحة 119)

1_3 التحليل المالي قصير الأجل: يغطي فترة زمنية قصيرة، ويستفاد منه في قياس قدرات وإنجازات المؤسسة في الأجل القصير، وغالباً ما يركز هذا النوع من التحليل على قابلية المؤسسة على تغطية التزاماتها الجارية وتحقيق الإيرادات التشغيلية كما يستخدم بهدف التخطيط المالي في الأجل القصير، من أجل تركيزه على تحليل السيولة والتدفقات النقدية والربحية في الأجل القصير. (هادفي، 2019/2018، صفحة 119)

2_3 التحليل المالي طويل الأجل: يركز هذا الأسلوب على تحليل هيكل التمويل والأصول الثابتة والربحية في الأجل الطويل، إضافة إلى تغطية التزامات المؤسسة في الأجل الطويل، بما في ذلك القدرة على دفع فوائد وأقساط الديون عند استحقاقها، ومدى انتظامها في توزيع الأرباح، وحجم هذه التوزيعات وتأثيرها على أسعار أسهم المؤسسة في الأسواق المالية. (هادفي، 2019/2018، صفحة 119)

4_ حسب الهدف من التحليل المالي.

يمكن تبويب التحليل إلى عدة أنواع استناداً إلى الهدف من التحليل منها: (الحيالي، صفحة 31)

_ تحليل لتقويم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير؛

_ تحليل لتقويم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل الطويل؛

_ تحليل لتقويم ربحية المشروع؛

_ تحليل لتقويم الأداء التشغيلي للمشروع؛

_ تحليل لتقويم التناسق في الهيكل التمويلي العام ومجالات استخداماته.

5_ حسب المدى الذي يغطيه التحليل المالي.

يمكن تبويب التحليل استنادا إلى المدى أو النطاق الذي يغطيه التحليل المالي منها: (الحيالي، صفحة

(31

5_1 التحليل الشامل: يشمل هذا التحليل كافة أنشطة المشروع لسنة مالية واحدة أو مجموعة من السنوات.

5_2 التحليل الجزئي: يغطي هذا التحليل جزءا من أنشطة المشروع لفترة زمنية معينة أو أكثر.

المطلب الثالث: استعمالات التحليل المالي والجهات المستفيدة منه.

أولا: استعمالات التحليل المالي.

يمكن استعمال التحليل المالي لخدمة أغراض متعددة، أهمها:

1_ التحليل الائتماني:

يهدف هذا التحليل إلى التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها المقرض في علاقة مع

المقرض (المدين) وبالتالي الذي يقوم بهذا التحليل هو المقرض. فيقوم بتقييمه وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة

استنادا إلى نتيجة هذا التقييم. (الشنطي و شقر، 2007، صفحة 127)

2_ التحليل الاستثماري:

يعتبر هذا التحليل من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي، وتكمن هذه الأهمية لجمهور

المستثمرين من أفراد وشركات ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم وكفاية عوائدها. وقدرة هذا

التحليل تمتد لتشمل تقييم المؤسسات نفسها والكفاءة الإدارية التي تتحلّى بها والاستثمارات في مختلف

المجالات. (الشنطي و شقر، 2007، صفحة 127)

3_ تحليل الاندماج والشراء:

ينتج عن هذا التحليل من (الاندماج والشراء) تكوين وحدة اقتصادية واحدة نتيجة لانضمام وحدتين

اقتصاديتين أو أكثر معا، وزوال الشخصية القانونية لكل منهما أو لأحدهما. (الشنطي و شقر، 2007، صفحة

(127

4_ تحليل تقييم الأداء :

هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة، مثل الإدارة، والمستثمرين والمقرضين. وتعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتحقيق هذه الغاية، لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة وما يتعلق بكافة مجالاتها. (الشنطي و شقر، 2007، صفحة 127)

5_ التخطيط المالي:

تعتبر هذه العملية أمراً ضرورياً للمستقبل لكل المؤسسة، وذلك بسبب التعقيدات الشديدة التي تشهدها أسواق المنتجات المختلفة من سلع وخدمات. وعملية التخطيط عبارة عن وضع تصور لأداء الشركة المتوقع بالاسترشاد بالأداء السابق لها، وهذا بطبيعة الحال يجعل تركيز هذه العملية على شقين هما: الأداء السابق، وتقدير الأداء المتوقع. (الشنطي و شقر، 2007، صفحة 128)

6_ الرقابة المالية:

تعرف الرقابة المالية بأنها تقييم ومراجعة للأعمال للتأكد من أن تنفيذها يسير وفقاً للمعايير والأسس الموضوعية، وذلك لاكتشاف الأخطاء والانحرافات ونقاط الضعف ومعالجتها في الوقت المناسب. (الكايد، 2010، صفحة 161)

7_ التشخيص المالي:

يعرف التشخيص المالي على أنه عملية تحليل للوضع المالي للمؤسسة باستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية، بهدف استخراج نقاط القوة ونقاط الضعف ذات طبيعة مالية". (بن ساسي و قرشي، 2006، صفحة 45)

ثانياً: الجهات المستفيدة من التحليل المالي.

نظراً للأهمية البالغة التي يتميز بها التحليل المالي، أدى هذا إلى تعدد الجهات المستفيدة منه ويمكن عرضها كالتالي: (شاهين، 2017، صفحة 17)

1_ إدارة المنشأة نفسها:

يستعمل المدراء المتخصصون في المنشأة ومجلس الإدارة التحليل المالي للأغراض الآتية: (الزعبي، 2000، صفحة 162)

_ التخطيط المالي لفترات مالية مقبلة؛

_ تقييم كفاءة عمليات المنشأة ونشاطاتها والتعرف على اتجاهات المنشأة وسلامة أدائها المالي؛

_ اكتشاف الانحرافات في مخطط المنشأة؛

_ تحليل نسب ربحية المنشأة؛

_ تحديد معدل العائد على استثمار الأموال في المنشأة؛

_ مقارنة نتائج التحليل المالي بنتائج المنشآت الأخرى؛

_ الرقابة المالية للتأكد من تطبيق الخطط الموضوعية، وطرق إنفاق إدارات المنشأة لمخصصاتها المالية؛

_ تقييم كفاءة إدارة الديون، والتعامل مع العملاء.

2_ موظفو و مستخدمو المنشأة:

يستفيد العاملون في المنشأة من التحليل المالي للأغراض الآتية: (الزعبي، 2000، صفحة

163، 164)

▪ تقوية الروح المعنوية لدى العاملين، وتقوية ولائهم وانتمائهم للمنشأة التي تطلعهم دائماً على نتائج عملياتها؛

▪ إن التحليل المالي يبين نقاط النجاح والفشل الذي يدفع الموظفين دوماً إلى التقاضي بالعمل للمحافظة على النجاح أو الخروج من حالة الفشل؛

▪ إن إطلاع الموظفين على المركز المالي للمنشأة يدفع الموظفين لأن تكون مطالبهم متناسقة مع قدرات المنشأة المالية.

3_ أصحاب الأملاك في المنشأة والمستثمرين فيها:

يستفيد ملاك المنشأة الذين يستثمرون أموالهم فيها على شكل أسهم وسندات من التحليل المالي

للأغراض الآتية: (الزعبي، 2000، صفحة 164)

✓ تحليل كفاءة عمليات المنشأة قصيرة الأجل، وطويلة الأجل؛

✓ تحليل نسبة تحقيق المنشأة للأرباح أو الخسائر لفترة زمنية معينة؛

✓ تحليل سياسة توزيع الأرباح، ومدى ثبات أو تغير نسبة الأرباح الموزعة؛

✓ تحليل سلامة المركز المالي، والهيكل المالي للمنشأة؛

✓ تحديد القيمة السوقية للمنشأة والقيمة السوقية للأملاك المستثمرين فيها.

4_ أصحاب الديون على المنشأة:

يستفيد الدائنون الذين أقرضوا المنشأة من التحليل المالي للأغراض الآتية: (الزعبي، 2000، صفحة

164)

✓ تحليل درجة المخاطرة التي تعمل المنشأة في إطارها؛

- ✓ تحليل قدرة المنشأة للوفاء بالتزاماتها وتسديد الاستحقاقات في أوقاتها؛
- ✓ تحليل سيولة المنشأة ونسبة التدفق النقدي؛
- ✓ تحليل سلامة المركز المالي والائتماني للمنشأة؛
- ✓ كذلك تحليل سياسة المنشأة تجاه الحالات الطارئة أو نقص السيولة أو عدم القدرة على السداد.

5_ المؤسسات الحكومية:

تستفيد المؤسسات الحكومية من التحليل المالي للمنشآت للأغراض الآتية: (الزعيبي، 2000، صفحة

164)

- ✓ الرقابة على أداء المنشأة وتماشيه مع القوانين والأنظمة؛
- ✓ تحليل الأداء المالي للأغراض الضريبية؛
- ✓ تحليل سياسات المنشأة التسعيرية والبيعية والتأجيرية.

6_ الأفراد والجهات المتعاملة بالأوراق المالية:

يستفيد سماسرة الأوراق المالية من التحليل المالي للأغراض الآتية: (الزعيبي، 2000، صفحة 164)

- ✓ تحليل التغيرات السريعة على أسعار الأسهم للمنشأة في السوق المالي؛
- ✓ مراقبة ومتابعة الأموال المالية السائدة وتأثيرها على السوق المالي؛
- ✓ تحليل السوق المالي وتحديد المنشآت التي يمثل شراء أسهمها أفضل استثمار.

7_ المنشآت التي تعمل في مجال التحليل المالي:

تستفيد المؤسسات المتخصصة بالتحليل المالي للأغراض الآتية: (الزعيبي، 2000، صفحة 164)

- ✓ الاحتراف والتخصصية في مجال تحليل أوضاع المنشآت ومركزها المالي، وتدريب أفرادها على التحليل؛
- ✓ مساعدة المنشآت في الوقوف على وضعها ومركزها المالي ومكانها في السوق.

المبحث الثاني: أساسيات التحليل المالي.

سوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى بعض أساسيات التحليل المالي والمتمثلة في المنهجية والخطوات المتبعة في التحليل المالي وكذا المعايير المعتمد عليها للقيام بالتحليل المالي مع ذكر وظائفه، والتطرق إليه أهم سلبيات التحليل المالي والنتائج الناجمة عنه.

المطلب الأول: منهجية التحليل المالي وخطواته.

أولاً: منهجية التحليل المالي.

المنهجية هي الطرق والأساليب والإجراءات التي يتعامل معها المحلل المالي في إجراء عمليات التحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بالعملاء، هذه المنهجية تحكمها بعض المبادئ والأسس العامة التي يجب أخذها بعين الاعتبار لإتمام عملية التحليل المالي بشكل يتيح له تحقيق الهدف المطلوب، تتمثل منهجية التحليل المالي في: (بن مالك، 2011/2010، الصفحات 17-18)

1) تحليل الهدف من إجراء عملية التقييم:

يتحدد الهدف في عملية التحليل المالي على ضوء الموضوع أو المشكلة الموجودة لدى الشركة حتى يتمكن المحلل من جمع المعلومات الخاصة فقط بالموضوع المعني، ويوفر على نفسه الجهد والعناء والتكاليف غير اللازمة، فمثلاً إذا تقدم أحد العملاء بطلب قرض من بنك تجاري فيصبح الهدف الأساسي للمحلل المالي لدى البنك من معرفة مدى القدرة المالية لهذا العميل على سداد القرض في الوقت المحدد. (بن مالك، 2011/2010، صفحة 17)

2) تحديد الفترة الزمنية التي يشملها التحليل المالي:

حتى تحقق عمليات التحليل المالي أهدافها فلا بد أن تشمل فترة التحليل للقوائم المالية لعدة سنوات متتالية حيث أن القوائم المالية لسنة واحدة قد لا تكون كافية للحصول منها على المعلومات التي يستطيع المحلل من خلالها الحكم على قدراتها وإمكانيات العميل. (بن مالك، 2011/2010، صفحة 17)

3) تحديد المعلومات التي يحتاجه المحلل لبلوغ أهدافه:

"أما المعلومات التي يحتاج إليها المحلل فيمكن الحصول عليها من عدة مصادر فيمكن الحصول عليها من القوائم المالية، كما يمكن الحصول على المعلومات الشخصية عن العميل من خلال المؤسسات التي يتعامل معها". (بن مالك، 2011/2010، صفحة 17)

4) اختيار الأسلوب والأداة المناسبة لحل المشكلة

"الأساليب والأدوات المستخدمة في التحليل كثيرة نذكر منها نسبة التداول، نسبة السيولة السريعة، معدل دوران النقدية، معدل دوران المخزون السلعي، بالإضافة إلى كشوف التدفقات النقدية خلال فترات زمنية متتالية". (بن مالك، 2011/2010، صفحة 17)

5) اختيار المعيار المناسب من معايير التحليل المالي لاستخدامه في قياس النتائج:

"حيث يتم اختيار المعيار المناسب من أجل قياس نتائج التحليل المالي وإسقاطها على نشاط الإدارة من أجل معرفة ميزات وحدود العمليات المالية المتبعة".

6) تحديد درجة الانحراف عن المعيار المستخدم في القياس:

"يتوجب على المحلل المالي معرفة مدى انحراف النتائج عن المعيار المستخدم، حتى تحقق الإدارة نتائج أفضل". (بن مالك، 2011/2010، صفحة 17)

7) دراسة وتحليل أسباب الانحراف:

"بعد العملية السابقة يجب معرفة الأسباب الحقيقية والتي أدت إلى الانحراف عن المعيار المستخدم". (بن مالك، 2011/2010، صفحة 17)

8) وضع التوصيات اللازمة في التقرير الذي يعد من قبل المحلل في نهاية عملية التحليل:

"تعتبر آخر خطوة في عملية التحليل المالي وهذا من أجل الخروج بتوصيات واستنتاجات حول النشاط المالي للشركة". (بن مالك، 2011/2010، صفحة 18)

ثانياً: خطوات التحليل المالي.

لكي يقوم المحلل المالي بعملية التحليل المالي لا بد من اتباعه مجموعة من الخطوات المتسلسلة تشمل الآتي: (شونوف، 2012، الصفحات 33-36)

المرحلة الأولى: إعادة تبويب وتصنيف عناصر الميزانية المحاسبية بما يتلائم مع التحليل المالي.

نظرا لأن الميزانية المحاسبية تعتمد أساسا على التكلفة التاريخية، فإن المحلل يقوم بإعادة تعديل بعض القيم طبقا للقيم السوقية، وإعادة تصنيف وترتيب بعض العناصر الأخرى طبقا لمبدأ السنوية للبيانات المحاسبية التي تحتويها الميزانية، وفق الأسلوب الذي يمكن أن تساعده في استخراج وتوضيح العلاقات الرياضية التي يمكن أن تنشأ بين عناصر تلك البيانات المالية وبما يمكن أن يسهل له أيضا القيام بالخطوات الموالية، ومن أمثلة عمليات التصنيف والترتيب التي يمكن أن يقوم بها المحلل المالي هو إعادة ترتيب مكونات عناصر الأصول إلى ثابتة ومتداولة ومكونات الخصوم إلى أموال دائمة وديون قصيرة المدى، نظرا لوجود العديد من العلاقات التي يمكن أن يستفاد منها في ذلك لاستخراج النسب المالية، وكذلك استخراج رأس المال العام الدائم.

المرحلة الثانية: تحليل الهيكل المالي للمؤسسة المقارنة.

يقوم المحلل المالي بعملية المقارنة للبيانات من خلال العلاقات الرياضية التي يمكن أن تنشأ بعضها البعض وبما يمكن أن يساعده في اتخاذ القرارات، وهذا من خلال حساب مختلف النسب والمؤشرات المالية الأكثر دلالة من وجهة نظر المحلل المالي ويلاحظ أن المحلل المالي كلما كان دقيقا في إيجاد العلاقات المهمة والتي يمكن أن تحقق فائدة من استخدامها كلما كان دقيقا في تفسير النتائج التي يتم التوصل إليها.

المرحلة الثالثة: تحليل وتفسير النتائج.

من خلال النتائج التي يتم التوصل إليها وفقا للمراحل السابقة يجب على المحلل المالي أن يقوم بتفسير وتوضيح الأسباب التي قادت إلى تحقيق تلك النتائج، وذلك من خلال الاستعانة بواحد أو أكثر من معايير التحليل المالي، في سبيل إعطاء الحكم الصحيح عن تلك النتائج.

تعتبر عملية تفسير النتائج من أهم الأعمال التي تقع على عاتق المحلل المالي القيام بها، حيث أن مجرد استخراج نتائج انطلاقا من العلاقة بين عناصر القوائم المالية، لا يمثل شيئا مهما ومفيدا إذا لم يكن هناك تفسيرا واضحا له وبما يمكن أن يحقق الفائدة لدى العديد من الجهات التي يمكن أن تستفيد من نتائج عملية التحليل المالي في سبيل اتخاذ قراراتها المختلفة المتعلقة بالوحدة الاقتصادية والأعمال والنشاطات والسياسات المالية التي قامت بها في أثناء الفترة المالية المعنية بعملية التحليل.

المطلب الثاني: معايير التحليل المالي ووظائفه.

أولاً: معايير التحليل المالي.

المعيار هو أداة يقاس عليها شيء معين بهدف إعطاء حكم معين عليه وتفسير نتائجه، ولكي يتم تفسير النتائج التي يتم التوصل إليها من خلال عملية التحليل المالي فلا بد من وجود مجموعة من المعايير التي يمكن أن تعتمد في ذلك، إذ أن مجرد التوصل إلى أرقام مطلقة من خلال عملية التحليل المالي لا يعني شيئاً، إلا إذا تم تفسير تلك النتائج كما أن تفسير النتائج لا يمكن أن يتم إلا بوجود مجموعة من المعايير.

أما الفوائد التي يجنيها المحلل من استعمال المعايير فتتلخص في: (رمضان و الخاليلة، 2018،

صفحة 10)

- ❖ إكساب النسبة أو الرقم المطلق معنى أو مغزى يمكن تفسيرهما في ضوءه.
- ❖ اكتشاف الانحرافات عما هو شائع في الصناعة (إذا استعمل المعيار القطاعي) أو عن المعدل العام الذي كان سائداً في نفس المنشأة الفترات السابقة (إذا استعمل المعيار التاريخي) أو عما هو متعارف عليه بين المحللين الماليين (إذا استعمل المعيار النمطي المطلق)، أو عما قد تضعه هيئة مختصة في مجال ما (إذا استعمل المعيار الوضعي).

مما سبق نرى أن المعيار المستعمل قد يكون أحد الأنواع التالية المعيار النمطي المطلق، المعيار التاريخي، المعيار القطاعي، والمعيار الوضعي.

1_ المعايير المطلقة (النمطية): وهي مجموعة المعايير التي يتم التوصل إليها عن طريق دراسة عدة قوائم مالية لعدة فترات مالية ولعدد من الوحدات الاقتصادية وبالتالي أمكن التوصل إلى نتائج (أرقام) مطلقة يمكن من خلالها الحكم على الوحدة الاقتصادية المعنية بالتحليل. (يحي و الحبطي، 2011، صفحة 81)

2_ المعايير التاريخية: تعتمد هذه المعايير على النتائج التي حققتها الوحدة الاقتصادية خلال فترة أو فترات زمنية ماضية (تاريخية)، حيث يعتمد المحلل المالي على مقارنة النتائج التي يتم التوصل إليها عن الفترة المالية المعنية بالنتائج التي تم تحقيقها خلال الفترة أو الفترات المالية السابقة في سبيل تفسير النتائج وإعطاء الحكم على النتائج المحققة عن أية علاقة رياضية يمكن أن تنشأ بين البيانات المالية التي تحتويها القوائم المالية. (يحي و الحبطي، 2011، صفحة 82)

3-المعايير القطاعية: وهي تلك المعايير التي تعتمد في عملية المقارنة على النتائج التي يتم التوصل إليها للوحدة الاقتصادية المعنية من النتائج التي حققتها وحدة اقتصادية أو وحدات اقتصادية أخرى تعمل ضمن نفس القطاع (صناعيا كان أم تجاريا أم ماليا أم زراعيا) لكي تكون نتائج عملية المقارنة أدق وأوضح في تفسير النتائج، حيث أنه من المفضل مقارنة النتائج التي يتم التوصل إليها عن شركة تعمل في قطاع الغزل والنسيج مع شركة أخرى تعمل ضمن نفس القطاع وليس مع شركة أخرى تعمل ضمن قطاعات أخرى. (يحي و الحبطي، 2011، صفحة 83)

4-المعايير المستهدفة (الوضعية): إذ تعد الإدارة مسبقا وضمن خططها السنوية مؤشرات مستهدفة تسعى للوصول إليها ضمن الخطة، وعليه يتم مقارنة الواقع مع هذا المعيار للحكم على

نتائج التحليل المالي. (النعيمي و التميمي، 2007، صفحة 22)

ثانيا: وظائف التحليل المالي.

من بين وظائف التحليل المالي إنارة طريق متخذي القرار لاتخاذ أحسن القرارات التي تعود على المؤسسة بالربح، والسير لتحقيق هدفها وبقائها في بيئة متغيرة باستمرار. (شاهين، 2017، صفحة 20)

تتمثل وظائف التحليل المالي فيما يلي:

1-التحليل والتخطيط المالي: وذلك من خلال تحليل البيانات المالية وتحويلها إلى معلومات يمكن استخدامها لإعداد الموازنات المتعلقة بالإيرادات والمصاريف التي تخص المشروع في المستقبل. (شاهين، 2017، صفحة 20)

2-تحديد هيكل أصول المشروع: من حيث تحديد حجم الاستثمارات في كل من الأصول القصيرة والطويلة الأجل، وكذلك التوجيه باستخدام الأصول الثابتة الملائمة. (شاهين، 2017، صفحة 20)

3-تحديد الهيكل المالي للمشروع: إذ يجب تحديد الميزج الأمثل والأكثر ملائمة من تمويل قصير وطويل الأجل، كذلك تحديد طبيعة ديون المشروع سواء كانت ملكية أو عن طريق الاقتراض. (شاهين، 2017، صفحة 20)

المطلب الثالث: مشكلات التحليل المالي ونتائجه.

أولاً: مشكلات وسلبيات التحليل المالي.

1- مشكلات وسلبيات تتعلق بالجهة القائمة بعملية التحليل المالي: إن أساس عملية التحليل المالي تعتمد على البيانات المحاسبية التي تحتويها القوائم المالية، وبالتالي فإن الشخص الأكثر تأهيلاً للقيام بعملية التحليل المالي هو الشخص الذي يتمتع بمؤهلات أكاديمية وعملية في مجال المحاسبة والإدارة المالية، أي أنه يعرف كيف نشأت ونتاجت هذه البيانات، فضلاً عن ذلك يجب أن تكون له القدرة الفنية في تحليل أسباب الحصول على تلك النتائج في حالة اختلافها عن المعايير التي يتم الاعتماد عليها. (يحيى و الحبطي، 2011، صفحة 133)

2- مشكلات وسلبيات تتعلق بالبيانات التي تحتويها القوائم المالية: هناك العديد من المشكلات والسلبيات التي قد تنشأ عن استخدام مدخلات عملية التحليل المالي، التي هي محتويات القوائم المالية ومن هذه المشكلات نجد: (يحيى و الحبطي، 2011، صفحة 133)

أ- أنها بيانات فعلية تاريخية يتم في ضوءها الحكم على الوحدة الاقتصادية في لحظة زمنية معينة وهي نهاية الدورة المالية 12/31 من كل سنة، وبما يعني أن هذه البيانات لا توضح التغيرات العديدة التي يمكن أن تطرأ عليها خلال الفترة المالية بصورة تفصيلية.

ب- هذه البيانات قد أعدت تطبيقاً لمجموعة من المبادئ والأسس والفروض والسياسات المحاسبية التي يمكن أن تختلف من وحدة اقتصادية لأخرى، كما يجب التأكد من أن الوحدة الاقتصادية مستمرة على تطبيق نفس المبادئ والأسس والفروض والسياسات المحاسبية وأنه يجب توضيح الأسباب في حالة تغيير أي منها من قبل الوحدة الاقتصادية.

3- مشكلات وسلبيات تتعلق بإمكانية استخدام أحد معايير التحليل المالي: في كثير من الأحيان يصعب على المحلل المالي مقارنة النتائج التي توصل إليها من خلال عملية التحليل المالي وفقاً لبعض معايير التحليل المالي المتاحة كما يلي: (يحيى و الحبطي، 2011، صفحة 134)

أ- عدم جدوى استخدام المعيار المطلق في كثير الأحيان حيث أنه يمكن للمحاسبين القائمين على إعداد القوائم المالية من ترشيد إدارة الوحدة الاقتصادية على كيفية تحسين نسبة التداول أو نسبة السيولة السريعة بما يتلائم مع معاييرها المطلقة (وفقا للطرق التي سوف يتم توضيحها).

ب- صعوبة استخدام المعيار التاريخي في حالة الوحدات الاقتصادية حديثة التأسيس بسبب عدم وجود بيانات تاريخية سالبة يمكن المقارنة في ضوءها. (يحي و الحبطي، 2011، صفحة 134)

ج- صعوبة استخدام المعيار الصناعي في حالة عدم وجود وحدات اقتصادية مماثلة في النشاط الذي تمارسه الوحدة الاقتصادية المعنية. (يحي و الحبطي، 2011، صفحة 134)

د- عند استخدام المعيار المستهدف يجب التأكد من استخدام الأساليب العلمية في عملية التخطيط وإلا فإن عملية المقارنة في ضوء المعيار المستهدف لن تكون ذات جدوى تذكر. (يحي و الحبطي، 2011، صفحة 134)

4- مشكلات وسلبيات تتعلق بأسلوب التحليل المستخدم: هناك بعض الانتقادات حول استخدام أي من أساليب التحليل المالي المتعارف عليها، كما يأتي:

أ- عند استخدام أسلوب التحليل المقارن للقوائم المالية فإن الأمر يتطلب من المحلل المالي القيام بمزيد من البحث والتقصي لتحديد وتحليل أسباب التغيرات التي تظهر نتيجة عملية المقارنة، إذ أن التحليل المقارن يظهر التغيرات ولكنه لا يظهر أسبابها. (يحي و الحبطي، 2011، صفحة 134)

ب- عند استخدام أسلوب النسب المالية لابد من تحديد نوعية النسب المهمة والتي يمكن أن يستفيد منها المحلل المالي في عملية تفسير النتائج، حيث أن هناك العديد من النسب التي تستخرج من خلال العلاقات الرياضية المتعددة (وخاصة التناسبية)، فضلا عن دقة استخراج العلاقات التي يمكن أن تنشأ بين أكثر من مجموعة من مجاميع النسب المستخدمة يمكن أن يساهم في تفسير النتائج المستخرجة بصورة أفضل ويعطي دليلا على أهمية عملية التحليل المالي. (يحي و الحبطي، 2011، صفحة 134)

ثانيا: نتائج التحليل المالي.

بعد إجراء الفحص الدقيق للمعلومات المالية للمؤسسة ومعالجتها باستعمال وسائل معينة، نستخلص نتائج تختلف حسب وضعية المحلل بالنسبة للمؤسسة داخلي أو خارجي. (لزرع، 2011/2012، صفحة 82).

1-نتائج التحليل المالي الداخلي: يقوم به موظف أو قسم أو إدارة بالمشروع أو المؤسسة أو فرق متخصصة من خارج المشروع، بناء على تكليف من إدارة المشروع أو المؤسسة، وغالبا ما يهدف التحليل المالي الداخلي إلى الحصول على معلومات تساعد في اتخاذ قرارات المتعلقة ب: (لزرع، 2012/2011، صفحة 82)

- تقييم أداء الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسة موضع التحليل؛

- التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تعرض لها بواسطة المديونية (مثلا) ؛

- إعطاء أحكام على مدى تطبيق التوازنات المالية في المؤسسة، وعلى المردودية فيها؛

- اتخاذ قرارات حول الاستثمار، أو التمويل، أو توزيع الأرباح أو تغيير رأس المال؛

- وضع المعلومات المتوصل إليها للاستفادة منها في المراقبة العامة لنشاط المؤسسة؛

-وضع المعلومات أو النتائج المتوصل إليها كأساس للتقديرات المستقبلية لوضع البرامج (الميزانية التقديرية، الاستثمارات أو الخزينة...).

2-نتائج التحليل المالي الخارجي: يقصد به التحليل الذي تقوم به جهات من خارج المشروع أو المؤسسة، حيث يهدف هذا التحليل إلى خدمة هذه الجهات وتحقيق أهدافها والتمثلة فيما يلي: (لزرع، 2012/2011، صفحة 82)

- ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المال؛

- تقييم الوضعية المالية ومدى استطاعة المؤسسة على تحمل نتائج القروض؛

- الموافقة أو الرفض لعقد قرض عند تقييم المؤسسة طلب الحصول على قرض من بنك معين؛

- اقتراح سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية والاستغلالية للمؤسسة؛

- مقارنة الوضعية العامة للمؤسسة مع المؤسسات من نفس القطاع، وإظهار أحسنها أو أضعفها.

المبحث الثالث: عرض القوائم المالية

تتبع أهمية القوائم من أنها الأدوات التي يستعين بها المحلل المالي للقيام بمهام وظيفته، ونظرا لأهمية

هذه الأدوات نورد فيما يلي شرحا لكل من القوائم التالية: (عبد الهادي، 2008، صفحة 69)

- قائمة المركز المالي (الميزانية)؛

- قائمة حساب النتائج؛

- قائمة جدول سيولة الخزينة.

- قائمة جدول تغيير الأموال الخاصة.

- قائمة الملحق.

المطلب الأول: تعريف القوائم المالية

أولاً: قائمة المركز المالي (الميزانية).

عبارة عن تقرير يتكون من جزأين، يمثل الأول مصادر التمويل في الوحدة المحاسبية، ويشمل الثاني على استخدامات مصادر التمويل ويسمى الأول بالخصوم أو المطلوبات، أما الجزء الثاني يسمى بالأصول أو الموجودات. وهي في الواقع عبارة عن ملخص مبوب للأرصدة المدينة والأرصدة الدائنة. التي تظل مفتوحة بدفتر الأستاذ بعد تصوير حسابات النتيجة أو قائمة الدخل. (عبد الهادي، 2008، صفحة 73،74)

وهي عبارة عن كشف أو جدول يبين أصول الوحدة الاقتصادية من جهة ومصادر تمويلها من جهة أخرى، أو بعبارة أخرى يبين أصول الوحدة من جهة وحقوق الملكية والالتزامات من جهة أخرى في تاريخ معين، وتسمى الميزانية العمومية لأنها تبيّن الآثار العامة لجميع العمليات المالية التي جرت في المشروع خلال فترة محددة، كما تبيّن حقيقة المركز المالي للمشروع ومدى قدرته على الاستمرار في نشاطه والوفاء بالتزاماته. (كافي، حمودة، بني ياسين، و أبو عيد، 2012، صفحة 46)

ثانياً: قائمة جدول سيولة الخزينة.

تمثل قائمة التدفقات النقدية إحدى القوائم المالية الأساسية التي يجب إعدادها في نهاية كل فترة مالية، التي يوضح من خلالها آثار التغيير في النقدية نتيجة ممارسة الوحدة الاقتصادية لأنشطتها الرئيسية المتمثلة في الأنشطة التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية. (الحبيطي و يحي، 2011، صفحة 183)

تهدف هذه القائمة من خلال أنشطتها الرئيسية إلى إظهار التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للأغراض المختلفة سواء كانت تشغيلية أو استثمارية أو تمويلية، التي يمكن أن يكون لها مغزى وفائدة في التحليل المالي، حيث يمكن من خلالها مثلاً": (هندي، 2009، صفحة 125،126)

- قياس قدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية من العمليات، تكفي للوفاء بالتزاماتها تجاه الدائنين وحملة الأسهم
- قياس مدى حاجة المؤسسة للتمويل الخارجي.
- تفسير التباين بين صافي الربح والتدفق النقدي المتولد من الأنشطة المختلفة.
- قياس آثار التدفقات النقدية الاستثمارية والتمويلية على ربحية المنشأة ومركزها المالي.

ثالثاً: قائمة حساب النتائج.

حساب النتائج هو بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، يبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح/ الكسب أو الخسارة. (2009، صفحة 24)

رابعاً: قائمة جدول تغير الأموال الخاصة.

وهي قائمة تعرض كافة مصروفات وإيرادات المشروع بهدف بيان نتيجة أعماله خلال الفترة من ربح أو خسارة ومن هنا فهي تمثل أهمية كبيرة لملاك المشروع ومقرضيه وكافة الأطراف ذات الصلة به باعتبار أن نجاح المشروع أو فشله مرهون بمدى قدرته على تحقيق إيرادات تفوق مصروفاته. (عطية، 2007، صفحة 35)

خامساً: الملحق

وتسمى أيضاً بالإيضاحات المتممة والمكملة للقوائم المالية، تحتوي على العديد من المعلومات التي تهم مستخدمي القوائم المالية، كما أنها تفسر بعض الأرقام الواردة في التقرير المالية والقوائم المالية، وتعتبر الإيضاحات جزء لا يتجزأ من التقارير المالية والقوائم المالية ومكمل لها. (علي، 2004، صفحة 20).

المطلب الثاني: عناصر القوائم المالية

أولاً: عناصر قائمة المركز المالي (الميزانية).

فيما يلي تعريف موجز لمحتويات الميزانية العمومية:

1 الأصول Assets

تمثل الأصول (الموجودات) منافع اقتصادية محتملة مستقبلا فهي مملوكة للمنشأة أو خاضعة لسيطرتها ويمكن التعبير عن هذه الأصول بالوحدات النقدية وأهميتها تأتي من كونها سائلة نقدية في بعض بنودها وقابلة للتحويل السريع أو البطيء إلى نقدية في المستقبل القريب أو البعيد وأنها تقوم بتحقيق الإيرادات المستقبلية للمنشأة، وتنقسم الأصول بشكل رئيسي إلى أصول متداولة وأصول ثابتة: (النعيمي، الساقي، سلام، و موسى، 2007، صفحة 73)

أ/ الأصول المتداولة: تشمل الأصول المتداولة بنود الأصول التي تتغير خلال الدورة التشغيلية المحددة والتي غالبا ما تكون سنة واحدة، حيث يتم تدوير الأصول المتداولة عدة مرات خلال العام الواحد فهي تعتبر ذات سيولة عالية. (النعيمي، الساقي، سلام، و موسى، 2007، صفحة 73)، ومثال على الأصول المتداولة لدينا: الصندوق، أوراق القبض، المخزون، الزبائن (العلاء)... الخ.

ب/ الأصول الثابتة:

عبارة عن أصول لا تتحول إلى نقدية بسرعة وسهولة من خلال العمليات اليومية العادية للمنشأة، ويتم استغلال هذه الأصول لمدة تزيد عن فترة محاسبية واحدة مرتبطة بالعمر الإنتاجي للأصل الثابت، وتعتبر الأصول الثابتة عن الجانب الأساسي لممتلكات المنشأة التي على أساسها تعتمد التدفقات النقدية الداخلة (الإيرادات والأرباح)، ويمكن تقسيم الأصول الثابتة أيضا إلى: (النعيمي، الساقي، سلام، و موسى، 2007، صفحة 73)

- أصول ملموسة: وتشمل الأراضي، المباني، الآلات والمعدات الخ.
- أصول غير ملموسة: مثل شهرة المحل، العلامات التجارية، براءات الاختراع.

ويكون تموضع الأصول في الميزانية على الشكل التالي:

الجدول رقم 01: الميزانية المالية أصول

N-1 صافي	N صافي	N اهتلاك رصيد	N اجمالي	ملاحظة	الأصول
					<p>أصول غير جارية</p> <p>فارق بين الاقتناء-المنتوج الإيجابي أو السلبي</p> <p>تثبيتات معنوية</p> <p>تثبيتات عينية</p> <p>أراض</p> <p>مباني</p> <p>تثبيتات عينية أخرى</p> <p>تثبيتات ممنوح امتيازها</p> <p>تثبيتات يجري إنجازها</p> <p>تثبيتات مالية</p> <p>سندات موضوعة موضع معادلة</p> <p>مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها</p> <p>سندات أخرى مثبتة</p> <p>قروض وأصول مالية أخرى غير جارية</p> <p>ضرائب مؤجلة على الأصل</p>
					مجموع الأصول غير الجارية
					<p>مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ</p> <p>حسابات دائنة واستخدامات مماثلة</p> <p>الزبائن</p> <p>المدينون الآخرون</p> <p>الضرائب وما شابهها</p> <p>حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة</p> <p>الموجودات وما شابهها</p> <p>الأموال الموظفة والأصول المالية الأخرى</p>

					الخبزينة
					مجموع الأصول الجارية
					المجموع العام للأصول

المصدر: (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2009، صفحة 28)

2) الخصوم Liabilities

تعتبر الخصوم (المطلوبات) منافع اقتصادية تضحي بها المنشأة للإيفاء بالتزاماتها تجاه الغير، وهي عبارة عن مطالبات من جانب الغير للوفاء بالتزامات على المنشأة وبعض هذه الخصوم سريعة الاستحقاق في الأجل القصير وبعضها بطيئة الاستحقاق في الأجل الطويل، أي أن الخصوم تنقسم إلى قسمين حسب آجالها: (النعيمي، الساقي، سلام، و موسى، 2007، صفحة 74)

أ/ الخصوم المتداولة:

تمثل الديون التي على الشركة للغير والواجب سدادها خلال عام من تاريخ الميزانية، وتستعمل المنشأة الأصول المتداولة لغايات تسديد ما عليها من مطلوبات متداولة وتشمل: (عثمان، 2013، صفحة 160) أوراق الدفع، الحسابات الدائنة للعملاء والبنوك، القروض قصيرة الأجل بالإضافة إلى الإيرادات المقبوضة مقدما والمصاريف المستحقة غير المدفوعة... الخ.

ب/ الخصوم طويلة الأجل (غير المتداولة):

تمثل أية ديون على المنشأة تستحق الدفع لمدة تزيد عن السنة من تاريخ الميزانية، وتشمل: (عثمان، 2013، صفحة 160) القروض متوسطة الأجل وطويلة الأجل والسندات... الخ.

ج/ حقوق الملكية (حقوق المساهمين): وهي عبارة عن حقوق أصحاب المنشأة وتمثل العنصر الرئيسي الثالث في الميزانية العمومية، وتشمل رأس المال المدفوع، الاحتياطات بأنواعها، الأسهم العادية والأسهم الممتازة، الأرباح المحتجزة. (النعيمي، الساقي، سلام، و موسى، 2007، صفحة 74، 75)

تتموضع عناصر الخصوم في الميزانية كالتالي:

الجدول رقم 02: الميزانية المالية خصوم

N-1	N	ملاحظة	الخصوم
			<p>رؤوس الأموال الخاصة</p> <p>رأس مال تم إصداره</p> <p>رأس مال غير مستعان به</p> <p>علاوات واحتياطات - احتياطات مدمجة (1)</p> <p>فوارق إعادة التقييم</p> <p>فارق المعادلة (1)</p> <p>نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع (1))</p> <p>رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد</p>
			حصة الشركة المدمجة (1)
			حصة ذوي الأقلية (1)
			المجموع 1
			<p>الخصوم غير الجارية</p> <p>قروض وديون مالية</p> <p>ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)</p> <p>ديون أخرى غير جارية</p> <p>مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا</p> <p>مجموع الخصوم غير الجارية (2)</p>
			<p>الخصوم الجارية</p> <p>موردون و حسابات ملحقة</p> <p>ضرائب</p> <p>ديون أخرى</p> <p>خزينة سلبية</p>

مجموع الخصوم الجارية (3)
مجموع عام للخصوم

المصدر: (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2009، صفحة 29)

ثانيا: عناصر قائمة جدول سيولة الخزينة: تتمثل عناصر هذه القائمة بإيجاز في ما يلي: (عطية، 2007، صفحة 37)

(1) الأنشطة التشغيلية: وهي تلك الخاصة بعمليات التشغيل خلال ممارسة المشروع لنشاطه العادي في إنتاج السلع أو الخدمات، وبالتالي تعرض قائمة التدفقات النقدية هنا للتغيرات التي طرأت على النقدية خلال الفترة نتيجة ممارسته لتلك الأنشطة وما تنطوي عليه من إيرادات ومصروفات تشغيلية.

(2) الأنشطة الاستثمارية: وهي تلك الخاصة بعمليات شراء أو بيع أصول المشروع بما يترتب عليه من تأثيرات على النقدية.

(3) الأنشطة التمويلية: وهي تلك المتعلقة بعمليات التمويل، سواء من جانب ملاك المشروع أو مقرضيه وما ينتج عنها من تأثيرات على النقدية.

تعتبر المعلومات التي تقدمها قائمة التدفقات النقدية والخاصة بالتدفق النقدي من أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل خلال فترة مالية محددة ذات فائدة وأهمية خاصة لفئتي الملاك والدائنين على وجه الخصوص من منطلق حاجتهم المستمرة للتعرف على أرصدة النقدية المتوافرة للمشروع في بداية ونهاية كل فترة مالية، وكذا تقييم مصادر الحصول على تلك النقدية وأوجه استخدامها ودرجة نجاح المشروع في ذلك. (عطية، 2007، صفحة 37، 38)

توجد طريقتين لقائمة جدول سيولة الخزينة المباشرة وغير المباشرة

الجدول رقم 03: جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة).

السنة المالية N-1	السنة المالية N	ملاحظة
		تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية التحصيلات المقبوضة من الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة

الفصل الأول: التحليل المالي.

			الضرائب عن النتائج المدفوعة
			تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية (أ)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار
			المسحوبات عن اقتناء تشييبات عينية أو معنوية
			التحصيلات عن عمليات التنازل عن تشييبات عينية أو معنوية
			المسحوبات عن اقتناء تشييبات مالية
			الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية
			الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل
			التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم
			الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها
			التحصيلات المتأتية من القروض
			تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)
			تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات
			تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)
			أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية
			أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية
			تغير أموال الخزينة خلال الفترة
			المقاربة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2009، صفحة 35)

الجدول رقم 04: جدول سيولة الخزينة (الطريقة غير المباشرة).

السنة المالية N-1	السنة المالية N	ملاحظة	
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية
			صافي نتيجة السنة المالية

			<p>تصحيات من أجل:</p> <ul style="list-style-type: none"> -الاهتلاكات والأرصدة -تغير الضرائب المؤجلة -تغير المخزونات -تغير الزيائن والحسابات الدائنة الأخرى -تغير الموردين والديون الأخرى -نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب
			<p>تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)</p>
			<p>تدفقات أموال الخزينة المتأتية عن عمليات الاستثمار</p> <ul style="list-style-type: none"> مسحوبات عن اقتناء تشييات تحصيلات التنازل عن تشييات تأثير تغيرات محيط الإدماج (1)
			<p>تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)</p>
			<p>تدفقات أموال الخزينة المتأتية عن عمليات التمويل</p> <ul style="list-style-type: none"> الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي (المنقودات) إصدار قروض تسديد قروض
			<p>تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)</p>
			<p>تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج)</p> <ul style="list-style-type: none"> أموال الخزينة عند الافتتاح أموال الخزينة عند الاقفال تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1) تغير أموال الخزينة

المصدر: (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2009، صفحة 36)

ثالثا: عناصر قائمة حساب النتائج:

المعلومات الدنيا في حساب النتائج هي الآتية:

تحليل الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية: (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2009، صفحة 24)

- الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال،
- منتجات الأنشطة العادية،
- المنتجات المالية والأعباء المالية،
- أعباء المستخدمين،
- الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة،
- المخصصات للإهلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية،
- المخصصات للاهلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية،
- نتيجة الأنشطة العادية. (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2009، صفحة 24)
- العناصر غير العادية (منتجات وأعباء)،
- النتيجة الصافية لفترة قبل التوزيع،
- النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى شركات المساهمة.

تكون قائمة حساب النتائج حسب الطبيعة وحسب الوظيفة

الجدول رقم 05: حساب النتائج حسب الطبيعة

N-1	N	ملاحظة	
			رقم الأعمال
			تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع
			الإنتاج المثبت
			إعانات الاستغلال
			1- إنتاج السنة المالية
			المشتريات المستهلكة
			الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
			2- استهلاك السنة المالية
			3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)
			أعباء المستخدمين
			الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة
			4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال

الفصل الأول: التحليل المالي.

المنتجات العملياتية الأخرى
الأعباء العملياتية الأخرى
المخصصات للاهلاكات والمؤونات
استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات
5- النتيجة العملياتية
المنتجات المالية
الأعباء المالية
6- النتيجة المالية

المصدر: (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2009، صفحة 30)

جدول رقم 06: حساب النتائج حسب الوظيفة

N-1	N	ملاحظة	
			رقم الأعمال كلفة المبيعات
			هامش الربح الإجمالي منتجات أخرى عملياتية التكاليف التجارية الأعباء الإدارية أعباء أخرى عملياتية
			النتيجة العملياتية تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة (مصاريف المستخدمين المخصصات للاهلاكات) منتجات مالية الأعباء المالية
			النتيجة العادية قبل الضريبة الأعباء غير العادية المنتجات غير العادية
			النتيجة الصافية للسنة المالية حصة الشركات الموضوعه موضع المعادلة في النتائج الصافية (1)

			النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1) منها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)
--	--	--	--

المصدر: (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2009، صفحة 31)

رابعاً: عناصر قائمة جدول تغير الأموال الخاصة.

تتمثل عناصر قائمة الدخل فيما يلي:

• الإيرادات:

"وتعرف بالتدفقات الداخلة للمشروع، أو الزيادة في أصوله أو النقص في التزاماته (أو كلاهما) خلال الفترة، نتيجة لممارسة المشروع لنشاطه العادي في إنتاج السلع والخدمات، وكذلك نتيجة للأنشطة الأخرى التي تمثل العمليات الرئيسية للمشروع." (عطية، 2007، صفحة 36)

• المصروفات:

"وتمثل التدفقات الخارجة من المشروع نتيجة لاستخدام الأصول أو الزيادة في الالتزامات (أو كلاهما) خلال الفترة نتيجة لممارسة المشروع لنشاطه العادي في إنتاج السلع أو الخدمات، أو للنهوض بالأنشطة الرئيسية الأخرى." (عطية، 2007، صفحة 36)

• صافي الدخل:

وينقسم بدوره إلى:

*صافي الدخل التشغيلي، وينتج من مقابلة الإيرادات من النشاط العادي للمشروع خلال الفترة، بالمصروفات اللازمة لتحقيقها (وهي مصروفات تشغيلية) (عطية، 2007، صفحة 36،37)

*صافي الدخل الشامل، وينتج من مقابلة إجمالي الإيرادات والمكاسب من كافة المصادر (العادية وغير العادية) خلال الفترة بإجمالي المصروفات والخسائر اللازمة لتحقيقها. (عطية، 2007، صفحة 37)

يمكن تلخيص هذه العناصر في الجدول التالي:

الجدول رقم 07: قائمة التغير في الأموال الخاصة.

4-المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وفيية.

خلاصة الفصل الأول:

تطرقنا في هذا الفصل إلى أن التحليل المالي عبارة عن عملية منظمة تهدف إلى التعرف على مواطن القوة في المؤسسة لتعزيزها ومواطن الضعف لمحاولة وضع العلاج اللازم لها وذلك من خلال القراءة الواعية للقوائم المالية المنشورة، حيث تعد هذه الأخيرة مدخلات التحليل المالي الذي هو عملية تقييمية رقابية ونظام للمعلومات، إذ يقوم بإجراء العمليات على هذه المدخلات بطرق وأدوات خاصة ومعروفة للمتخصصين ومن ثم نحصل على مخرجات هذا النظام والمتمثلة في التقارير والنسب والمخططات التي تقدم إلى المستويات الإدارية المختلفة سواء في المنشآت والمنظمات أو على مستوى الاقتصاد الكلي بهدف الإفادة منها في اتخاذ أنسب القرارات.

الفصل الثاني:

استخدام أدوات

التحليل المالي للكشف

عن المخاطر المالية

استخدام أدوات التحليل المالي في الكشف عن المخاطر المالية

تمهيد:

يتعرض عالم اليوم بكل مؤسساته وتنظيماته العامة والخاصة لجملة من المخاطر المالية التي تعيق أو حتى توقف نشاطها وهذا ما يفرضه واقع الحياة الاقتصادية على المؤسسات. حيث أن هذه المخاطر تكون مقبولة في النطاق المسموح به بكل تنظيم مؤسسي معين، بيد أن كثيرا ما تتفاقم هذه المخاطر لتتخطى هذا النطاق المسموح به لتمثل إشكالية تستوجب ضرورة التعامل معها بمنظور وظيفي يسمى الآن إدارة المخاطر المالية.

لذا في هذا الفصل سنتطرق إلى ما يلي:

المبحث الأول: أدوات التحليل المالي.

المبحث الثاني: إدارة المخاطر المالية.

المبحث الثالث: المخاطر المالية.

المبحث الأول: أدوات التحليل المالي.

يحتاج المحلل المالي لإنجاز تحليله أداة فنية مناسبة لمعالجة المعلومات والبيانات المتوفرة لديه، يجب أن يحرص المحلل على اختيار أداة تحليل تتناسب وعوامل عدة كالهدف، و المعلومات المتوفرة، و نطاق التحليل، فإذا كان التحليل يهدف إلى تقييم سيولة المنشأة فإنه يجب على المحلل استخراج النسب الدالة على السيولة، بينما إذا كان الهدف من التحليل دراسة قدرة المنشأة على توليد التدفقات النقدية فإنه يجب اللجوء لنسب التدفقات النقدية و تحليل قائمة التدفقات...الخ، و يمكن تقسيم أدوات التحليل المالي إلى التحليل العمودي، التحليل الأفقي، تحليل النسب و التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي.(خنفر و المطارنة، 2006، صفحة 93)

المطلب الأول: التحليل العمودي والتحليل الأفقي.

أولاً: التحليل العمودي(الرأسي).

يهتم التحليل الرأسي بقياس نسبة كل عنصر من عناصر القائمة المالية إلى قيمة أساسية في تلك القائمة تستخدم كأساس لقياس التوزيع النسبي لعناصر القائمة المالية، وعلى سبيل المثال يمكن قياس نسبة النقدية إلى إجمالي الأصول ثم المخزون السلعي إلى إجمالي الأصول، وهكذا تتم نسبة كل عنصر من عناصر الميزانية إلى إجمالي الميزانية، و يمكن بطبيعة الحال القيام بنوع آخر من التوزيع النسبي و هو نسبة كل عنصر من عناصر الميزانية إلى إجمالي المجموعة التي ينتمي إليها العنصر مثل النقدية إلى إجمالي الأصول المتداولة، و المخزون إلى إجمالي الأصول المتداولة، في حين يتم نسبة العدد والآلات إلى إجمالي الأصول الثابتة و هكذا... يفهم من هذا أن التحليل الرأسي يهتم بقياس النسب المئوية لتوزيع عناصر القوائم المالية لاشك أن هذا يساعد الإدارة في فهم مكونات القوائم المالية بطريقة أكثر سهولة حيث أن الاعتماد على القيم النقدية المطلقة بتلك القوائم قد لا يساعد على فهم مغزى محتوى تلك القوائم.

نفهم من ذلك أن التحليل العمودي يقوم على دراسة الوثائق المحاسبية والمالية خلال سنة مالية واحدة، ذلك أن هذه الوثائق المحاسبية والمالية هي أساس التحليل المالي.(سعيد، 2015، صفحة 89)

ثانياً: التحليل الأفقي

يهتم التحليل الأفقي بدراسة التغيرات التي تحدث لعناصر القوائم المالية من فترة مالية إلى فترة مالية أخرى، بمعنى أنه يهتم بدراسة مبالغ ونسب التغيرات، وهذا بطبيعة الحال يتطلب توفر مجموعة من القوائم المالية المقارنة حتى يتمكن من قياس مبالغ ونسب التغيرات ثم التوصل إلى نتيجة من تحليل التغيرات، ويمكن لنا القول إن التحليل الأفقي يساعد في فهم وتفسير الاتجاهات بين الفترات المالية لعناصر القوائم المالية. (سعيد، 2015، صفحة 89)

يستند هذا التحليل على استعراض وثائق سنتين على الأقل لتجنب بناء تحليل على استنتاجات تستند إلى حالات استثنائية أو غير عادية لا يعكس بالضرورة حقيقة الوضع المالي للمؤسسة، حيث يتم استخدام المجاميع الرئيسية (التوازنات المالية) والنسب. (سعيد، 2015، صفحة 89)

المطلب الثاني: التحليل بواسطة النسب المالية.

أولاً: تعريف النسب المالية.

يوجد عدت تعريف للنسب المالية من بينها:

تعريف 01:

تؤدي إلى مقارنة بعض عناصر الميزانية المالية مع عناصر أخرى المحللين الماليين لتحديد علاقة تسمى (النسبة)، إذن يمكن تعريف النسبة كعلاقة بين مقدارين مميزان للحالة المالية وكذا إمكانيات ونشاط المؤسسة يستطيع المحلل المالي بناء على النتائج المسجلة بواسطة النسب إعداد دراسة تشخيصية ونقدية للمؤسسة يمكن فحص النسبة من خلال تطورها خلال عدة سنوات من أجل تحديد الاتجاه من طرف المؤسسة. (شيحة، 2010، صفحة 82)

تعريف 02:

يقصد بالنسبة المالية العلاقة بين متغيرين (رقمين) تربطهما علاقة عضوية أو دلالة مشتركة حيث يصعب الاستدلال بكل واحد منهما بشكل مطلق فالرقم المالي المجرد في كثير من الأحيان يكون الاعتماد عليه مضللاً عندما يكون بشكل منفرد، وبالتالي يجب النظر إلى الأرقام وهي مرتبطة أو منسوبة إلى بعضها حتى نتمكن من الوصول إلى صورة معينة عن الوضع المالي للمؤسسة محل الدراسة. (سلوس، 2012، صفحة 44)

تعريف 03:

تعرف النسب المالية على أنها علاقات متجانسة يربط بينها منطق اقتصادي بهدف استخلاص مؤشرات تطور ظاهرة معينة، وهذا يعني أن هناك عدد لا نهائي منها. وهنا يصبح لزاما على المحلل المالي أن يستخدم مجموعة محدودة من النسب المالية المنسجمة والمتكاملة فيما بينها لتحقيق الهدف من التحليل (12 نسبة على الأكثر)، وتجدر الإشارة إلى أنه جوهريا ليس للنسب المحسوبة معنى مهما كانت طبيعتها لتعطي حكما موضوعيا إلا إذا قورنت مع: (زغيب و بوشنقىر، 2010، صفحة 36)

- النسب المماثلة لسنوات سابقة لنفس المؤسسة.
- نسب نموذجية تحددها المؤسسة لنفسها كأهداف تسعى لتحقيقها.
- متوسط نسب القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة وخصائصه.

ثانيا: حدود استخدام النسب المالية:

"تتمثل بعض العوامل التي تحد من أهمية النسب المالية فيما يلي": (توفيق، صفحة 127)

- 1) تعتمد الكثير من الأرقام المستعملة في التحليل المالي إلى حد كبير على التقديرات الشخصية للمحاسبين، مما يجعلها لا تمثل الحالة تمثيلا حقيقيا.
- 2) تختلف النظم المحاسبية من شركة إلى أخرى، ومن ثم فإن النجاح في المقارنة يستلزم توحيد عناصر موضوع التحليل.
- 3) تعكس السجلات المالية ما حدث من العمليات في تواريخ مختلفة وتحت مستويات مختلفة من الأسعار.
- 4) لا تعكس القوائم المالية الكثير من العوامل التي تؤثر في المركز المالي ونتائج العمليات، وسبب ذلك أن هذه العوامل لا يمكن تحديدها بمبالغ نقدية.
- 5) وأخيرا، فقد لا يمكن تطبيق بعض النسب المالية الهامة وذلك لأن الشركات المعنية قد لا تقوم بشراء أو تحضير العناصر المالية اللازمة لوضع هذه النسب.

ثالثا: خصائص النسب المالية.

"يمكن حصر أهم خصائص النسب المالية في النقاط التالية": (نجار، 2016/2015، صفحة 29)

الفصل الثاني: استخدام أدوات التحليل المالي في الكشف عن المخاطر المالية

أ/ التجانس: بمعنى أن تكون المقادير المنسوبة إلى بعضها البعض معرفة بدقة ووضوح، وأن تكون قابلة للمقارنة فيما بينها من حيث محتواها، تواريخ وضعها...الخ.

ب/ الدلالة: أن تكون النسب معبرة عن الهدف أو الأهداف المتوخاة من التحليل المالي لطلب الحصول على قرض بنكي، الحصول على ائتمان الموردين...الخ.

ج/ الانتقاء: لكي تكون عملية التحليل مركزة وذات فعالية، ينبغي الاقتصار على اختيار من بين عدد لا حصر له من النسب الممكنة، عدد محدود منها يكون أحسن معبر عن جانب أو عدة جوانب من الوضعية المالية المراد تحليلها (مثل السيولة، النشاط، المردودية...الخ).

د/ الذاتية: يتوقف اختيار النسبة المالية على المحلل المالي ذاته، سواء كانت المؤسسة نفسها أو أحد الأطراف المتعاملين معها حيث يمكن حساب نسب مختلفة لتحليل نفس الظاهرة.

رابعاً: تصنيف النسب المالية.

"تصنف النسب المالية على أسس مختلفة ومتعددة فقد تصنف حسب مصادر المعلومات التي تكونت منها النسب، أو حسب الهدف من التحليل". (خنفر و المطارنة، 2006، صفحة 128)

1- النسب المالية المصنفة حسب مصادر المعلومات: وهو التصنيف الذي بموجبه يتم تصنيف النسب إلى 3 أقسام: (خنفر و المطارنة، 2006، صفحة 128)

أ) نسب قائمة الدخل: وهي النسب التي يتكون البسط والمقام فيها من بنود قائمة الدخل وهي تمثل نسبة مجمل الربح إلى مبيعات ونسبة مصاريف التشغيل إلى المبيعات...الخ.

ب) نسب قائمة المركز المالي: وهي النسب التي تتكون عناصرها من بنود قائمة المركز المالي كما هو الحال في نسبة الأصول المتداولة إلى الالتزامات المتداولة...الخ.

ج) النسب المختلطة: وهي النسب التي تتشكل من بنود القائمتين (الدخل والمركز المالي)، كنسبة صافي الربح إلى حقوق الملكية ونسبة صافي المبيعات إلى مجموع الأصول.

2- النسب المالية المصنفة حسب الهدف من التحليل: وتصنف هنا النسب حسب أهداف الجهة أو الجهات المستفيدة من التحليل، فقد يتم تصنيفها إلى: (خنفر و المطارنة، 2006، صفحة 129)

الفصل الثاني: استخدام أدوات التحليل المالي في الكشف عن المخاطر المالية

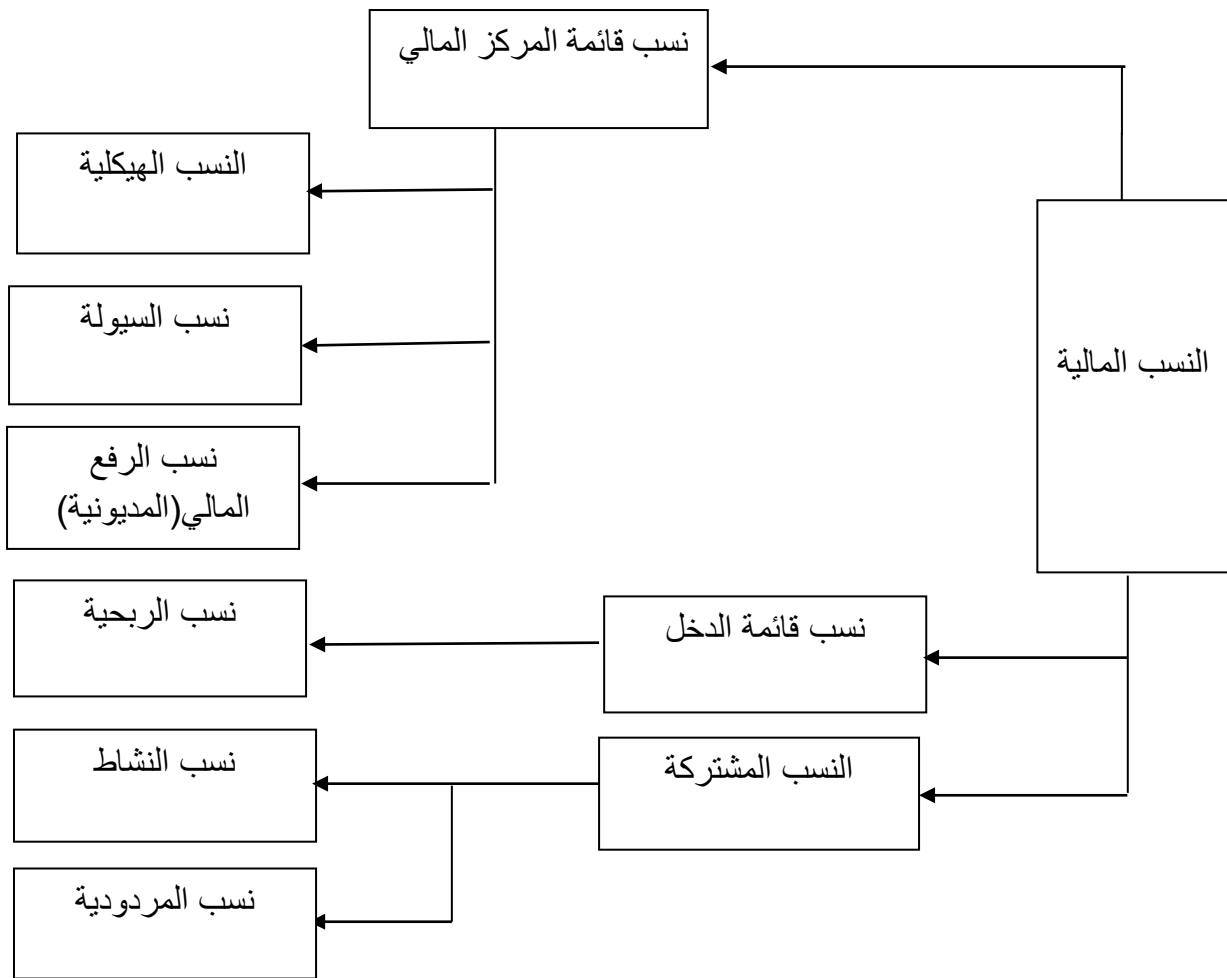
أ) نسب الربحية: "وهي النسب تقيس ربحية المنشآت وقدرتها الكسبية كنسبة صافي الربح صافي إلى المبيعات ونسبى الربح التشغيلي إلى صافي المبيعات أو نسبة مجمل الربح إلى صافي المبيعات".

ب) نسبة السيولة: "وهي النسب التي يتم من خلالها الحكم على سيولة المنشآت وقدرتها على سداد الديون قصيرة الأجل وهي مثل نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة".

ج) نسب السوق: "وهي النسب التي يسعى إلى استخراجها المتعاملين في أسواق المال والبورصات بهدف التعرف على خيارات الاستثمار المتاحة وهي مثل نسبة عائد السهم العادي ورياح السهم".

وفق الشكل التالي يتم جمع أنواع النسب المالية المذكورة سالفًا وفق التصنيفين حسب مصادر المعلومات وحسب الهدف من التحليل.

الشكل رقم: 01: أنواع النسب المالية.



المصدر: (بن سانية، 2018، صفحة 102)

الفصل الثاني: استخدام أدوات التحليل المالي في الكشف عن المخاطر المالية

أولاً: نسب السيولة.

"تستعمل هذه المجموعة نسب للحكم على مدى قدرة المؤسسة على مواجهة ديونها قصيرة الأجل، فهي تقيس وضعية المؤسسة من حيث توازنها المالي قصير الأجل، تتمثل أساساً في النسب التالية": (نجار، 2016/2015، صفحة 23)

الجدول رقم 08: نسب السيولة.

النسبة	الصيغة الرياضية	النسبة النموذجية	مدلول النسبة
نسبة السيولة العامة (التداول)	$\frac{\text{الأصول الجارية}}{\text{الخصوم الجارية}}$	أكبر من واحد.	توضح درجة تغطية الأصول الجارية للخصوم الجارية، مستوى رأس العامل، ارتفاعها مؤشر لسيولة معتبرة بالمؤسسة.
نسبة السيولة المختصرة	$\frac{\text{الأصول الجارية-المخزون}}{\text{الخصوم الجارية}}$	تتراوح بين 30% و 50%.	تقيس قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها الجارية دون اعتبار المخزون.
نسبة السيولة الفورية	$\frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{الخصوم الجارية}}$	تتراوح بين 25% و 35%.	تقيس مقدار النقدية المتاحة للمؤسسة في وقت معين لتغطية الخصوم الجارية بمعنى أنها تقيس السيولة دون اعتبار لباقي عناصر الأصول الجارية.

(نجار، 2016/2015، صفحة 23)

ثانياً: نسب النشاط.

"تقيس هذه المجموعة من النسب كيفية تسيير المؤسسة لمجموع أصولها ذات درجات السيولة المختلفة مقارنة بدرجات استحقاق عناصر الخصوم، حيث كلما كان دوران عناصر الاستغلال سريعاً، كلما كان الوقت الضروري لتحويلها إلى نقدية أقل (مع ثبات العوامل الأخرى)". (نجار، 2016/2015، صفحة 24)

"كما تقيس هذه النسب درجة الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة للمؤسسة، أي مدى فعالية تسيير عناصر رأس المال الاقتصادي (الأصول الاقتصادية) لها. يتمثل أهمها في الآتي": (نجار، 2016/2015، صفحة 24)

الفصل الثاني: استخدام أدوات التحليل المالي في الكشف عن المخاطر المالية

الجدول رقم 09: نسب النشاط.

النسبة	الصيغة الرياضية	النسبة النموذجية	مدلول النسبة
مهلة دوران الزبائن	$\frac{\text{الزبائن والحسابات المماثلة المدينة}}{360 \times \text{المبيعات السنوية متضمنة الرسم}}$	لا تتجاوز عادة 90 يوماً يجب تكون أقل من ائتمان الموردين	تقيس المدة التي تمنحها المؤسسة لزبائنها لتسديد ما عليهم تجاهها.
مهلة دوران الموردين	$\frac{\text{الموردون والحسابات المماثلة}}{360 \times \text{المشتريات السنوية متضمنة الرسم}}$	أكبر من مهلة تحصيل الزبائن	المدة التي يمنحها الموردون للمؤسسة حتى تتمكن من تسديد ما عليها من ديون.
مهلة دوران المخزون	$\frac{\text{متوسط المخزون}}{360 \times \text{المشتريات السنوية أو (تكلفة الإنتاج السنوية)}}$	مقارنتها بنظيرتها المعيارية.	يقيس هذا المؤشر عدد مرات دوران المخزون خلال الدورة المحاسبية (فترة المخزون) كما توضح سرعة بيع المنتجات.
معدل دوران الأصول	$\frac{\text{رقم الأعمال خارج الرسم}}{\text{مجموع الأصول}}$	يجب مقارنتها بإحدى النسب النموذجية التي تتخذها المؤسسة كمعيار	يقيس مساهمة مجموع أصول المؤسسة في تحقيق رقم الأعمال السنوي الصافي.
معدل دوران الأصول الثابتة	$\frac{\text{رقم الأعمال خارج الرسم}}{\text{مجموع الأصول الثابتة}}$		يقيس مساهمة الأصول الثابتة في تحقيق رقم الأعمال السنوي الصافي.
نسبة التمويل الدائم	$\frac{\text{الأموال الدائمة}}{100 \times \text{الأصول الثابتة}}$		مؤشر يقيس درجة تغطية الموارد الدائمة للأصول الثابتة، وهو يحدد مستوى رأس المال العامل.
نسبة التمويل الخاص	$\frac{\text{الأموال الخاصة}}{100 \times \text{الأصول الثابتة}}$		تقيس درجة تغطية الأموال الخاصة للأصول الثابتة، و تحدد مستوى رأس المال العامل الخاص.

(نجار، 2016/2015، صفحة 24)

الفصل الثاني: استخدام أدوات التحليل المالي في الكشف عن المخاطر المالية

ثالثاً: نسب المديونية.

هي مجموع النسب التي تقيس مدى اعتماد المؤسسة في التمويل على أموالها الخاصة وعلى أموال الغير، بمعنى أنها تقيس درجة الاستقلالية المالية للمؤسسة، وهذا على اعتبار أن الأموال الخاصة لا تكفي عادة لتمويل الاستثمارات كما أن الاعتماد على الديون بشكل مبالغ فيه يمكن أن يؤدي بالمؤسسة إلى الإفلاس والخروج من دائرة الأعمال نتيجة عدم قدرتها على تسديد مستحقات الدائنين لذلك، سيتم التركيز في هذا الإطار على مجموعة النسب التالية: (نجار، 2016/2015، صفحة 25).

الجدول رقم 10: نسب المديونية.

النسبة	الصيغة الرياضية	النسبة النموذجية	مدلول النسبة
نسبة الاستقلالية المالية في التمويل الدائم	$\frac{\text{أموال خاصة}}{\text{موارد دائمة}} \times 100$	أكبر من 50%	مؤشر يقيس درجة اعتماد المؤسسة في تمويلها الدائم على أموالها الخاصة.
نسبة الاستقلالية في التمويل العام	$\frac{\text{أموال خاصة}}{\text{مجموع الخصوم}} \times 100$	تتراوح ما بين حد أدنى %60 وأقصى 20%	مؤشر يقيس حصة الأموال الخاصة في التمويل العام للمؤسسة
نسبة السيولة الأجلة	$\frac{\text{ديون مالية}}{\text{موارد دائمة أو ديون مالية}} \times 100$ $\frac{\text{أموال خاصة}}{\text{مجموع الديون}} \times 100$	بالنسبة للدائنين 40 ديون و 60 أموال خاصة % بالنسبة للمساهمين: تفضيل نسب مديونية مرتفعة. (*)	مؤشر يعكس هامش مديونية المؤسسة حيث تقيس حصة الأموال الدائمة الأجنبية أو بالتالي حصة الأموال الخاصة في تمويل كل الأصول الثابتة للمؤسسة واحتياجاتها في رأس المال العامل.
نسبة القدرة على التسديد	$\frac{\text{ديون متوسطة وطويلة الأجل}}{\text{قدرة التمويل الذاتي}}$	أقل من المدة الحقيقية للتسديد	تقيس المدة بالسنوات التي تستغرقها المؤسسة لتسديد ديونها المتوسطة وطويلة الأجل في حالة استخدامها كل قدراتها على التمويل الذاتي. فهي إذن مؤشر

الفصل الثاني: استخدام أدوات التحليل المالي في الكشف عن المخاطر المالية

يقيس قدرة المؤسسة على الاستقلالية			
قياس درجة تغطية رقم الأعمال السنوي الصافي للمصاريف المالية للمؤسسة مؤشر تحكم المؤسسة في مصاريفها.	كلما كانت منخفضة كلما كان ذلك في صالح المؤسسة	المصاريف المالية رقم الأعمال السنوي الصافي	نسبة تغطية المصاريف المالية

(نجار، 2016/2015، صفحة 25)

"(*) يفضل المساهم عادة نسب مديونية مرتفعة إما لزيادة أرباحه من خلال الاستقادة من الأثر الإجمالي للرفع المالي، وإما للمحافظة على مراقبة المؤسسة واستقلالية قرارها. أما الدائن فيفضل عادة نسب مديونية منخفضة حماية له من مخاطر عدم التسديد". (نجار، 2016/2015، صفحة 25).

رابعاً: نسب الربحية.

وهي نسب تعكس الأداء الكلي للمؤسسة حيث تقيس قدرتها على توليد الأرباح من مبيعاتها، وسيتم التركيز في هذا الإطار على مجموعة النسب التالية:

جدول رقم:11: نسب الربحية.

النسبة	الصيغة الرياضية	مدلول النسبة
هامش الربح الإجمالي	$\frac{\text{مجمّل الربح صافي المبيعات}}{\text{مجمّل المبيعات}}$	تقيس كم يحقق كل دينار من المبيعات من إجمالي الربح بعد خصم التكاليف للمبيعات.
هامش صافي الربح	$\frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة المبيعات}}{\text{المبيعات}}$	تقيس كم يحقق كل دينار من المبيعات من صافي الربح بعد خصم التكاليف
معدل العائد على الأصول (الربحية الاقتصادية)	$\frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة إجمالي الأصول}}{\text{إجمالي الأصول}}$	تقيس درجة الإنتاج النهائية للأصول ومدى مساهمتها في تحقيق الأرباح
معدل العائد على حقوق الملكية	$\frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة حقوق الملكية}}{\text{حقوق الملكية}}$	تقيس ربحية الأموال المملوكة.

(نجار، 2016/2015، صفحة 25)

خامسا: النسب الهيكلية.

وهي نسب تسعى لدراسة هيكل المؤسسة المالي، مثال نسبة الأصول الثابتة إلى مجموع أصول المؤسسة (المتداولة والثابتة)، هذا إذا كان التحليل في جانب واحد من جانبي الميزانية العمومية، أيضا إجراء عملية النسب المالية بين أحد عناصر جانب الموجودات مع عنصر آخر من جانب المطلوبات وحقوق الملكية، ناهيك عن إمكانية إجراء عملية النسب المالية بين أحد عناصر الميزانية العمومية مع واحد من عناصر قائمة الدخل أيضا. (حسين، 2016، صفحة 102)

وأهم النسب المالية المستخدمة في دراسة هيكل المؤسسة التمويلي نجد: (حسين، 2016، صفحة 102)

1-نسبة التمويل الخارجي للأصول:

وهنا يظهر مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الخارجي لأصولها، والارتفاع يعني زيادة الاعتماد على التمويل الخارجي، في حين أن انخفاضها يعني اعتماد المؤسسة على التمويل الذاتي. ويمكن حسابها وفق المعادلة التالية: (حسين، 2016، صفحة 103).

الديون طويلة الأجل + الديون قصيرة الأجل

100x

الأصول المتداولة + الأصول الثابتة

2-نسبة التمويل الداخلي للأصول:

وارتفاع هذا المؤشر يكون إيجابيا على الوضع المالي للمؤسسة ليس دائما إلا إذا كانت نسبة الفائدة المعطاة على الودائع الخاصة أقل من نسبة الفائدة على القروض ويمكن حسابها وفق المعادلة التالية: (حسين، 2016، صفحة 104).

رأس المال + الاحتياطي + الأرباح المحتجزة

100x

الأصول المتداولة + الأصول الثابتة

3-نسبة تغطية الديون الكاملة:

وهذه النسبة تقيس مجموع ديون المؤسسة إلى مجموع الأموال الخاصة ((رأس المال+الأرباح المحتجزة + الاحتياطي)، وكلما كانت هذه النسبة منخفضة كان هذا مؤشر على إيجابية وضع المؤسسة المالي، ويجب أن

الفصل الثاني: استخدام أدوات التحليل المالي في الكشف عن المخاطر المالية

لا يتجاوز هذه النسبة (100)، و يمكن الوصول إلى هذه النسبة من خلال المعادلة التالية: (حسين، 2016، صفحة 105).

$$100 \times \frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

4-نسبة تغطية الديون طويلة الأجل.

من المتعارف عليه أن الديون طويلة الأجل غالبا ما تستخدم في الاستثمارات طويلة الأجل، وهي ما يمكن أن يطلق عليه (الأصول الثابتة)، والتي غالبا ما تستخدم في عملية الإنتاج، ومن هنا فمن الصعب أن يتم تمويلها بأموال ذات أجل قصير، وهذا يعني أن الأصول الثابتة هي التي ستقوم بتمويل الديون طويلة الأجل. (حسين، 2016، صفحة 106).

وكلما ارتفعت هذه النسبة في الوحدة الاقتصادية اعتبر هذا مؤشر إيجابيا، ويجب أن لا يقل مستواها عن (100)، فإذا قلت هذه النسبة عن (100) فيعتبر هذا أن جزءا من الأصول الثابتة ممولا من غير الديون طويلة الأجل. والمعادلة التالية تبين نسبة تغطية هذه الأصول: (حسين، 2016، صفحة 107).

$$\text{نسبة تغطية الديون طويلة الأجل} = \frac{\text{صافي الأصول الثابتة}}{\text{الديون طويلة الأجل}}$$

5-نسبة المديونية قصيرة الأجل:

تبين هذه النسبة العلاقة بين المديونية قصيرة الأجل مع حقوق الملكية، و بما أنه لا يجوز أن يتحمل الدائنون مخاطر أكثر من تلك التي تتحملها المؤسسة، يجب أن لا تزيد النسبة عن (100). ويمكن إيجاد تلك النسبة من خلال المعادلة التالية: (حسين، 2016، صفحة 108).

$$\text{نسبة المديونية قصيرة الأجل} = \frac{\text{الخصوم المتداولة}}{\text{حقوق الملكية}}$$

6-نسبة المديونية طويلة الأجل:

الفصل الثاني: استخدام أدوات التحليل المالي في الكشف عن المخاطر المالية

تبين هذه النسبة العلاقة بين الديون طويلة الأجل وبين الأموال الخاصة في المؤسسة (رأس المال+ الأرباح المحتجزة+الاحتياطي)، ويجب أن لا تتجاوز هذه النسبة عن (100)، لأن هذا يعني أن الأموال الخاصة أقل من الديون طويلة الأجل. ويمكن إيجاد هذه النسبة وفق المعادلة التالية: (حسين، 2016، صفحة 109).

$$\text{نسبة المديونية طويلة الأجل} = \frac{\text{الديون طويلة الأجل}}{\text{حقوق الملكية}}$$

7-نسبة تمويل الأصول المتداولة:

هذه النسبة تبين كيفية تمويل الأصول المتداولة في المؤسسة، فإذا ارتفعت هذه النسبة عن (100) فهذا يعني أن جزءا من الأصول قد تم تمويله بديون قصيرة الأجل، وهذا يعتبر مؤشرا سلبيا، و يمكن حساب هذه النسبة من خلال المعادلة التالية: (حسين، 2016، صفحة 110).

$$\text{نسبة تمويل الأصول المتداولة} = \frac{\text{الخصوم المتداولة}}{\text{الأصول المتداولة}}$$

سادسا: نسب السوق.

تساعد هذه النسب محلي الأسهم في أداء مهامهم عند تقييم أداء المؤسسات، كما تساعد المستثمرين الحاليين والمحتملين الذين يتعاملون في الأسواق المالية في التعرف على الاتجاهات السوقية للأسهم، حيث يشير الارتفاع في قيمة هذه المؤشرات في سوق الأعمال قياسا بمؤشرات المقارنة التي تمتع المؤسسة بجوانب القوة، في حين يشير الانخفاض في قيم هذه المؤشرات إلى انخفاض في الأداء. (سعادة، 2009/2008، صفحة 56).

تبرز أهمية هذه النسب من شكلها الذي يربط بين القيمة السوقية للسهم العادي وعوائده المتوقعة في المستقبل وقيمه الدفترية. وبهذا الشكل فهي تقدم تصورا تحليليا عما يهتم به الملاك والمستثمرين فيها من خلال تقييمهم للأداء الماضي والمستقبلي للمؤسسة، وتحديد إمكانية الاستثمار فيها. (سعادة، 2009/2008، صفحة 56).

1-عائد السهم العادي:

الفصل الثاني: استخدام أدوات التحليل المالي في الكشف عن المخاطر المالية

يحسب عائد السهم العادي وفق العلاقة التالية: (سعادة، 2009/2008، صفحة 56).

الربح الصافي - توزيعات الأسهم الممتازة

عائد السهم العادي =

عدد الأسهم العادية

تعد نتيجة هذه النسبة مؤشرا ماليا مهما، يعكس الأداء الذي مارسته إدارة المؤسسة لتعظيم قوتها في السوق، فزيادة قيمة هذه النسبة لا بد أن يعطي للمحلل المالي الحق في أن يؤكد على أن المؤسسة تتمتع بمركز قوة داخل السوق المالي، في حين يشير انخفاضها إلى تدهور في الأداء، وبالتالي فهي حالة من حالات الضعف والتي تنعكس على حالها في السوق المالي، وتحقق هذه النسبة مجموعة من الأغراض تتمثل فيما يلي: (سعادة، 2009/2008، صفحة 56).

-التنبؤ بالأرباح المتوقع توزيعها.

-معدلات النمو المتوقع تحقيقها.

-القيمة المستقبلية للأسهم.

-وضع السياسات المستقبلية بالأرباح.

2-نسبة السعر السوقي للسهم إلى الربح لكل سهم.

"تعد هذه النسبة من المؤشرات المهمة في سوق الأوراق المالية، وتعني هذه النسبة عدد المرات التي يستلم فيها المستثمر الربح لتبرير السعر المدفوع". (سعادة، 2009/2008، صفحة 57).

سعر السهم العادي في السوق

السعر السوقي للسهم إلى الربح لكل سهم =

الربح لكل سهم عادي

كلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما دل ذلك على تحقيق المؤسسة لمعدلات مرتفعة من النمو، وبالتالي انخفاض المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة في المستقبل، وهو ما يرغب فيه المستثمرين وحملة الأوراق المالية، أما انخفاض قيمة هذه النسبة فيعني انخفاض أداء المؤسسة. (سعادة، 2009/2008، صفحة 57).

3-نسبة القيمة السوقية للسهم إلى قيمته الدفترية.

الفصل الثاني: استخدام أدوات التحليل المالي في الكشف عن المخاطر المالية

"توضح هذه النسبة ما يضيفه سوق الأوراق المالية من قيمة على السهم العادي قياسا بما هو مسجل كقيمة دفترية لذلك السهم في السجلات، ويتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية": (سعادة، 2009/2008، صفحة 58).

القيمة السوقية للسهم

نسبة القيمة السوقية إلى قيمته الدفترية =

القيمة الدفترية

حيث أن القيمة الدفترية يتم حسابها وفق العلاقة التالية:

قيم الأسهم العادية + احتياطي الربح

القيمة الدفترية =

عدد الأسهم

"ومن المؤكد أنه كلما زادت نسبة القيمة السوقية للسهم إلى قيمته الدفترية، كلما عكست كفاءة الإدارة المالية في المؤسسة في المساهمة في تعظيم القيمة السوقية للسهم الواحد، وهو ما يرغب فيه حملة الأسهم العادية والمستثمرين". (سعادة، 2009/2008، صفحة 58).

4- عائد التوزيعات للسهم.

تساعد هذه النسبة في الحكم على مدى إمكانية الاستثمار المستقبلية في مؤسسات الأعمال وذلك بالمقارنة مع عائد الاستثمارات المماثلة في السوق، فإذا كانت قيمة هذه النسبة مرتفعة فإن ذلك يعكس الرغبة القوية لدى المستثمرين في إعادة استثمار أموالهم في المؤسسة. والعكس صحيح.

تحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية: (سعادة، 2009/2008، صفحة 58).

حصة السهم من الأرباح الموزعة

عائد التوزيعات للسهم =

السعر السوقي للسهم

المطلب الثالث: مؤشرات التوازن المالي.

هناك عدة مؤشرات يستند عليها المسير المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة ونذكر من أهمها:

أولاً: رأس المال العامل

1-تعريف رأس المال العامل:

يعتبر رأس المال العامل من المؤشرات الأساسية التي تستعين بها المؤسسة في إبراز توازنها المالي في الأجل الطويل، وهناك من يطلق عليه هامش أمن المؤسسة، ويظهر رأس المال العامل مقدار ما تحتاط به المؤسسة للظروف الطارئة التي قد تواجهها والمتمثلة في جهود بعض العناصر عن الحركة من الأصول المتداولة، كتوقف حركة بعض المخزونات، وتعرس تحصيل بعض الحقوق فتتحول إلى أصول ثابتة فتكون المؤسسة قد هتأت لذلك أموالاً دائمة لتغطيتها. (لسلوس، 2012، صفحة 31).

2-أنواع رأس المال العامل:

يوجد هناك أربعة أنواع من رأس المال العامل وهي: (شيحة، 2010، صفحة 70).

2-1-رأس المال العامل الصافي (ر م ع ص)

يعرف (ر م ع ص) قسط الأموال الدائمة التي تخصصها المؤسسة لتمويل أصولها المتداولة (الاستخدامات الدورية) بعبارة أخرى، يعرف (ر م ع ص) بقسط الموارد التي تخصص للتغطية المالية للأصول، غير أن بفضل المساواة بين الأصول المالية والخصوم المالية، يتم حساب رأس المال العامل الصافي وفق طريقتين: (شيحة، 2010، صفحة 70).

*الطريقة الساكنة: يحسب رأس المال العامل الصافي من خلال الفرق بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة: (شيحة، 2010، صفحة 70).

رأس المال العامل الصافي = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة.

مع: الأموال الدائمة = الأموال الخاصة + الديون الطويلة والمتوسطة الأجل.

الأصول الثابتة = القيم الثابتة + القيم الثابتة مؤقتاً.

*الطريقة الحركية: يحسب رأس المال العامل الصافي وفق هذه الطريقة من خلال الفرق بين الأصول المتداولة (ذات سيولة مرتفعة) و الديون قصيرة الأجل (ذات درجة استحقاق مرتفعة). (شيحة، 2010، صفحة 71).

الفصل الثاني: استخدام أدوات التحليل المالي في الكشف عن المخاطر المالية

رأس المال العامل الصافي = الأصول المتداولة - الديون قصيرة الأجل.

مع:

الأصول المتداولة = قيم الاستغلال + القيم المحققة + القيم الجاهزة

الديون قصيرة الأجل = ديون الاستغلال + ديون خارج الاستغلال.

2-2- رأس المال العامل الخاص:

يبين مدى تغطية الأموال الخاصة المتكونة من حقوق الملكية للمساهمين بمفردها للأصول الثابتة، من دون الاستعانة بالجزء المتبقي من الأموال الدائمة والمتمثلة في القروض طويلة الأجل، ومدى اكتفاء المؤسسة بالأموال الخاصة من دون الاستعانة بالموارد المالية الأجنبية". (لسلوس، 2012، صفحة 39).

أي:

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة.

2-3- رأس مال عامل أجنبي:

هو الذي يبين قيمة الموارد المالية الأجنبية في المؤسسة، والمتمثلة في إجمالي الديون، وهنا لا ينظر إلى الديون بالمفهوم السلبي لها، بل كموارد ضرورية لتنشيط عملية الاستغلال، وأصبح من الضروري على المؤسسات أن تؤمن لنفسها موارد مالية متاحة عند الضرورة، والتصق دور البنوك والمؤسسات المالية المانحة للقروض، بنشاط المؤسسات، وأصبح ملاذها في الحصول على القروض طويلة ومتوسطة الأجل وقصيرة الأجل، وملجأ لتدارك العجز في الخزينة. (لسلوس، 2012، صفحة 39).

يكتسب رأس المال العامل الأجنبي بالعلاقة التالية: رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الديون

2-4- رأس المال العامل الإجمالي:

الفصل الثاني: استخدام أدوات التحليل المالي في الكشف عن المخاطر المالية

يسمى بحجم النشاط الاستغلالي، وإن اتساع هذا النشاط قد ينتج عنه اتساع للنتيجة، فتقاس بعض المؤسسات بما لديها من أصول متداولة، من مخزونات (قيم استغلال) وحقوق (قيم قابلة للتحقيق وجاهزة)، وتسمى أيضا بالقيم الدوارة أو المتحولة، على عكس القيم الثابتة المتمثلة في الاستثمارات وما يتبعها، ويظهر مدلول المقارنة أكثر في المؤسسات التجارية.

ويكتب رأس المال العامل الإجمالي بالعلاقة التالية: (لسلوس، 2012، صفحة 39).

رأس المال العامل الإجمالي = إجمالي الأصول المتداولة

3- تغيرات رأس المال العامل الصافي

يوجد ثلاثة حالات مختلفة لرأس المال العامل الصافي وهي:

أ- رأس مال عامل صافي موجب:

أي أن الأصول المتداولة أكبر من الخصوم المتداولة، ويدل على وجود فائض في السيولة في المدى القصير، مما يعبر على قدرة المؤسسة على ضمان الوفاء بوعودها عند تاريخ استحقاقها، كما بإمكان المؤسسة في هذه الحالة مواجهة المشاكل غير المتوقعة في حالة حدوثها بسبب اضطرابات تحدث في دورة الاستغلال. (كردودي، 2020/2019)

ب- رأس مال عامل صافي معدوم.

أي أن: الأصول المتداولة = الخصوم المتداولة.

"ويمثل توازن مالي أدنى وهو ما يعني أن المؤسسة قادرة على الوفاء بديونها في ميعاد استحقاقها". (كردودي، 2020/2019)

ج- رأس مال عامل صافي سالب.

أي أن الأصول المتداولة أقل من الخصوم المتداولة، ما يعني على الأرجح أن المؤسسة في هذه الحالة تعرف صعوبات في الأجل القصير وهو ما يجعلها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير، الأمر الذي يتطلب القيام بإجراءات تصحيحية وتعديلات من أجل تحقيق توازن مالي بالمقابل هذا يدل على أن هناك جزءا من الاستثمارات مموله عن طريق ديون طويلة أجل. (كردودي، 2020/2019)

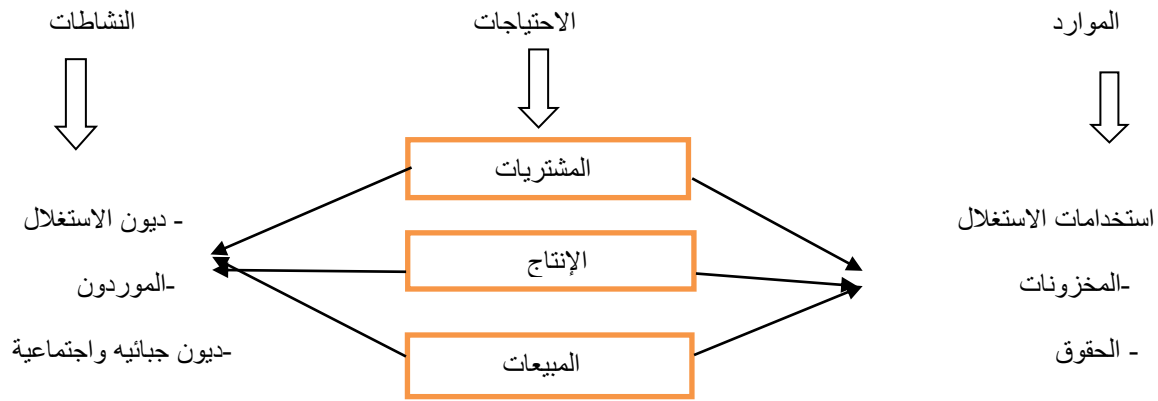
ثانياً: الاحتياج في رأس المال العامل.

1-تعريف احتياج في رأس المال العامل.

ينتج عن الأنشطة المباشرة للمؤسسة مجموعة من الاحتياجات المالية بسبب التفاعل مع مجموعة من العناصر أهمها المخزونات، حقوق العملاء، حقوق الموردين، الرسم على القيمة المضافة، الديون الاجتماعية و الجبائية". (بن ساسي و قريشي، 2006، صفحة 84).

والشكل التالي يوضح كيفية تشكل الاحتياج:

الشكل رقم:02: كيفية تشكل الاحتياج.



(بن ساسي و قريشي، 2006، صفحة 84)

2-أنواع الاحتياج في رأس المال العامل

"تبعاً للشكل أعلاه نستنتج أنه يمكننا تجزئة الاحتياج في رأس المال العامل، تبعاً لعلاقة عناصر المباشرة بالنشاط أو عدمها". (بن ساسي و قريشي، 2006، صفحة 84).

أ-الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال

"يتولد الاحتياج المالي للاستغلال عندما لا تستطيع المؤسسة مواجه ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى المتعاملين ومخزوناتا وبالتالي يتوجب البحث عن مصادر أخرى لتمويل العجز، ويمكن حسابه من خلال

الفصل الثاني: استخدام أدوات التحليل المالي في الكشف عن المخاطر المالية

الميزانية الوظيفية بإجراء الفرق بين استخدامات الاستغلال وموارد الاستغلال": (بن ساسي و قريشي، 2006، صفحة 85).

$$BFRex = Eex - Rex$$

BFRex: الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال.

Eex: استخدامات الاستغلال.

Rex: موارد الاستغلال.

ب- الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال.

"يعبر عن الاحتياجات المالية الناتجة عن النشاطات غير الرئيسية وتلك التي تتميز بالطابع الاستثنائي، ويحسب من الميزانية الوظيفية عن طريق الفرق بين استخدامات خارج الاستغلال وموارد خارج الاستغلال": (بن ساسي و قريشي، 2006، صفحة 85).

$$BFRhex = Ehex - Rhex$$

BFRhex: الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال.

Ehex: استخدامات خارج الاستغلال.

Rhex: موارد خارج الاستغلال.

ج- الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي.

"وهو مجموع الرصيدين السابقين ويعبر عن إجمالي الاحتياجات المالية المتولدة عن الأنشطة الرئيسية وغيرها، ويحسب بالعلاقة التالية": (بن ساسي و قريشي، 2006، صفحة 85).

$$BFRg = BFRex + BFRhex$$

BFRg: الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي.

BFRex: الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال.

BFRhex: الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال.

3- تغيرات احتياجات في رأس المال العامل:

تتمثل أهم تغيرات احتياجات في رأس المال العامل في: (ساجي، 2017/2016، صفحة 26)

أ- احتياج رأس المال العامل معدوم.

"تتحقق هذه الحالة عندما تكون موارد الدورة تغطي احتياجات الدورة، هنا يتحقق توازن المؤسسة مع الاستغلال الأمثل للموارد". (ساجي، 2017/2016، صفحة 26)

ب- احتياج رأس المال العامل موجب.

"هذه الحالة تدل على أن المؤسسة بحاجة إلى مصادر أخرى تزيد مدتها عن سنة وذلك لتغطية احتياجات الدورة وتقدر قيمة تلك المصادر بقيمة الاحتياجات من رأس المال مما يستوجب وجود رأس المال العامل موجب لتغطية العجز". (ساجي، 2017/2016، صفحة 26)

ج- احتياج رأس المال العامل سالب.

"هذه الحالة تدل على أن غطت احتياجات دورتها ولا تحتاج إلى موارد أخرى، أي أن الحالة المالية للمؤسسة جيدة".

"في هذه الحالة ننصح المؤسسة بعدم الاحتفاظ بهامش كبير من الديون القصيرة حتى لا تقع في مشكل تجميد الأموال، ومن الأفضل توظيفها". (ساجي، 2017/2016، صفحة 26)

ثالثا: الخزينة الصافية

1- تعريف الخزينة

الخزينة الصافية هي مجموع الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة استغلالية، أي مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة استخدامها فورا. والخزينة الصافية على درجة كبيرة من الأهمية، لأنها تعبر عن وجود أو عدم وجود توازن مالي بالمؤسسة، وتحسب عن طريق صافي القيم الجاهزة، أي: (ساجي، 2017/2016، صفحة 27)

الخزينة الصافية=القيم الجاهزة-السلفات المصرفية

أو:

الخزينة الصافية = رأس المال العامل - احتياج رأس المال العامل.

2- حالات الخزينة الصافية

"الخزينة مرتبطة برأس المال العامل واحتياجاته بحيث يمكن أن نكون أمام ثلاث حالات": (شنوف، 2012، صفحة 120).

أ- إذا كان رأس المال العامل أكبر من احتياج رأس المال العامل أي الخزينة موجبة.

"في هذه الحالة المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة لتغطية رأس المال العامل، مما يطرح عليها المشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة، لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن". (شنوف، 2012، صفحة 120).

ب- إذا كان رأس المال العامل أقل من احتياج رأس المال العامل أي الخزينة سالبة

المؤسسة في حالة عجز أي غير قادرة على تسديد ديونها في آجاله، وهذا يطرح مشكل متمثل في وجود تكاليف إضافية مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة إما تطلب بحقوقها الموجودة لدى الغير، أو تقترض من البنوك، أو تتنازل عن بعض استثماراتها دون التأثير على طاقتها الإنتاجية وفي الحالات الاستثنائية تلجأ المؤسسة إلى بيع بعض المواد الأولية. (شنوف، 2012، صفحة 121).

ج- إذا كان رأس المال العامل يساوي احتياج رأس المال العامل أي الخزينة معدومة.

"بمعنى أنها أمام الخزينة المثلى، إن الوصول إلى هذه الحالة يتم بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تقادي مشاكل عدم التسديد، وبالتالي التحكم في السيولة، من التأثير على الربحية". (شنوف، 2012، صفحة 121)

المبحث الثاني: إدارة المخاطر المالية

تمثل إدارة المخاطر المالية اليوم مجالاً متخصصاً يتضمن المقاييس والإجراءات التي تربط بين كل من العائد والمخاطرة المرتبطة به، ويؤكد أن الخطر في حد ذاته لا يمكن تخفيضه بالعمليات الحسابية، وأن المعلومات

وبعد النظر تمثل عناصر جوهرية ذات أهمية بالغة في إدارة المخاطر المالية. (بونواله، 2018/2019، صفحة 01)

سوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى تعريف إدارة المخاطر المالية، تصنيف إدارة المخاطر المالية والمراحل التي تمر بها بالإضافة إلى ذكر كيف يتم قياس المخاطر المالية عن طريق أدوات التحليل المالي".

المطلب الأول: تعريف إدارة المخاطر المالية.

في هذا المطلب نقدم تعريف لإدارة المخاطر بصفة عامة وإدارة المخاطر المالية بصفة خاصة.

"إدارة الخطر: هي تحديد، تحليل، والسيطرة الاقتصادية على هذه المخاطر التي تهدد الأصول أو القدرة الإرادية لمشروع." (الراوي، 2009، صفحة 10)

"إن مفهوم إدارة المخاطر يرجع إلى العمليات الإجمالية التي تتبعها المؤسسات المالية أو الاقتصادية للتعرف على استراتيجية العمل وتحديد المخاطر التي ستعرض لها، وإعطاء قيم لهذه المخاطر، وفهم طبيعة المخاطر التي تواجهها أيضا والسيطرة عليها." (أبو شهد، 2013، صفحة 209).

تعريف بإدارة المخاطر المالية:

إدارة المخاطر المالية بالمؤسسة فتعني استخدام الأدوات المناسبة لتدنية الخسائر المحتملة، وهي تستهدف تعظيم القيمة السوقية للعوائد المتوقعة في ضوء درجة المخاطر التي يمكن تحملها، أو المصاحبة لهذه العوائد المتوقعة. وعليه، تتضمن إدارة المخاطر المالية كافة الأنشطة التي تحاول تغيير شكل العلاقة بين العائد المتوقع ودرجة المخاطرة المرتبطة بتحقيق هذا العائد المتوقع، وذلك بهدف تعظيم قيمة الأصل الذي يتولد عنه هذا العائد. (بونواله، 2018/2019، صفحة 09)

المطلب الثاني: تصنيف إدارة المخاطر المالية ومراحلها.

أولاً: تصنيف إدارة المخاطر المالية: يمكن تصنيف تلك المخاطر تبعاً لثلاث أسس، وهي: "خير الله، 2016، صفحة 59).

-التصنيف على أساس مصدر الخطر.

-التصنيف على أساس الارتباط بالمنشأة.

-التصنيف على أساس الميزة التنافسية المعلوماتية.

1-أنواع المخاطر من حيث مصدر الخطر:

"توضح الكتابات التي اهتمت بموضوع إدارة المخاطر المالية أن المنشآت المعاصرة تواجه مجموعة متنوعة من المخاطر المالية في المجالات الوظيفية المختلفة، وفي جميع أرجاء المنشأة، ومن هذه المخاطر ما يلي:"(خير الله، 2016، الصفحات 60-62)

- مخاطر الأعمال: وهي المخاطر المرتبطة بالصناعة والمجال الأساسي الذي تعمل فيها المنشأة؛
- مخاطر التشغيل: وهي المخاطر المرتبطة بالنظم الداخلية (أو الأفراد العاملين بهذه النظم) بالمنشأة؛
- مخاطر الإدارة: وهي المخاطر المرتبطة بالوظائف الإدارية والممارسات التي تقوم بها إدارة المنشأة؛
- المخاطر القانونية: "وهي المخاطر الناشئة عن الدخول في اتفاقيات تعاقدية مع أطراف أخرى مع عدم التأكد بالوفاء بالالتزامات تجاه هذه الأطراف
- مخاطر الائتمان: وهي المخاطر المرتبطة بفضل الطرف الآخر في الوفاء بالالتزامات التي تعهد بها.
- مخاطر الأسعار: وهي المخاطر المرتبطة بالتحركات غير المرغوبة(صعودا أو هبوطا) في الأسعار بالسوق، وهي تنقسم إلى مخاطر سعر الفائدة، مخاطر سعر العملة" أو سعر الصرف"، مخاطر أسعار السلع، مخاطر الملكية.
- مخاطر الأموال: وهي المخاطر الناتجة عن فشل المنشأة في الوفاء بأعباء الديون وفقا للشروط المتفق عليها مع الممولين أو المقرضين.
- مخاطر التركيز: وهي المخاطر الناتجة عن تركيز الاستثمارات في قطاع واحد أو عدة قطاعات صغيرة، وتسمى "مخاطر عدم التنوع".
- مخاطر التغطية: وهي المخاطر الناتجة عن الخطأ في التغطية أو الفشل في تحقيق التغطية الكافية للمخاطر التي تتعرض لها المنشأة.
- المخاطر السياسية: وهي المخاطر الناتجة عن القرارات الحكومية مثل الضرائب، التسعير، الجمارك، التأميم.

2-أنواع المخاطر من حيث ارتباطها بالمنشأة: وفقا لهذا التصنيف، وهو التصنيف الذي تعتمد عليه النماذج

الحديثة في نظرية التمويل، يتم تقسيم المخاطر التي تتعرض لها الشركة إلى مجموعتين من المخاطر، هما:"(خير الله، 2016، صفحة 63)

- مخاطر منتظمة:

وهي المخاطر (العامة) التي تتعرض لها جميع المنشآت بالسوق بصرف النظر عن خصائص المنشأة من حيث النوع أو الحجم أو هيكل الملكية... الخ - وتنشأ هذه المخاطر عن متغيرات لها صفة العمومية، مثل الظروف الاقتصادية أو السياسية، ولذلك يصعب التخلص من هذه المخاطر بالتنوع، ولذا تسمى بالمخاطر التي لا يمكن تجنبها بالتنوع، أو مخاطر السوق. (خير الله، 2016، صفحة 63)

- **مخاطر غير منتظمة:** وهي المخاطر "الخاصة" التي تواجه شركة معينة، نتيجة لخصائص وظروف تلك الشركة. ويمكن تخفيض أو تجنب تلك المخاطر بالاعتماد على استراتيجية التنوع. ولذلك تسمى أيضا المخاطر التي يمكن تجنبها بالتنوع، أو المخاطر الفريدة حيث أنها تخص شركة معينة". (الشيخ، 2008)

3- أنواع المخاطر من حيث الميزة التنافسية المعلوماتية: يرى البعض أنه يمكن تقسيم المخاطر التي تواجه الشركة تبعا للميزة التنافسية المعلوماتية المتوفرة لديها إلى مجموعتين من المخاطر، على النحو التالي: (الشيخ، 2008، صفحة 128)

- **المخاطر المالية:** وهي المخاطر الناشئة عن متغيرات لا تتوافر لدى الشركة عنها ميزة تنافسية معلوماتية، ويجب على الشركة أن تتبع استراتيجيات جيدة لإدارة هذه المخاطر لا يحقق للشركة، ولكنها ترتبط بالسوق الذي تعمل فيه الشركة. (الشيخ، 2008، صفحة 129)

- مخاطر الأعمال:

وهي تلك المخاطر التي يجب على الشركة تحملها لأجل أداء نشاطها الأساسي الذي تعمل فيه، ولا بد أن تمتلك الشركة بعض المزايا التنافسية بالنسبة للمتغيرات التي تنشأ عنها هذه المخاطر، إذ أن هذه المتغيرات تمثل عناصر أساسية للقيام بنشاط الشركة، وتوليد التدفقات النقدية بها. فضلا عن أن الشركة تحقق عوائد اقتصادية مقابل تحمل هذه المخاطر. (الشيخ، 2008، صفحة 129)

ثانيا: مراحل إدارة المخاطر المالية

من الممكن القول بأن هناك ثلاث مراحل رئيسية لإدارة المخاطر المالية، وهي الوقوف على طبيعة المخاطر، وقياس حجم تلك المخاطر، ثم البحث عن سبل التعامل مع المخاطر". (شلاي و قاشي، 2013)

1-الوقوف على طبيعة المخاطر

تمثل القوائم المالية وملحقاتها، مصدرا خصبا للمعلومات عن طبيعة المخاطر، فخطاب مجلس الإدارة إلى المساهمين عن أبرز المتغيرات، هو مصدر ثري لتلك المعلومات، وهناك كذلك قائمة الدخل التي تعطي معلومات عن تطور المبيعات والتكاليف المرتبطة بها، وكذا مكونات الربحية. وتتسم القوائم المالية ربع السنوية بالفاعلية، إذ تسهم في الكشف المبكر للمخاطر. فالتغير في حجم المبيعات، ومعدل دوران المخزون الذي تمثل المبيعات أحد مكوناته، يزودان الإدارة بمؤشرات عن سوق منتجاتها. فالاتجاه العكسي لتلك المؤشرات قد يحمل في طياته وجود تغير أو منافسة سعرية، أو يكشف عن انخفاض في جودة المنتج. كما يكشف هامش مجمل الربح، واتجاه حركة المصروفات عنها إذا كان هناك تغير في الأسعار. (شلالي و قاشي، 2013)

كما يمكن الكشف عن مدى احتمال التعرض لمخاطر سعر الصرف، وذلك بتحليل المبيعات والمشتريات إلى محلية تصديرية أو استيرادية، ومعرفة العملات وحصص كل عملة. كما يمكن الكشف عن مدى التعرض لمخاطر سعر الفائدة من واقع قائمة الدخل ويكون ذلك بحساب معدل تغطية الفوائد من ربح العمليات، وإن كان من الضروري الاعتماد أيضا على قائمة التدفق النقدي التي تكشف على السيولة. فالأرباح هي نتيجة لقيود دفترية، ومن ثمة ينبغي الوقوف على مدى كون تلك الأرباح محملة بتدفقات نقدية، وذلك طالما أن الفوائد تدفع من التدفقات النقدية، وليس من الأرباح الدفترية. كما تكشف قائمة الدخل مدى جودة الأرباح المتولدة، ومن المؤكد أن لذلك أهمية، إذ يزودنا بمؤشرات عن مدى إمكانية استيعاب المنشأة للارتفاع في أسعار الفائدة. وإذا كان لقائمة الدخل كل هذه المساهمات، فإن ذلك يرجع إلى كونها تزودنا بمؤشرات الأداء منذ بداية السنة حتى نهايتها، بما أن الأرقام التي تتضمنها تتسم بالحركة. ومن المؤكد أن الوقوف على طبيعة المخاطر وحجمها له فوائده، فهو يبين الطريق أمامنا، ليكتشف عن ما إذا كانت تلك المخاطر في حجم يتطلب التغطية ضده، أم أن المخاطر من حجم تفوق فيه تكلفة التغطية العائد المتوقع منها. (شلالي و قاشي، 2013)

2-قياس حجم المخاطر

إن قياس حجم المخاطر هو المرشد إلى ما يجب عمله، وبمراجعة كتابات الإدارة المالية بصفة عامة، يمكن تحديد العديد من المقاييس الإحصائية أو المالية للتعبير الكمي عن المستوى النسبي للخطر، ويمكن تصنيف تلك الأدوات في مجموعتين، هما: مجموعة المقاييس التي تعتمد على الأدوات الإحصائية، ومجموعة المقاييس التي تعتمد على أدوات التحليل المالي. (شلالي و قاشي، 2013)

1-2-الأدوات الإحصائية لقياس المخاطر المالية: "وتعتمد هذه الأدوات على قياس درجة التشتت في قيم المتغير المالي محل الاهتمام، أو قياس درجة حساسيته تجاه التغيرات التي تحدث في متغير آخر، ومن أهم هذه

الفصل الثاني: استخدام أدوات التحليل المالي في الكشف عن المخاطر المالية

الأدواتالمدى، التوزيعات الاحتمالية، الانحراف المعياري، عامل الاختلاف ومعامل بيتا.(خير الله، 2016، الصفحات 73-74)

2-2- أدوات التحليل المالي لقياس المخاطر المالية:

وهي تعتمد على قياس قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الغير، وبخاصة الدائنين، في الآجال المحددة لاستحقاقها، وتحقيق تدفقات نقدية صافية للمساهمين. ويعتمد قياس المخاطر المالية بالمنشأة على مجموعة النسب والمؤشرات المالية التي يمكن الاستدلال من خلالها-كمؤشرات تقريبية-على الحالة المتوقعة للمنشأة من حيث التدفقات النقدية المتوقعة لمنشأة، وبالتالي هوامش الربح أو مؤشرات التغطية للالتزامات المنشأة.(خير الله، 2016، صفحة 76)

"ومن أهم النسب أو المؤشرات المالية التي يمكن استخدامها في هذا الصدد "نسبة المديونية، نسبة التداول، درجة الرافعة الكلية (مؤشر حساسية ربح السهم للتغير في المبيعات)، نسبة حق الملكية إلى إجمالي الديون، نسبة التمويل طويل الأجل في هيكل التمويل ونسبة التمويل طويل الأجل إلى الأصول طويلة الأجل".(خير الله، 2016، صفحة 77، 76)

3-سبل التعامل مع المخاطر

يمكن تقسيم المخاطر إلى مخاطر أعمال ومخاطر مالية، وعندما تتوفر أدوات للسيطرة على المخاطر المالية، تستطيع الإدارة أن تتفرغ للتعامل مع المخاطر المالية. وفي هذا الصدد توجد ثلاث أدوات لإدارة المخاطر المالية وهي التأمين، وإدارة التوازن بين الخصوم والأصول، والتغطية.(شلالى و قاشى، 2013)

المبحث الثالث: المخاطر المالية:

تتعرض المؤسسات الاقتصادية للعديد من المخاطر المالية التي تؤثر سلبا على أدائها المالي ومن هنا على هذه المؤسسات الأخذ بالحسبان عنصر المخاطر من أجل تحقيق عوائد مالية مرضية ومخاطر متدنية.

المطلب الأول: نشأة المخاطر المالية مفهومها وخصائصها.

أولاً: نشأة المخاطر المالية

تنشأ المخاطر المالية من خلال عمليات لا حصر لها ذات طبيعة مالية شاملة المبيعات والمشتريات والاستثمارات والقروض والأنشطة المختلفة الأخرى للأعمال. فقد تنشأ نتيجة عمليات قانونية ومشروعات جديدة واندماجات وإدماجات وتمويل الدين ومكون الطاقة للتكاليف أو من خلال أنشطة الإدارة، أو ذوي المصلحة أو المنافسين أو الحكومات الأجنبية أو الطقس، وعند تغير الأسعار المالية كثيراً يمكن أن تزيد التكاليف أو تقل الإيرادات أو تأثير عكسي بخلاف هذا على ربحية المنظمة. وقد تزيد التقلبات المالية صعوبة التخطيط والموازنة وتسعير السلع والخدمات وتخصيص رأس المال. (هورشر، 2008، صفحة 21، 20)

ثانياً: تعريف المخاطر المالية

وردت العديد من المفاهيم التي توضح معنى المخاطر المالية وسنحاول ذكر أهم ما جاء من تعاريف لهذا المصطلح:

يعرف قاموس Gastineau G .L. and Kiritzman M.P 1996 لإدارة المخاطر المالية The dictionary of financial Risk management الخطر المالي على أنه : "الخسارة التي يمكن التعرض لها نتيجة للتغيرات غير المؤكدة." (محمد، 2016، صفحة 299)

ويرى Petty.J. etal,1982. أن المخاطر المالية : " هي مقياس نسبي لمدى التقلب في العائد الذي سيتم الحصول عليه مستقبلاً." (محمد، 2016، صفحة 299)

ويرى Williams ,Smith and Young 1995 أن الخطر هو التقلب المحتمل في النواتج، وأن الخطر مفهوم موضوعي، ويمكن قياسه كمياً، وأنه يخلق خسائر محتملة ،حيث يمكن أن يترتب على التصرف الذي يصاحبه الخطر مكاسب أو خسائر، ولا يمكن التنبؤ بأيهما سوف يحدث فعلاً. (محمد، 2016، صفحة 299)

ويرى Peters ,D1997 أن الخطر المالي يعني أن هناك فرصة لحدوث خسارة مالية The chance of financial loss، وأن مصطلح الخطر يستخدم للإشارة إلى التغير الذي يمكن أن يحدث في العوائد المصاحبة لأصل معين." (محمد، 2016، صفحة 299)

ويرى Watsham,T,J 1998 أن مفهوم الخطر يشير إلى عدم التأكد المحسوب بشكل كمي Quantified Uncertainty ،وأن الخطر المالي يرتبط بالتغير غير المرغوب في قيمة المتغير المالي". (محمد، 2016، صفحة 300)

"ويرى McNamee,D 2000 أن مفهوم الخطر ما هو إلا أداة تعريفية Conceptual device تساعدنا في التعامل مع الحالات التي لا يمكننا فيها التنبؤ بالمستقبل على وجه اليقين". (محمد، 2016، صفحة 300)

"ويرى سعيد توفيق 1989، أن حالة المخاطرة تشير إلى احتمال حدوث خسارة، أو احتمال حدوث شيء غير مرغوب فيه، وأن المخاطر المالية تنشأ من جانب التمويل بالمنشأة، وتزداد مع زيادة الاعتماد على الديون". (محمد، 2016، صفحة 300)

ويرى بهاء الدين سعد 1987، أن حالة المخاطرة تشير إلى عدم التأكد من تحقق نتيجة معينة، وأن المخاطر المالية ترتبط باستخدام الديون في تمويل احتياجات المنشأة، وأن هذه المخاطر لها جانبين: الأول يتصل بخطر العسر المالي، أو التوقف عن سداد الالتزامات المالية، والثاني يتصل بتقلب الأرباح المتاحة لحملة الأسهم العادية. (محمد، 2016، صفحة 300)

تعريف آخر: "هي المخاطر الإضافية التي يتحملها صاحب المشروع (حامل الأسهم) عند استخدام الدين". (النعيمي، الساقى، سلام، و موسى، 2007، صفحة 439،440)

ثالثاً: خصائص المخاطر المالية

يمكن قياس الخطر المالي كمياً، ويرتبط بالحالة التي يتصف بها المتغير المالي موضع الاهتمام ويتميز الخطر المالي بخاصيتين هما": (بونواله، 2018/2019، صفحة 2)

- أن قيمته في المستقبل غير معلومة على وجه اليقين،

- أن قيمته في المستقبل تنطوي على إحدى النتائج المحتملة التالية:

- نتيجة موجبة: حينما تكون قيمته التي تحققت فعلاً أفضل من القيمة المتوقعة أو المرغوبة.
- نتيجة محايدة: حينما تكون القيمة الفعلية مساوية للقيمة المتوقعة أو المرغوبة.
- نتيجة سالبة: حينما تكون القيمة الفعلية أسوأ من القيمة المتوقعة أو المرغوبة.

المطلب الثاني: مصادر المخاطر المالية وأنواعها

أولاً: مصادر المخاطر المالية: تتمحور مصادر المخاطر المالية في ما يلي : (هورشر، 2008، صفحة 21)

1. المخاطر المالية الناشئة عن تعرض المنظمة لتغيرات في أسعار السوق مثل أسعار الفائدة و أسعار الصرف وأسعار السلع.
2. المخاطر المالية الناشئة عن أعمال وعمليات مع منظمات أخرى مثل الباعة والعملاء والأطراف المقابلة في عمليات مشتقة.
3. المخاطر المالية الناشئة عن أعمال داخلية أو فشل المنظمة وخاصة الأفراد والعمليات والنظم.

ثانياً: أنواع المخاطر المالية: الشركات المعاصرة تواجه مجموعة متنوعة من المخاطر المالية في المجالات الوظيفية المختلفة، وفي جميع أرجاء الشركة، ومن هذه المخاطر ما يلي: (الشيخ، 2008، صفحة 126)

- 1/ مخاطر الأعمال: وهي المرتبطة بالصناعة والمجال الذي تعمل فيه الشركة.
- 2/ مخاطر التشغيل: وهي المخاطر المرتبطة بالنظم الداخلية بالشركة.
- 3/ مخاطر الإدارة: وهي المخاطر المرتبطة بالوظائف والممارسات الإدارية.
- 4/ المخاطر القانونية: وهي المخاطر الناشئة عن الدخول في اتفاقيات تعاقدية مع أطراف أخرى مع عدم التأكد بالوفاء بالالتزامات تجاه هذه الأطراف.
- 5/ مخاطر الائتمان: وهي المخاطر المرتبطة بفشل الطرف الآخر في الوفاء بالتزاماته.
- 6/ مخاطر الأسعار: وهي المخاطر المرتبطة بالتحركات غير المرغوبة (صعود أو هبوط) في الأسعار بالسوق، وهي تنقسم إلى، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر سعر العملة أو سعر الصرف، مخاطر أسعار السلع ومخاطر الملكية.
- 7/ مخاطر الأموال: وهي المخاطر الناتجة عن فشل الشركة في الوفاء بأعباء الديون وفقاً للشروط المتفق عليها مع الممولين أو المقرضين.
- 8/ مخاطر التركيز: وهي المخاطر الناتجة عن تركيز الاستثمارات في قطاع واحد أو عدة قطاعات صغيرة وتسمى (مخاطر عدم التنويع).

9/مخاطر التغطية: "وهي المخاطر الناتجة عن الخطأ في التغطية أو الفشل في تحقيق التغطية الكافية للمخاطر التي تتعرض لها الشركة.

10/ المخاطر السياسية: "وهي المخاطر الناتجة عن القرارات الحكومية مثل الضرائب، التسعير، الجمارك، التأمين.

المطلب الثالث: أدوات التحليل المالي لقياس المخاطر المالية

وهي تعتمد على قياس قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الغير، وبخاصة الدائنين، في الآجال المحددة لاستحقاقها، وتحقيق تدفقات نقدية صافية للمساهمين. ويعتمد قياس المخاطر المالية بالمنشأة على مجموعة النسب والمؤشرات المالية التي يمكن الاستدلال من خلالها -كمؤشرات تقريبية- على الحالة المتوقعة للمنشأة من حيث التدفقات النقدية المتوقعة لهذه المنشأة، وبالتالي هوامش الربح أو مؤشرات التغطية للالتزامات المنشأة. ومن أهم النسب أو المؤشرات المالية التي يمكن استخدامها في هذا الصدد ما يلي: (محمد، 2016، صفحة 313،312)

(1) نسبة المديونية.

(2) نسبة التداول.

(3) درجة الرافعة الكلية (مؤشر حساسية ربح السهم للتغير في المبيعات).

(4) نسبة حق الملكية إلى إجمالي الديون.

(5) نسبة التمويل طويل الأجل في هيكل التمويل.

(6) نسبة التمويل طويل الأجل إلى الأصول طويلة الأجل.

(7) نسبة صافي رأس المال العامل إلى الأصول.

و فيما يلي سنحاول شرح كل نسبة على حدى:

(1) نسبة المديونية:

هي النسب التي تقيس درجة المديونية للمنشأة على المدى الطويل وأهمية تلك الديون إلى رأس مال المنشأة وهذه النسب تكون مؤشرات دقيقة حول الوضع المالي للمنشأة وتعتبر عن قابلية المنشأة على

الفصل الثاني: استخدام أدوات التحليل المالي في الكشف عن المخاطر المالية

تسديد التزاماتها الطويلة الأجل مثل القروض متوسطة الأجل والسندات بأنواعها. (النعيمي، الساقى، سلام، و موسى، 2008، صفحة 103)

وتحسب بموجب المعادلة التالية:

إجمالي الخصوم

$$\text{نسبة المديونية (الاقتراض)} = 100\% \times \frac{\text{إجمالي الأصول}}{\text{إجمالي الخصوم}} = \text{نسبة مطلق أو } \%$$

إجمالي الأصول

(2) نسبة التداول:

"وهي علاقة بين الأصول المتداولة وبين الخصوم المتداولة وتحسب هذه النسبة بموجب العلاقة التالية:"
(النعيمي، الساقى، سلام، و موسى، 2008، صفحة 103)

الأصول المتداولة

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}} = \text{نسبة مطلق أو } \%$$

(3) درجة الرافعة الكلية (مؤشر حساسية ربح السهم للتغير في المبيعات):

الرفع الكلي Total Leverage لقياس المخاطر، والذي يعكس مستوى كل من الرفع التشغيلي والرفع المالي، اللذان يعكسان معا درجة التقلب الذي يتعرض له صافي ربح التشغيل (التقلب في ربحية قرارات الاستثمار)، بسبب التغير في حجم المبيعات فيما يسمى بدرجة الرفع التشغيلي الذي يقاس على النحو التالي: (هندي، 2009، صفحة 207)

$$\text{درجة الرفع التشغيلي} = \frac{\text{التغير في صافي التشغيل}}{\text{المبيعات}} \times \frac{\text{التغير في المبيعات}}{\text{صافي ربح التشغيل}}$$

الفصل الثاني: استخدام أدوات التحليل المالي في الكشف عن المخاطر المالية

أما الرفع المالي Financial Leverage فيقيس التغير في صافي الربح قبل الضريبة نتيجة للتغير في صافي ربح التشغيل (التقلب في ربحية قرارات التمويل)، فيما يسمى بدرجة الرفع الكلي Degree of Financial Leverage حيث يقاس على النحو التالي": (هندي، 2009، صفحة 207)

$$\text{درجة الرفع المالي} = \frac{\text{التغير في صافي الربح}}{\text{ربح التشغيل}} \times \frac{\text{الرفع الكلي}}{\text{التغير في ربح التشغيل}}$$

وهنا يمكن الجمع بين هذين المصدرين من التأثير، فيما يسمى بدرجة الرفع الكلي Degree of Total Leverage و تحسب على النحو التالي: (هندي، 2009، صفحة 208)

$$\text{درجة الرفع الكلي} = \text{درجة الرفع التشغيلي} \times \text{درجة الرفع المالي}$$

4) نسبة حق الملكية إلى إجمالي الديون (نسبة القروض طويلة الأجل إلى حقوق الملكية): "يتم حساب هذه النسبة بقسمة مجموع الأموال المقترضة طويلة الأجل على حقوق الملكية. ويقصد بحقوق الملكية رأس المال والاحتياطات والأرباح المحتجزة". (هندي، 2009، صفحة 169)

$$\text{نسبة القروض إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{الأموال المقترضة طويلة الأجل}}{\text{مجموع حقوق الملكية}}$$

5) نسبة التمويل طويل الأجل إلى الأصول طويلة الأجل (نسبة القروض طويلة الأجل إلى الأصول الدائمة): "تختلف الأصول الدائمة عن مجموع الأصول في أنها تتضمن فقط الأصول الثابتة مضافا إليها الأصول المتداولة الدائمة و تحسب كما يلي": (هندي، 2009، صفحة 169)

$$\text{نسبة القروض إلى الأصول الدائمة} = \frac{\text{الأموال المقترضة طويلة الأجل}}{\text{الأصول الدائمة}}$$

(6) نسبة هيكل رأس المال:

يتم حساب نسبة هيكل رأس المال بقيمة القروض طويلة الأجل على مجموع مصادر التمويل طويلة الأجل (هيكل رأس المال) التي تتضمن القروض طويلة الأجل وحقوق الملكية. وتكشف النسبة المذكورة عن الأهمية النسبية للقروض طويلة الأجل في هيكل رأس المال، لذا تعتبر مؤشرا للحكم على المخاطر المالية شأنها في ذلك شأن نسب التغطية، وتحسب كما يلي:

قروض طويلة الأجل

نسبة هيكل رأس المال =

مجموع هيكل رأس المال

خلاصة الفصل:

باعتبار إدارة المخاطر المالية الأداة الحساسة الوحيدة للضمان من تحسين العمل الجيد للمؤسسة و ذلك من خلال التعرف على تصنيفها ومراحلها بالإضافة إلى معرفة المخاطر المالية التي تختلف مصادرها و أنواعها و التي يمكن أن تواجه المؤسسة الاقتصادية حيث يتم الكشف عنها و قياسها بأدوات التحليل المالي.

الفصل الثالث:

دراسة حالة مؤسسة

مطاحن الزيبان

تمهيد:

من خلال ما تطرقنا اليه في الدراسة النظرية للموضوع و معرفة أساسياته و علاقة التحليل المالي بالكشف عن المخاطر المالية و بغرض الوقوف على واقع المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، ارتأينا القيام بدراسة تطبيقية بمؤسسة مطاحن الزيبان بالاعتماد على الدراسة النظرية من خلال حساب بعض النسب و التعليق عليها. حيث كان المبحث الأول بعنوان تقديم مؤسسة مطاحن الزيبان، والمبحث الثاني بعنوان دراسة النسب و دورها في الكشف عن المخاطر المالية للمؤسسة الاقتصادية.

المبحث الأول: البطاقة الفنية لمؤسسة مطاحن الزيبان

ارتأينا في هذا البحث تقديم معلومات عامة حول مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة والمتمثلة في تعريف هذه المؤسسة وهيكلها التنظيمي مع ذكر الأهمية والأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها.

المطلب الأول: التعريف بمؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة وعرض هيكلها التنظيمي

أولاً: تقديم مؤسسة مطاحن الزيبان

مطاحن الزيبان القنطرة مؤسسة عمومية اقتصادية على شكل شركة مساهمة ذات رأس مال يقدر ب 235.000.000 دج، وتم رفع رأس المال في 2007 إلى 896.260.000 دج، كانت تابعة للشركة الأم الرياض سطيف (مؤسسة الصناعات الغذائية من الحبوب ومشتقاتها)، أما الآن فهي تابعة للشركة الفرعية الزيبان ويمكن تقديم بعض المعلومات حول المؤسسة محل الدراسة فيما يلي:

- الاسم الجديد: المركب الصناعي التجاري-مطاحن الزيبان القنطرة.

- طبيعة النشاط: للمؤسسة أنشطة إنتاجية مقسمة على نوعين وهي كالاتي:

* الأنشطة الرئيسية: تحويل الحبوب وإنتاج وتسويق المنتجات التي تم الحصول عليها (السميد الدقيق).

* الأنشطة الثانوية: إنتاج وتسويق المنتجات الثانوية (النخالة والأعلاف) وبيعها كأغذية للمواشي.

-الموقع: تقع في الجنوب الشرقي لمدينة القنطرة على الطريق الوطني رقم 3 الرابط بين القنطرة وولاية بسكرة و هي تبعد عن الولاية ب 55 كلم.

-المساحة: مساحتها الإجمالية ب 315647م وهي تنقسم إلى قطعتين:

*القطعة الأولى: مساحتها 53000051م خاصة بالمطاحن والإدارة ومنها 11158م مبنية والباقي غير

مبني.

*القطعة الثانية: تقدر مساحتها 15642م تتكون من السكنات الوظيفية.

-طاقة الإنتاج:

1500 قنطار في اليوم من القمح اللين.

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة.

5900 قنطار في اليوم من القمح الصلب.

-سعة التخزين.

39000 قنطار من المنتج النهائي.

125000 قنطار من القمح.

-احتياجات المؤسسة من الماء:

3000 لتر من الماء يوميا.

أما الكهرباء فتستهلك حسب عمل الآلات.

-الطاقة التشغيلية: يقدر عدد عمال الوحدة حاليا بـ 179 عامل.

-منتجات المؤسسة:

الجدول رقم 12: منتجات مؤسسة مطاحن الزيبان-القنطرة.

المنتج	النوع	السعة
السميد	سميد غليظ	(25 كلغ)
	سميد ممتاز	(10 كلغ-25 كلغ)
	سميد عادي	(25 كلغ)
الدقيق	دقيق ممتاز	(5 كلغ)
	دقيق عادي	(25 كلغ-50 كلغ)
	دقيق ثانوي	(25 كلغ)
النخالة	نخالة حمراء (نخالة القمح الصلب)	(40 كلغ-100 كلغ)
	نخالة بيضاء (نخالة القمح اللين)	(40 كلغ-100 كلغ)
	نخالة مكعبة	(40 كلغ-100 كلغ)

المصدر: وثائق المؤسسة.

و لديها منتجات أخرى جديدة منها:

CERFIBRES.

النافع (سميد كامل من القمح الصلب).

سميد شعير .

-المجال البشري:

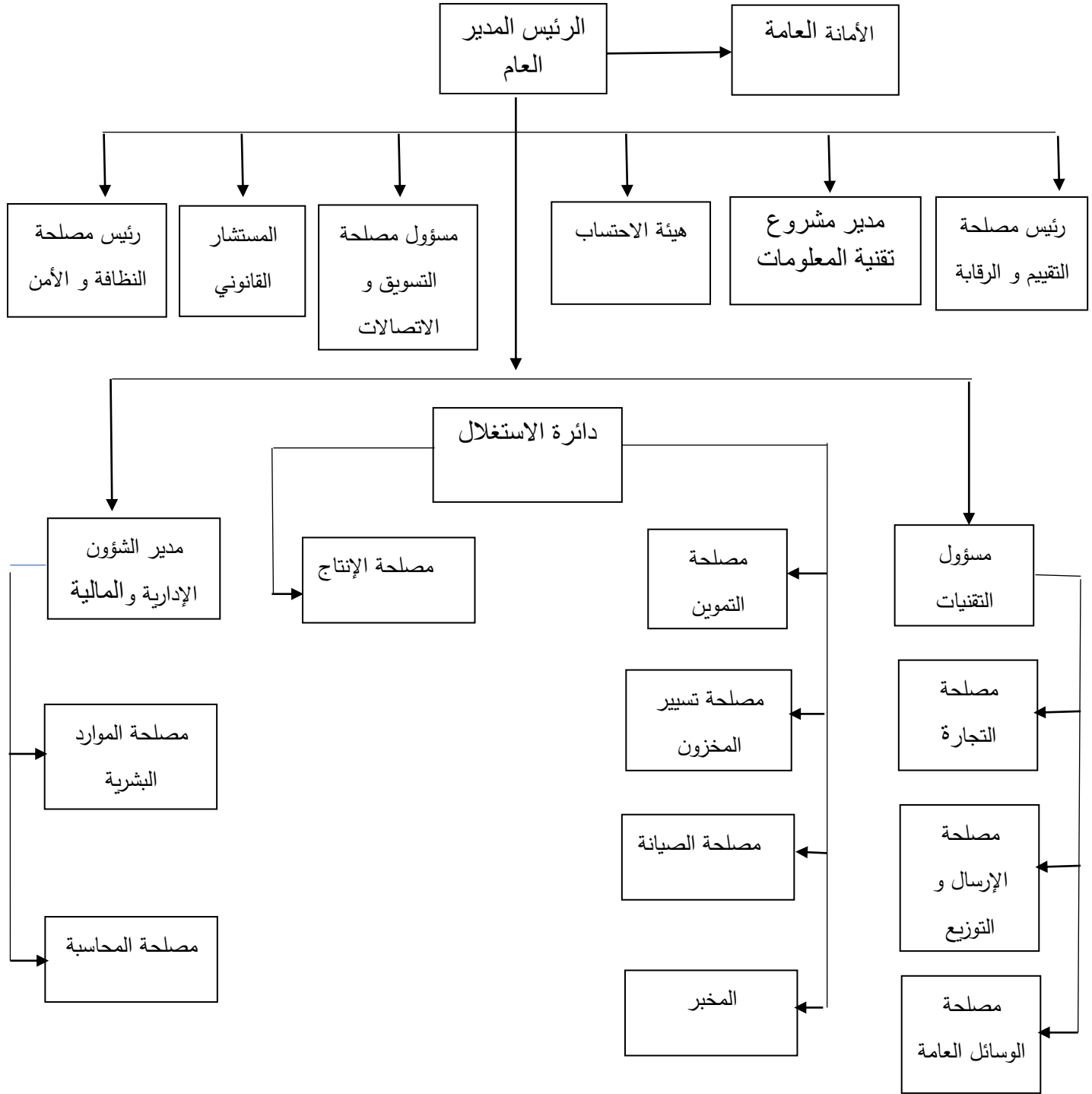
تحتوي كل مؤسسة على مجموعة من العمال الذين بدورهم يساهمون على نشأة وتطور هذه المؤسسة و الرفع من إنتاجها و تحسين مردودها فمن خلال تمهيدنا هذا وجدنا أن العدد الإجمالي لعمال مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة ب: 179 عامل يتوزع حسب التسلسل المهني للفئات.

ثانيا: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

تعتبر مؤسسة مطاحن الزيبان من المؤسسات المتوسطة العامة التي تمارس نشاطها الصناعي فهي من الناحية التنظيمية تنقسم إلى عدة مديريات ومصالح، وهذا من أجل السير الحسن للمؤسسة وتسهيل عمليات الرقابة، وفيما يلي سيتم عرض هيكلها التنظيمي.

الشكل رقم 03: الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن الزيبان.

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة.



المصدر: وثائق المؤسسة

المطلب الثاني: استراتيجية المؤسسة وأهدافها.

أولاً: استراتيجية المؤسسة.

1. بعض الاستراتيجيات المنتهجة في مؤسسة مطاحن الزيبان-القنطرة:

يوجد مفهوم خاص للاستراتيجية في المؤسسة، حيث عرفها مستشار التوجيه على أنها هي التي تقوي مكانة المؤسسة في السوق وتخلق الثروة وكذا مناصب العمل.

إن الاستراتيجية الأكثر إتباعاً في المؤسسة هي استراتيجية السيطرة بالتكاليف وكذا استراتيجية التميز (فأساس اعتماد المؤسسة على هذه الاستراتيجيات هي قواعد السوق أي قانون الطلب والعرض). ولكن هناك استراتيجيات أخرى متمثلة في:

* استراتيجية التنوع: تنوع في الحجم حسب احتياجات الزبائن وفي المنتج كذلك.

* استراتيجية التخصص: متخصصة في السميد والطحين.

* استراتيجية تجارية: تشتري منتوجات وتقوم ببيعها (شراء العجائن الغذائية وبيعها).

وتهدف إلى توجه جديد ألا وهو إنتاج كسكس الشعير.

ثانياً: أهداف المؤسسة:

إن المؤسسة أمام منافسة قوية من المنتجات القوية الوطنية الخاصة والعمومية وحتى الأجنبية وحتى يتسنى لها جذب المستهلك لطلب منتجاتها سطرت مجموعة من الأهداف التي تحاول تحقيقها وتتمثل فيما يلي:

. الوصول إلى أكبر جمهور من المتعاملين الاقتصاديين للفت انتباههم و جلب اهتمامهم لعلامتها التجارية في النوعية أولاً و دائماً.

. تغطية رغبات المستهلكين و الأسر الصغيرة و المجموعات المحلية عموماً.

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة.

المبحث الثاني: دراسة النسب ودورها في الكشف عن المخاطر المالية للمؤسسة الاقتصادية.

المطلب الأول: دراسة النسب المالية لمؤسسة مطاحن الزيبان

ارتأينا في هذا المطلب تقديم بعض القوائم المالية لمؤسسة الزيبان و المتمثلة في قائمة الميزانية و قائمة حساب النتائج بالإضافة إلى دراسة بعض النسب المالية.

أولاً: عرض القوائم المالية

1- عرض القوائم المالية لمؤسسة الزيبان لسنة 2014:

الجدول رقم 13: الميزانية المالية أصول.

المبلغ صافي	الامتلاكاتو المؤونات	المبلغ إجمالي	الأصول
47 973,57	228 452,99	276 426,56	أصول غير جارية
			تثبيات معنوية
			تثبيات عينية
16 478 991,99		16 478 991,99	أراضي
794 262 028,03	381 595 695,06	1 175 857 723,09	مباني
35 227 629,41	987 651 060,80	1 022 878 690,21	المنشآت التقنية و المعدات و الأدوات الصناعية
14 010 167,03	63 380 164 ,85	77 390 331,88	تثبيات عينية أخرى
76 599 480,20		76 599 480,20	تثبيات يجري إنجازها
87 600,00		87 600,00	تثبيات مالية
13 520 537,16		13 520 537,16	ضرائب مؤجلة على الأصل
950 234 407,39	1432855373,70	2 383 089 781,09	مجموع الأصول غير الجارية
			أصول جارية
			مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ
17 183 349,35		17 183 349,35	مخزونات المواد الأولية واللوازم
61 607 988,69		61 607 988,69	تموينات أخرى
1 012 088,44		1 012 088,44	مخزونات المنتجات
			حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة
144 962 673,18	438 954 964,53	583 917 637,71	الزبائن
16 487 339,36	13 737 151,36	16 487 339,36	المدينون الآخرون

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة.

1 345 972,61		15 083 123,97	الضرائب وما شابهها
600 000 000,00		600 000 000,00	الموجودات وما شابهها الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى
275 748 859,23		275 748 859,23	الخبزينة
1118348270,86	452 692 115,89	1 571 040 386,75	مجموع الأصول الجارية
2068582678,25	1 885 547 489,59	3 954 130 167,84	المجموع العام للأصول

المصدر: الملحق رقم 01

الجدول رقم 14: الميزانية المالية خصوم

المبلغ	الخصوم
896 260 000,00	رؤوس الأموال الخاصة
196 351 519 ,07	رأس مال تم إصداره
43 903 597,61	علاوات و احتياطات أخرى
	النتيجة الصافية
1 136 515 116,68	مجموع الأموال الخاصة
109 087 268,26	الخصوم غير الجارية
41 445 015,51	اقتراضات أخرى وديون ملحقه
	مؤونات للمعاشات والالتزامات المماثلة
150 532 283,77	مجموع الخصوم غي الجارية
721 725 397,01	الخصوم الجارية
25 652 907,38	ديون لدى الشركات التابعة
3 633 976,00	ديون موردي المواد الأولية
6 452 345,61	ديون أخرى و حسابات ملحقه
24 070 651,80	ضرائب
	ديون أخرى جارية
781 535 277,80	مجموع الخصوم الجارية
2 068 582 678,25	مجموع الخصوم

المصدر: الملحق رقم 02

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة.

الجدول رقم 15: حساب النتائج حسب الطبيعة

المبلغ	البيان
	رقم الأعمال
3 907 176,46	مبيعات النتائج
1 083 249 359,60	مبيعات من المنتجات التامة الصنع
1 096 079,92	مبيعات من المنتجات الوسيطة
13 746 878,40	خدمات أخرى
77 439,60	تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع
4 619 900,39	إعانات الاستغلال
1 103 541 955,17	1- إنتاج السنة المالية
910 897 538,26	المشتريات المستهلكة
24 490 583,56	الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
935 388 121,82	2- استهلاك السنة المالية
168 153 833,35	3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)
108 797 390,29	أعباء المستخدمين
4 190 773,79	الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة
55 165 669,27	4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال
1 197 523,48	المنتجات العملية الأخرى
2 325 200,84	الأعباء العملية الأخرى
19 203 829,33	مخصصات الاهتلاكات
457 346 451,90	مخصصات المؤونات
472 398 092,78	استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات
49 885 803,46	5- النتيجة العملية
13 800 000,01	المنتجات المالية
103 571,33	الأعباء المالية
13 696 428,68	6- النتيجة المالية
63 582 232,14	النتيجة العادية قبل الضرائب
17 839 827,33	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
1 838 807,20	الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية
1 590 937 571,44	مجموع منتجات الأنشطة العادية
1 547 033 973,83	مجموع أعباء الأنشطة العادية
43 903 597,61	النتيجة الصافية للأنشطة العادية
	العناصر غير العادية المنتوجات (يطلب بيانها)

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة.

	العناصر غير العادية الأعباء (يطلب بيانها)
	النتيجة غير العادية
43 903 597,61	النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر: الملحق رقم 03

2- عرض القوائم المالية لمؤسسة الزيبان لسنة 2015:

الجدول رقم 16: الميزانية المالية أصول

الأصول	المبلغ اجمالي	اهتلاكاتو مؤونات	المبلغ صافي
أصول غير جارية			
تشبيات معنوية	276 426,56	266 831,85	9 594,71
تشبيات عينية			
أراض	16 478 991,99		16 478 991,99
مباني	1 176 277 723,09	394 662 894,55	781 614 828,54
المنشآت التقنية معدات و أدوات صناعية	1 373 384 952,77	994 063 900,91	379 321 024,86
تشبيات عينية أخرى	86 061 723,83	64 845 118,02	21 216 605,81
تشبيات يجري إنجازها	303 040 431,13		303 040 431,13
تشبيات مالية	87 600,00		87 600,00
ضرائب مؤجلة على الأصل	13 128 230,70		13 128 230,70
مجموع الأصول غير الجارية	2 968 736 053,07	1 453 838 745,33	1 514 897 307,74
أصول جارية			
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ			
مخزونات المواد الأولية واللوازم	27 094 793,04		27 094 793,04
تموينات أخرى	49 731 106,29		49 731 106,29
مخزونات المنتجات	871 351,88		871 351,88
حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة			
الزيائن	479 386 825,51	404 784 441,35	74 602 384,16
المدينون الآخرون	6 789 445,47		6 789 445,47
الضرائب وما شابهها	27 081 985,64	13 737 151,36	13 344 834,28
الموجودات وما شابهها			

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة.

200 000 000,00 443 972 000,71		200 000 000,00 443 972 000,71	الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى الخبزينة
816 405 915,83	418 521 592,71	1 234 972 508,54	مجموع الأصول الجارية
2 331 303 223,54	1 872 360 338,04	4 203 663 561,61	المجموع العام للأصول

المصدر: الملحق رقم 04

الجدول رقم 17: الميزانية المالية خصوم

المبلغ	الخصوم
896 260 000,00 224 293 433,13 50 595 722,94	رؤوس الأموال الخاصة رأس مال تم إصداره علاوات و احتياطات أخرى النتيجة الصافية
1 171 149 156,07	مجموع الأموال الخاصة
313 820 000,00 39 033 115,56 2 749 130,11	الخصوم غير الجارية اقتراضات أخرى وديون ملحقه مؤونات للمعاشات والالتزامات المماثلة ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)
355 602 245,67	مجموع الخصوم غي الجارية
609 772 466,90 48 800 426,11 73 575 497,67 22 401 516,05 50 001 915,10	الخصوم الجارية ديون لدى الشركات التابعة ديون موردي المواد الأولية ديون أخرى و حسابات ملحقه ضرائب ديون أخرى جارية
804 551 821,83	مجموع الخصوم الجارية
2 331 303 223,57	مجموع الخصوم

المصدر: الملحق رقم 05

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة.

الجدول رقم 18: حساب النتائج حسب الطبيعية

المبلغ	البيان
	رقم الأعمال
9 962 471,57	مبيعات النتائج
1 159 499 416,85	مبيعات من المنتجات التامة الصنع
1 550 105,41	مبيعات من المنتجات الوسيطة
14 433 860,34	خدمات أخرى
284 868,63	تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع
1 319 700,44	إعانات الاستغلال
1 187 050 423,24	1- إنتاج السنة المالية
994 526 836,92	المشتريات المستهلكة
21 612 813,79	الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
1 016 139 650,71	2- استهلاك السنة المالية
170 910 772,53	3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)
118 701 082,09	أعباء المستخدمين
3 488 523,43	الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة
48 721 167,01	4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال
459 309,36	المنتجات العملياتية الأخرى
1 053 476,94	الأعباء العملياتية الأخرى
20 983 371,63	مخصصات الاهتلاكات
477 120 281,73	مخصصات المؤونات
506 127 910,04	استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات
56 487 256,11	5- النتيجة العملياتية
25 503 302,18	المنتجات المالية
126 324,28	الأعباء المالية
25 376 977,90	6- النتيجة المالية
81 564 234,01	النتيجة العادية قبل الضرائب
3 141 436,57	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
10 256 274,49	الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية
1 719 176 944,82	مجموع منتجات الأنشطة العادية
1 668 581 221,88	مجموع أعباء الأنشطة العادية
50 595 722,94	النتيجة الصافية للأنشطة العادية
	العناصر غير العادية المنتوجات (يطلب بيانها)

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة.

	العناصر غير العادية الأعباء (يطلب بيانها)
	النتيجة غير العادية
50 595 722,94	النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر: الملحق رقم 06

ثانيا: دراسة النسب المالية

1-نسبة السيولة العامة (التداول).

الجدول رقم 19: حساب نسبة السيولة العامة (التداول) لمؤسسة مطاحن الزيبان

سنة 2015	سنة 2014	العلاقة	النسبة
1,014	1,4	الأصول الجارية ————— الخصوم الجارية	السيولة العامة (التداول)

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملاحق رقم 01 و 02 و 04 و 05.

التعليق:

من خلال الجدول نلاحظ أن النسبة في السنتين موجبة و تفوق النسبة النموذجية 1 مما يدل على أن رأس المال العامل موجب و سيولة المؤسسة معتبرة و هذا يعني أن المؤسسة لا تعاني من مشاكل سداد التزاماتها.

2-نسبة السيولة المختصرة.

الجدول رقم 20: حساب نسبة السيولة المختصرة لمؤسسة مطاحن الزيبان.

سنة 2015	سنة 2014	العلاقة	النسبة
0,918	1,328	الأصول الجارية-المخزون ————— الخصوم الجارية	السيولة المختصرة

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم 01 و 02 و 04 و 05.

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة.

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة السيولة المختصرة موجبة في السنتين و تفوق الواحد سنة 2014 إلا أنها انخفضت في سنة 2015 و هذا ما يدل على أن المؤسسة قادرة على مواجهة التزاماتها الجارية دون اعتبار المخزون.

3-نسبة السيولة الفورية.

الجدول رقم 21: حساب نسبة السيولة الفورية لمؤسسة مطاحن الزيبان.

سنة 2015	سنة 2014	العلاقة	النسبة
0,800	1,120	القيم الجاهزة ————— الخصوم الجارية	السيولة الفورية

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم 01 و 02 و 04 و 05.

التعليق:

نلاحظ أن نسبة الفورية لمؤسسة الزيبان من خلال الجدول انخفضت مقارنة بسنة 2014، أي أنها كانت في سنة 2014 تساوي 1,12 و قدرت في سنة 2015 بـ 0,8 و هذا يدل على أن المؤسسة قادرة على تغطية الخصوم الجارية عن طريق القيم الجاهزة أي أن سيولة المؤسسة معتبرة دون مراعاة لباقي عناصر الأصول الجارية.

4-نسبة التمويل الدائم.

الجدول رقم 22: حساب نسبة التمويل الدائم لمؤسسة مطاحن الزيبان.

سنة 2015	سنة 2014	العلاقة	النسبة
071,0	1,354	أموال دائمة ————— أصول ثابتة	التمويل الدائم

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم 01 و 02 و 04 و 05.

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة.

التعليق:

نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم تفوق الواحد خلال السنتين غير أنها انخفضت في سنة 2015 إلا أنها تبقى دائما موجبة و هذا يعني أن المؤسسة لها رأس مال عامل موجب من خلال السنتين فالمؤسسة تمويل تشيبتها بالأموال الدائمة كما أن لها هامش أمان يمكنها من تغطية جزء من أصولها المتداولة.

5- نسبة الاستقلالية في التمويل العام.

الجدول رقم 23: حساب نسبة الاستقلالية في التمويل العام لمؤسسة مطاحن الزيبان.

النسبة	العلاقة	سنة 2014	سنة 2015
الاستقلالية في التمويل العام	$\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الخصوم}} \times 100$	54,94	50,23

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الملحق رقم 02 و 05 .

التعليق:

نلاحظ أن النسبة من خلال الجدول أعلاه خلال السنتين جيدة حيث أنها تتراوح بين النسب النموذجية (20% و 60%) وهذا يدل على أنها مستقلة ماليا فالمؤسسة تعتمد على أموالها الذاتية في تسديد التزاماتها.

6- نسبة معدل دوران الأصول.

الجدول رقم 24: حساب نسبة معدل دوران الأصول لمؤسسة مطاحن الزيبان.

النسبة	العلاقة	سنة 2014	سنة 2015
معدل دوران الأصول	$\frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{مجموع الأصول}}$	0,532	0,5084

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الملحق رقم 01 و 03 و 04 و 06 .

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة.

التعليق:

يقدر معدل دوران الإجمالي للأصول بالمؤسسة بـ0,532 يعني أن كل دينار مستثمر في المؤسسة في سنة 2014 يولد 0,532 دينار من المبيعات و هذا يدل على كفاءة إدارة المؤسسة في إدارة ممتلكاتها و أن المؤسسة تعمل قريبا من مستوى طاقتها الكاملة، أما بالنسبة لسنة 2015 يقدر المعدل بحوالي 0,508 و هذا يعني تراجع طفيف في كفاءة الإدارة لكن يبقى المعدل في المستوى المقبول، و من أجل تجنب هذا الانخفاض إما على المؤسسة استعمال كامل أصولها أو تقوم ببيع جزء من أصولها غير مستغل.

7-نسبة هيكل رأس المال.

الجدول رقم 25: حساب نسبة هيكل رأس المال لمؤسسة مطاحن الزيبان.

النسبة	العلاقة	سنة 2014	سنة 2015
هيكل رأس المال	قروض طويلة الأجل ————— مجموع هيكل رأس المال	0,095	0,212

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم 02 و 05 .

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة هيكل رأس المال ارتفعت من سنة 2014 إلى سنة 2015، حيث قدرت بـ0,095 و سنة 2015 بـ0,212 مما يدل على أن المؤسسة زاد اعتمادها على قروض طويلة الأجل في هيكل رأس مالها مما يجعل المؤسسة عرضة للمخاطر المالية في حالة عدم قدرتها على تسديد التزاماتها في تاريخ استحقاقها.

8-نسبة التمويل الداخلي و الخارجي للأصول:

أ/نسبة التمويل الداخلي للأصول.

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة.

الجدول رقم 26: حساب نسبة التمويل الداخلي للأصول لمؤسسة مطاحن الزيبان.

النسبة	العلاقة	سنة 2014	سنة 2015
نسبة التمويل الداخلي للأصول	رأس المال+الاحتياطي+الأرباح المحتجزة الأصول المتداولة + الأصول الثابتة	%66.53	%52.81

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم 01 و 02 و 04 و 05.

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة التمويل الداخلي للأصول تساوي %66.53 ولقد انخفضت في سنة 2015 لتصبح %52.81 و هذا ما يدل على أن المؤسسة قد تواجه صعوبة في تمويل أصولها ذاتيا .

ب/نسبة التمويل الخارجي للأصول:

الجدول رقم 27: حساب نسبة التمويل الخارجي لمؤسسة مطاحن الزيبان.

النسبة	العلاقة	سنة 2014	سنة 2015
نسبة التمويل الخارجي للأصول	الديون طويلة الأجل +الديون قصيرة الأجل الأصول المتداولة + الأصول الثابتة	%40.20	%43.05

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم 01 و 02 و 04 و 05.

التعليق:

من خلال هذا الجدول ما نلاحظه هو أن نسبة التمويل الخارجي للأصول لسنة 2014 تقدر ب%40.20 إلا أن هذه النسبة ارتفعت إلى %43.05 وهذا يبين أن المؤسسة تعتمد في تمويل أصولها على مصادر خارجية وهذا قد يؤدي بها إلى مواجهة مخاطر مالية مستقبلا.

المطلب الثاني: دور النسب المالية في تقييم المخاطر المالية بالنسبة لمؤسسة مطاحن الزيبان:

يهدف تقييم وضعها المالي المخاطر التي قد تواجهها مؤسسة مطاحن الزيبان يعتمد محللو البيانات المالية على القوائم المالية التي يعدها المحاسب في نهاية السنة وعلى النسب المالية التي يوفرها التحليل المالي. ومن خلال النسب المالية التي تم استخراجها نلاحظ أن الوضعية المالية للمؤسسة حسنة لا تدعو للقلق، بمعنى أنه ليس هناك مخاطر مالية قد تتعرض لها المؤسسة. فمثلا نلاحظ أن نسبة السيولة في السنتين موجبة و تفوق النسبة النموذجية 1 مما يدل على أن رأس المال العامل موجب و سيولة المؤسسة معتبرة و هذا يعني أن المؤسسة لا تعاني من مخاطر في سداد التزاماتها.

كذلك بالنسبة للسيولة المختصرة فهي موجبة في السنتين بالرغم من أنها انخفضت في سنة 2015 مقارنة بسنة 2014، وهذا ما يدل على أن المؤسسة قادرة على مواجهة التزاماتها الجارية دون الاخذ بعين الاعتبار للمخزون، وانه ليس هناك مخاطر في سداد التزاماتها الجارية.

بالنسبة للسيولة الفورية لمؤسسة الزيبان نلاحظ أنها كانت تساوي 1,12 في سنة 2014، و قدرت في سنة 2015 بـ 0,8 و هذا يدل على أن المؤسسة قادرة على تغطية الخصوم الجارية عن طريق القيم الجاهزة أي أن سيولة المؤسسة معتبرة دون مراعاة لباقي عناصر الأصول الجارية، بعبارة أخرى أن المؤسسة لا تعاني من مخاطر مالية في السيولة.

أما فيما يخص معدل دوران إجمالي الأصول بالمؤسسة فنلاحظ أن هذا المعدل في سنة 2014 يساوي 0,532. يعني أن كل دينار مستثمر في المؤسسة يولد 0,532 دينار من المبيعات و هذا يدل على كفاءة إدارة المؤسسة في إدارة ممتلكاتها و أن المؤسسة تعمل قريبا من مستوى طاقتها الكاملة، أما بالنسبة لسنة 2015 يقدر المعدل بحوالي 0,508 و هذا يعني تراجع طفيف في كفاءة الإدارة لكن يبقى المعدل في المستوى المقبول، و من أجل تجنب هذا الانخفاض إما على المؤسسة استعمال كامل أصولها أو تقوم ببيع جزء من أصولها غير مستغل، أي أن بإمكان المؤسسة أن ترفع من طاقتها الإنتاجية دون أن تواجهها مخاطر في الطاقة الإنتاجية.

هيكل رأس المال ارتفعت من سنة 2014 إلى سنة 2015، وهذا يدل على أن المؤسسة زاد اعتمادها على القروض الطويلة الأجل في هيكل رأس مالها مما يجعلها عرضة للمخاطر المالية في حالة عدم قدرتها على تسديد التزاماتها في تاريخ استحقاقها.

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة.

نسبة التمويل الداخلي للأصول تساوي %66.53، هذه النسبة انخفضت في سنة 2015 لتصبح %52.81 و هذا ما يدل على أن المؤسسة قد تواجه مخاطر مالية في تمويل أصولها ذاتيا. أما نسبة التمويل الخارجي للأصول فتقدر ب%40.20 في سنة 2014، وهذه النسبة ارتفعت في سنة 2015 إلى %43.05 وهذا يبين أن المؤسسة تعتمد في تمويل أصولها على مصادر خارجية وهذا قد يؤدي بها إلى مواجهة مخاطر مالية مستقبلا.

من خلال ما سبق يمكن القول إن النسب المالية تساهم في تقدير بعض المخاطر المالية التي قد تواجهها الشركة مستقبلا.

خلاصة الفصل الثالث:

بعدما قمنا بجمع البيانات النظرية في الفصلين الأول والثاني حاولنا إسقاطهما في هذا الفصل على مؤسسة مطاحن الزيبان، ومن هنا قمنا بمعالجة بيانات المؤسسة وتحليلها، فلقد خصصنا المبحث الأول لتقديم المؤسسة ، وفي مبحثٍ ثاني قمنا بحساب بعض النسب بالاعتماد على القوائم المالية للسنتين 2014 و 2015 وهذا من أجل معرفة مدى دور تحليل هذه النسب في الكشف عن المخاطر المالية لمؤسسة مطاحن الزيبان ،وقد تبين لنا أن المؤسسة في وضعية مالية جيدة كما أنه في إمكانها الوفاء بالتزاماتها وذلك استدلالاً بنسبة سيولتها الموجبة في سنة 2014 وكذلك في سنة 2015.

الخلاصة

الختامة:

من خلال دراستنا النظرية لموضوعنا دور التحليل المالي في الكشف عن المخاطر المالية لمؤسسة اقتصادية تبين لنا بوضوح أن الكشف عن المخاطر المالية أمر ضروري بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية، و من الأدوات التي يمكن الاستعانة بها للكشف عن هذه المخاطر نجد أدوات التحليل المالي.

حيث يعتبر التحليل المالي عملية تفسير بيانات القوائم المالية من طرف المحلل المالي للمؤسسة لتقييم مركزها وأدائها المالي وتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية باستعمال أدواته من مؤشرات التوازن المالي، النسب المالية المتعددة وأسلوب التحليل الأفقي والرأسي.

كما تتعرض المؤسسة الاقتصادية إلى تحديات كبيرة من خلال توسيع نشاطها، إلى أن الإدارة تواجه تهديدات ومخاطر تخل باستقرارها عند ممارسة أعمالها لذا تلجأ للبحث عن طريق وأساليب لمواجهة هذه المخاطر باعتمادها على الأدوات التقنية والكمية وهو ما يعرف بإدارة المخاطر المالية و بالأخص المتعلقة بالوضعية الاقتصادية للمؤسسة، باعتبار المخاطر المالية من أهم المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة الاقتصادية و ذلك نتيجة لكثرة الأنماط التمويلية و تعدد المحيط المالي من جهة وأهمية الآثار المالية التي يمكن أن تترتب عن هذه المخاطر في حالة تحققها.

و لمعرفة أهمية و دور التحليل المالي و أدواته في الكشف عن المخاطر المالية قمنا بإسقاط الدراسة النظرية على واقع مؤسسة مطاحن الزيبان الفنطرة-بسكرة-خلال السنتين 2014-2015 وهذا للحصول على نتائج أكثر دقة.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: من خلال ما تطرقنا إليه في الفصل النظري فإن التحليل المالي يتم إجراؤه في المؤسسات الاقتصادية من خلال أدواته والمتمثلة في النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي بالإضافة إلى أسلوب التحليل الأفقي والتحليل الرأسي الذي يبرز العلاقة بين بنود القوائم المالية.

الفرضية الثانية: المخاطر المالية هي مجموعة من المخاطر التي قد تواجهها المؤسسة و المرتبطة بالجانب المالي كنفص السيولة، ارتفاع الديون،... وغيرها، حيث خصص لها نظام لمواجهةها وهو ما يعرف بإدارة المخاطر المالية.

الفرضية الثالثة: نعم، يعد التحليل المالي من أهم الأدوات المستخدمة للكشف عن المخاطر المالية ولكنه ليس الوحيد فهناك أدوات أخرى يتم من خلالها قياس المخاطر المالية والمتمثلة في الأدوات الإحصائية.

النتائج النظرية:

من أهم النتائج التي توصلنا لها هي:

- يساهم التحليل المالي بمختلف أدواته في تشخيص وتحديد الوضعية المالية للمؤسسة؛
- تعتبر القوائم المالية ركيزة ومنطلق التحليل المالي؛
- تحليل القوائم المالية يساعد على تقييم أداء المؤسسة ومعرفة نقاط القوة ونقاط الضعف للمؤسسة؛
- يعتبر التحليل المالي تقنية لتقييم أداء المؤسسة و الكشف عن المخاطر المالية؛
- المخاطر المالية من أهم المخاطر التي ممكن أن تتعرض لها المؤسسة الاقتصادية؛
- إدارة المخاطر المالية بمثابة نظام يعمل على التقليل من آثار التهديدات و المخاطر التي يمكن أن تواجه المؤسسة.

النتائج التطبيقية:

أما النتائج التطبيقية فمنها:

- بواسطة نسب التحليل المالي يتم الكشف مسبقا على إمكانية تسديد المؤسسة لديونها؛
- يسمح لنا التحليل المالي للقوائم المالية بمعرفة حجم سيولة المؤسسة باعتبارها المؤشر الأول الدال على مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها والتزاماتها؛
- سيولة المؤسسة سيولة معتبرة ورأس مالها العامل موجب؛
- المؤسسة لا تعاني مشاكل في سداد الديون لأنها مستقلة ماليا و تعتمد على التمويل الذاتي، وهذا ما يجنبها من الوقوع في المخاطر المالية؛
- مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة تعمل في مستوى طاقتها الكاملة و تمتلك الكفاءة في إدارة ممتلكاتها؛

- خلال السنتين 2014 / 2015 زاد اعتماد المؤسسة على القروض طويلة الأجل في هيكل رأس مالها، و في حالة عدم قدرتها على سداد الديون تكون عرضة للمخاطر المالية.

المقترحات:

في نهاية هذا البحث نقترح على المؤسسة أن تعتمد على تقنية التحليل المالي و أدواته لكشف و قياس المخاطر المالية، و العمل على مواجهتها بالاعتماد على إدارة المخاطر المالية حيث تعتبر هذه الأخيرة أداة حساسة لضمان السير الجيد لأداء المؤسسة.

والعمل على تخصيص قسم للتحليل المالي للقيام بتحليل قوائمها المالية ومعرفة الوضعية المالية، مع إنشاء قسم خاص بإدارة المخاطر لمواجهة المخاطر التي قد تواجهها.

آفاق البحث:

بعد القيام بدراسة الموضوع فتحنا المجال للقيام بدراسات أخرى تتمثل في:

- دور التحليل المالي في اتخاذ القرار.
- دور التحليل المالي في تحسين الأداء.
- دور إدارة المخاطر المالية في تحسين الأداء.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

- 1-إدارة المخاطر 2016الأردندار المسيرة
- 2-إدارة المخاطر المالية 2009 عماندار المسيرة للنشر و التوزيع
- 3-إدارة المخاطر المالية 2018/2019 جيجالجزائر
- 4-إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية 2013الأردندار النفائس
- 5-إدارة المخاطر والأزمات 2016مصدر دار الوفاء
- 6-إدارة مالية 2016/2015
- 7-إدارة وتحليل الإئتمان و مخاطره 2013 عمانالأردندار الفكر
- 8-أساسيات إدارة المخاطر المالية 2008مصر مكتبة الحرية
- 9-أساسيات الإدارة المالية لبناندار النهضة العربية
- 10-أساسيات التحليل المالي 2018غرداية الجزائر
- 11- إستخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الإقتصادية و ترشيد قراراتها 2008/2009 الجزائر
- 12-الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي والإئتماني والأساليب والأدوات والإستخدامات العملية 2006 عمانالأردندار وائل
- 13-الإدارة المالية الإستثمار والتمويل ،التحليل المالي الأسواق المالية الدولية 2008الأردندار الحامد
- 14-الإدارة المالية النظرية و التطبيق 2007الأردندار المسيرة
- 15-الإدارة المالية النظرية و التطبيق 2008الأردندار المسيرة
- 16-الإدارة المالية الدولية والعالمية التحليل المالي و الإقتصادي 2010الأردندار المعرفة
- 17-التحليل المالي 2008فلسطين
- 18-التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي 2012ifrsالأردندار زهران
- 19-التحليل المالي للرقابة على الأداء وكشف الإنحرافات 2015 عمانالأردندار مركز الكتاب الأكاديمي
- 20-التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي 2011/2012قسنطينة الجزائر
- 21-التحليل والتخطيط المالي 2018القاهرة

- 22-التحليل والتخطيط المالي إتجاهات معاصرة 2007 اليازوري
- 23-التسيير المالي 2012 ديوان المطبوعات الجامعية
- 24-التسيير المالي الإدارة المالية دروس و تطبيقات 2006الأردندار وائل
- 25-التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد 2010ديوان المطبوعات الجامعية
- 26-التسيير والمالية التسيير المالي للمؤسسة 2010الجزائر دار هومة
- 27-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية 2009
- 28-الحيالي, و. ن. الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي.الدانيمارك:اكاديمية عربية.
- 29-الزعيبي, ه. م. (2000). الإدارة والتحليل المالي (éd. الأولى). عمان, الأردن: دار الفكر.
- 30-الشنطي, أ., شقر, ع. (2007). مقدمة في الإدارة و التحليل المالي (éd. الأولى). الأردن: دار البداية.
- 31-الفكر الحديث في التحليل المالي وتقييم الأداء "مدخل حوكمة الشركات 2009"مصدرار المعرفة الجامعية
- 32-المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء 2010/2011قسنطينة
- 33-تحليل القوائم المالية 2006الأردندار المسيرة
- 34-تحليل و تقييم محافظ الأوراق المالية 2017حميثرا
- 35-تحليل ومناقشة القوائم المالية 2011بيروتلبنانالدار النموذجية
- 36-تحليل ومناقشة القوائم المالية 2011لبنانالدار النموذجية
- 37-تحليل ومناقشة القوائم المالية 2011لبنانالدار النموذجية
- 38-حسين, ن. ن. (2016). التحليل المالي باستخدام الحاسوب (éd. الأولى). دار و مكتبة الكندي.
- 39-مبادئ المحاسبة المالية 2004الدار الجامعية
- 40-مبادئ المحاسبة المالية الأصول العلمية و العملية 2012عماناالأردنالمجتمع العربي
- 41-مبادئ المحاسبة المالية نظام معلومات لخدمة متخذي القرارات 2007الإسكندريةمصرالدار الجامعية
- 42-محاضرات في مقياس إدارة المخاطر المالية 2018/2019الجزائر
- 43-محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي 2015بسكرةالعلوم التجاريةالجزائر
- 44-محمد, م. ش., إسماعيل, إ., نور, ع. ا. (2005). التحليل المالي, مدخل صناعة القرارات (éd. الثانية). الأردن: دار وائل.

45-مدخل إستراتيجي لإدارة المخاطر الماليةالجزائر

46-مطبوعة في مقياس التحليل المالي2016/2017الجزائر

47-مقياس التحليل المالي المعمق

48- هادفي , خ. (2018/2019). مساهمة النظام المحاسبي المالي في تطوير أساليب التحليل المالي للمؤسسة الإقتصادية. بسكرة.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01

**CEREALES LES ZIBANS -
COMPLEXE**ROUTE NATIONAL N°03 EL-KANTAR EL
KANTARA -W- BISKRA
N° D'IDENTIFICATION :

EXERCICE :

01/01/14 AU 31/12/14

PERIODE DU :

01/01/14 AU 31/12/14

BILAN (ACTIF)

LIBELLE	NOTE	BRUT	AMO/PROV	NET2014	NET 2013
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif et négatif					
Immobilisations incorporelles		276 426,56	228 452,99	47 973,57	93 396,79
Immobilisations corporelles					
Terrains		16 478 991,99		16 478 991,99	16 478 991,99
Bâtiments		1 175 857 723,09	381 595 695,06	794 262 028,03	804 706 347,20
Autres immobilisations corporelles		1 100 269 022,09	1 051 031 225,65	49 237 796,44	15 023 079,72
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours		76 599 480,20		76 599 480,20	
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		87 600,00		87 600,00	87 600,00
Impôts différés actif		13 520 537,16		13 520 537,16	15 359 344,36
TOTAL ACTIF NON COURANT		2 383 089 781,09	1 432 855 373,70	950 234 407,39	851 748 760,06
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		79 803 426,48		79 803 426,48	52 626 341,65
Créances et emplois assimilés					
Clients		583 917 637,71	438 954 964,53	144 962 673,18	156 628 403,58
Autres débiteurs		31 570 463,33	13 737 151,36	17 833 311,97	18 153 726,83
Impôts et assimilés					6 213 716,63
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants		600 000 000,00		600 000 000,00	600 000 000,00
Trésorerie		275 748 859,23		275 748 859,23	230 386 483,43
TOTAL ACTIF COURANT		1 571 040 386,75	452 692 115,89	1 118 348 270,86	1 064 008 672,12
TOTAL GENERAL ACTIF		3 954 130 167,84	1 885 547 489,59	2 068 582 678,25	1 915 757 432,18

الملحق رقم 02:

CEREALES LES ZIBANS –
COMPLEXEROUTE NATIONAL N°03 EL-KANTAR EL KANTARA -W-
BISKRA

EXERCICE :

01/01/14 AU 31/12/14

PERIODE DU :

01/01/14 AU 31/12/14

BILAN (PASSIF)

LIBELLE	NOTE	2014	2013
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		896 260 000,00	896 260 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		196 351 519,07	267 064 606,62
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		43 903 597,61	69 444 358,75
Autres capitaux propres - Report à nouveau			-140 157 446,30
Comptes inter unité			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		1 136 515 116,68	1 092 611 519,07
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		109 087 268,26	
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		41 445 015,51	52 950 223,78
TOTAL II		150 532 283,77	52 950 223,78
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		29 286 883,38	15 860 672,04
Impôts		6 452 345,61	3 503 005,88
Autres dettes		745 796 048,81	750 832 011,41
Trésorerie passif			
TOTAL III		781 535 277,80	770 195 689,33
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		2 068 582 678,25	1 915 757 432,18

الملحق رقم 03

**CEREALES LES ZIBANS –
COMPLEXE**ROUTE NATIONAL N°03 EL-KANTAR EL KANTARA -W-
BISKRA

N° D'IDENTIFICATION:

EXERCICE : 31/12/14

PERIODE DU : 01/01/14 AU

31/12/14

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

LIBELLE	NOTE 2014	2013
Chffre d'Affaire	1 101 999 494,38	1 210 664 748,86
Ventes de marchandises	3 907 176,46	1 682 493,28
Ventes de produits finis	1 083 249 359,60	1 193 869 015,24
Ventes autres produits	1 096 079,92	673 036,69
Autres prestations	13 746 878,40	14 440 203,65
Variation stocks produits finis et en cours	-77 439,60	-9 338 450,40
Production immobilisée		
Subventions d'exploitation	1 619 900,39	1 981 266,67
Prouduit par nature inter-unité		
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE	1 103 541 955,17	1 203 307 565,13
Achats consommés	-910 897 538,26	-1004107316,42
Services extérieurs et autres consommations	-24 490 583,56	-22 618 367,88
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE	-935 388 121,82	-1026725684,30
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)	168 153 833,35	176 581 880,83
Charges de personnel	-108 797 390,29	-107 062 588,70
Impôts, taxes et versements assimilés	-4 190 773,79	-4 160 690,02
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	55 165 669,27	65 358 602,11
Autres produits opérationnels	1 197 523,48	9 262 611,21
Autres charges opérationnelles	-2 325 200,84	-1 041 759,79
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs	-476 550 281,23	-475 360 212,79
Reprise sur pertes de valeur et provisions	472 398 092,78	476 430 728,19
V- RESULTAT OPERATIONNEL	49 885 803,46	74 649 968,93
Produits financiers	13 800 000,01	13 603 561,65
Charges financières	-103 571,33	
VI-RESULTAT FINANCIER	13 696 428,68	13 603 561,65
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)	63 582 232,14	88 253 530,58
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-17 839 827,33	-19 006 666,93
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires	-1 838 807,20	197 495,10
participation des travailleurs au bénéfice		
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	1 590 937 571,44	1 702 604 466,18

TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-1 547 033 973,83	-1 633 160 107,43
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	43 903 597,61	69 444 358,75
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE		
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE	43 903 597,61	69 444 358,75

الملحق رقم 04

**CEREALES LES ZIBANS -
COMPLEXE**ROUTE NATIONAL N°03 EL-KANTAR EL
KANTARA -W- BISKRA
N° D'IDENTIFICATION:EXERCICE: 01/01/15 AU 31/12/15
PERIODE DU: 01/01/15 AU 31/12/15**BILAN (ACTIF)**

LIBELLE	BRUT	AMO/PROV	NET2015	NET 2014
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	276 426,56	266 831,85	9 594,71	47 973,57
Immobilisations corporelles				
Terrains	16 478 991,99		16 478 991,99	16 478 991,99
Bâtiments	1 176 277 723,09	394 662 894,55	781 614 828,54	794 262 028,03
Autres immobilisations corporelles	1 459 446 649,60	1 058 909 018,93	400 537 630,67	49 237 796,44
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours	303 040 431,13		303 040 431,13	76 599 480,20
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	87 600,00		87 600,00	87 600,00
Impôts différés actif	13 128 230,70		13 128 230,70	13 520 537,16
Laison inter-complexe				
TOTAL ACTIF NON COURANT	2 968 736 053,07	1 453 838 745,33	1 514 897 307,74	950 234 407,39
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	77 697 251,21		77 697 251,21	79 803 426,48
Créances et emplois assimilés				
Clients	479 386 825,51	404 784 441,35	74 602 384,16	144 962 673,18
Autres débiteurs	33 871 431,11	13 737 151,36	20 134 279,75	17 833 311,97
Impôts et assimilés				
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants	200 000 000,00		200 000 000,00	600 000 000,00
Trésorerie	443 972 000,71		443 972 000,71	275 748 859,23
TOTAL ACTIF COURANT	1 234 927 508,54	418 521 592,71	816 405 915,83	1 118 348 270,86
TOTAL GENERAL ACTIF	4 203 663 561,61	1 872 360 338,04	2 331 303 223,57	2 068 582 678,25

الملحق رقم 05

**CEREALES LES ZIBANS –
COMPLEXE**ROUTE NATIONNAL N°03 EL-KANTAR EL KANTARA -
W- BISKRA

N° D'IDENTIFICATION:

EXERCICE : 01/01/15 AU
31/12/15PERIODE DU : 01/01/15 AU
31/12/15**BILAN (PASSIF)**

LIBELLE	2015	2014
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	896 260 000,00	896 260 000,00
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	224 293 433,13	196 351 519,07
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	50 595 722,94	43 903 597,61
Autres capitaux propres - Report à nouveau		
Comptes inter unité		
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	1 171 149 156,07	1 136 515 116,68
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières	313 820 000,00	109 087 268,26
Impôts (différés et provisionnés)	2 749 130,11	
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance	39 033 115,56	41 445 015,51
TOTAL II	355 602 245,67	150 532 283,77
PASSIFS COURANTS :		
Fournisseurs et comptes rattachés	122 375 923,78	29 286 883,38
Impôts	22 401 516,05	6 452 345,61
Autres dettes	659 774 382,00	745 796 048,81
Trésorerie passif		
TOTAL III	804 551 821,83	781 535 277,80
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	2 331 303 223,57	2 068 582 678,25

**CEREALES LES ZIBANS –
COMPLEXE**ROUTE NATIONAL N°03 EL-KANTAR EL KANTARA -
W- BISKRA

N° D'IDENTIFICATION:

EXERCICE: 01/01/15 AU
31/12/15PERIODE DU: 01/01/15 AU
31/12/15**COMPTE DE RESULTAT/NATURE**

LIBELLE	N	2015	2014
Chffre d'Affaire		1 185 428 084,17	1 101 999 494,38
Ventes de marchandises		9 962 471,57	3 907 176,46
Ventes de produits finis		1 159 499 416,85	1 083 249 359,60
Ventes autres produits		1 550 105,41	1 096 079,92
Autres prestations		14 433 860,34	13 746 878,40
Variation stocks produits finis et en cours		284 868,63	-77 439,60
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation		1 319 700,44	1 619 900,39
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		1 187 032 653,2050 423,24	1 103 541 955,17
Achats consommés		-994 526 836,92	-910 897 538,26
Services extérieurs et autres consommations		-21 612 813,79	-24 490 583,56
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-1 016 139 650,71	-935 388 121,82
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		170 910 772,53	168 153 833,35
Charges de personnel		-118 701 082,09	-108 797 390,29
Impôts, taxes et versements assimilés		-3 488 523,43	-4 190 773,79
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		48 721 167,01	55 165 669,27
Autres produits opérationnels		495 309,36	1 197 523,48
Autres charges opérationnelles		-1 053 476,94	-2 325 200,84
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-498 103 653,36	-476 550 281,23
Reprise sur pertes de valeur et provisions		506 127 910,04	472 398 092,78
V- RESULTAT OPERATIONNEL		56 187 256,11	49 885 803,46
Produits financiers		25 503 302,18	13 800 000,01
Charges financières		-126 324,28	-103 571,33
VI-RESULTAT FINANCIER		25 376 977,90	13 696 428,68
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		81 564 234,01	63 582 232,14
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-17 570 800,01	-17 839 827,33
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-3 141 436,57	-1 838 807,20
participation des travailleurs au bénéfice		-10 256 274,49	
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		1 719 176 944,82	1 590 937 571,44
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-1 668 581 221,88	-1 547 033 973,83
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		50 595 722,94	43 903 597,61
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			

قائمة الملاحق

Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE		
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE	50 595 722,94	43 903 597,61